وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالـى
كلية التربية الأساسية

# علل الاختيار عند العُكْبريّ في كُتُبِهِ المَعْنيَّة بإعرابِ القرآن وقراءاته والحديث النبويّ والشِّعْر

رسالةٌ قدَّمها

علي أحمد إبراهيم أمين الجاووشي

إلى مجلس كلية التربية الأساسيّة في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
علاء حسين علي الخالديّ

شَعبان
تموز
١٤٣٤هـ
٢٠١٣م

# المُحتَوَيات


| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المقدّمة | ١ ـ ٣ |
| التمهيد : مفهوم العلة وأسس الاختيار عند العكبري | ٤ ـ ٤٨ |
| أولاً : سيرة أبي البقاء العكبري | ٤ ـ ١٠ |
| ثانيًا : مفهوم العلة والاختيار والإعراب | ١١ ـ ١٤ |
| أ- العلة النحوية | ١١ ـ ١٢ |
| ب- الاختيار | ١٢ ـ ١٣ |
| ج- الإعراب | ١٣ ـ ١٤ |
| ثالثًا : ألفاظ الاختيار عند العكبريّ | ١٤ ـ ٢٩ |
| رابعًا : الأسس التي اعتمدها العكبريّ في اختياراته | ٢٩ ـ ٤٨ |
| الفصل الأول : المقدمات النحوية | ٤٩ ـ ٧٤ |
| النكرة والمعرفة | ٤٩ ـ ٧٤ |
| ١- علّة الاختيار في الضمير ( نحن ) | ٤٩ ـ ٥٢ |
| ٢- علة اختيار الاسم في ( إيَّاك ) | ٥٢ - ٥٦ |
| ٣- علة اختيار كون نون الوقاية جزءًا من الضمير | ٥٦ ـ ٥٩ |
| ٤- علة الاختيار في ضعف كون ( آمين ) اسم علم | ٥٩ ـ ٦١ |
| ٥- علة الاختيار في منع صرف (جَيْألُ) اسمًا علمًا | ٦١ ـ ٦٣ |
| ٦- علة الاختيار في منع صرف ( يعقوب ) | ٦٤ ـ ٦٧ |
| ٧- علة اختيار في رفض كون ( الذال ) وحدَها اسم إشارة | ٦٧ ـ ٦٨ |
| ٨- علة الاختيار في انتفاء حاجة أسماء الإشارة إلى صلة | ٦٩ ـ ٧١ |
| ٩- علة الاختيار في ( ما ) الشرطية | ٧١ ـ ٧٣ |
| ١٠- علة الاختيار في ( ما ) اسمًا موصولاً | ٧٣ ـ ٧٤ |
| الفصل الثاني : المركب الاسمي | ٧٥ ـ ١٠٥ |
| المبحث الأول : المبتدأ والخبر | ٧٥ ـ ٨١ |

| | |
|---|---|
| ١- علة اختيار رفع ( الحمدُ ) على الابتداء | ٧٥ ـ ٧٧ |
| ٢- علة الاختيار في إعراب الضمير ( هو ) | ٧٧ ـ ٧٨ |
| ٣- علة الاختيار في منع التفريق بين المبتدأ والخبر | ٧٨ ـ ٨٠ |
| ٤- علة اختيار تضعيف الخبر في الحروف المقطعة | ٨٠ ـ ٨١ |
| المبحث الثاني : الأفعال الناقصة ( كان وأخواتها ) | ٨٢ ـ ٩١ |
| ١- علة الاختيار في أنّ ( كان ) ليست زائدة | ٨٢ ـ ٨٤ |
| ٢- علة الاختيار في نقض كون ( ليذرَ ) خبرًا لكان | ٨٤ ـ ٨٦ |
| ٣- علة اختيار إعراب ( البرّ ) اسم ليس | ٨٦ ـ ٨٩ |
| ٤- علة الاختيار في حكم الاسم الواقع بعد ( لاتَ ) | ٨٩ ـ ٩٢ |
| المبحث الثالث : أفعال المقاربة والرجاء والشروع | ٩٣ ـ ٩٦ |
| ١- علة الاختيار في دلالة ( كاد ) بين النفي والإثبات | ٩٣ ـ ٩٤ |
| ٢- علة الاختيار في إعراب ( أن تكرهوا ) فاعل عسى | ٩٥ ـ ٩٦ |
| المبحث الرابع : الأحرف المشبهة بالفعل | ٩٧ ـ ١٠٥ |
| ١- علة الاختيار في منع العطف على موضع ( إنَّ ) قبل تمام الخبر | ٩٧ ـ ٩٩ |
| ٢- علة الاختيار في كسر همزة ( إنّ ) | ٩٩ ـ ١٠١ |
| ٣- علة الاختيار في إعراب ( جذعًا ) خبر ليت | ١٠١ ـ ١٠٢ |
| ٤- علة الاختيار في بناء اسم ( لا ) النافية للجنس | ١٠٢ ـ ١٠٥ |
| الفصل الثالث : المركب الفعليّ | ١٠٦ ـ ١٣٠ |
| المبحث الأول : الفعل : نواصبُهُ وجوازمُهُ | ١٠٦ ـ ١١٨ |
| أولاً : الفعل الماضي | ١٠٦ ـ ١١١ |
| ١- علة الاختيار في إعراب ( حاشَ ) فعلاً ماضيًا | ١٠٦ ـ ١٠٩ |
| ٢- علة الاختيار في منع إعراب ( دفع ) فعلاً ماضيًا | ١٠٩ ـ |

| | |
|---|---|
| | ١١١ |
| ثانيًا : الفعل المضارع | ١١١ – ١١٥ |
| ١- علة اختيار جزم ( ينفع ) بـ ( لم ) لا بـ ( إنْ ) | ١١١ – ١١٢ |
| ٢- علة الاختيار في ضعف ( لا تُصِيبَنَّ ) جوابَ الأمر | ١١٢ – ١١٥ |
| ثالثًا : فعل الأمر | ١١٥ – ١١٨ |
| - علة الاختيار في فعل الأمر بين البناء والإعراب | ١١٥ – ١١٨ |
| المبحث الثاني : الفاعل ونائبُهُ واسمُهُ | ١١٩ – ١٢٨ |
| أولاً : الفاعل | ١١٩ – ١٢٢ |
| ١- علة الاختيار في إضمار الفاعل في ( كلّ ) | ١١٩ – ١٢٠ |
| ٢- علة الاختيار في إعراب ( أنتم ) فاعلاً | ١٢٠ – ١٢٢ |
| ثانيًا : نائب الفاعل | ١٢٢ – ١٢٦ |
| ١- علة الاختيار في جواز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل | ١٢٢ – ١٢٤ |
| ٢- علة الاختيار في منع إعراب ( المجرمون ) نائب فاعل | ١٢٥ – ١٢٦ |
| ثالثًا : اسم الفاعل | ١٢٦ – ١٢٨ |
| - علة اختيار إعمال اسم الفاعل وإضافته | ١٢٦ – ١٢٨ |
| المبحث الثالث : اسم الفعل | ١٢٩ – |

| | |
|---|---|
| | ١٣٠ |
| أولاً : اسم الفعل | ١٢٩ – ١٣٠ |
| - علة اختيار إعراب ( وراءَكُم ) اسم فعل | ١٢٩ – ١٣٠ |
| الفصل الرابع : متعلقات الجملة | ١٣١ – ١٧٦ |
| المبحث الأول : المنصوبات | ١٣٢ – ١٤٩ |
| أولاً : المفعول به | ١٣٢ – ١٣٤ |
| ١- علة الاختيار في حذف ناصب المفعول به | ١٣٢ – ١٣٣ |
| ٢- علة اختيار نصب ( أربعين ) مفعولاً به ثانيًا | ١٣٣ – ١٣٤ |
| ثانيًا : الاشتغال | ١٣٤ – ١٣٥ |
| - علة الاختيار في نصب ( أربعًا ) مفعولاً به | ١٣٤ – ١٣٥ |
| ثالثًا : المفعول له | ١٣٦ – ١٣٧ |
| - علة الاختيار في منع نصب ( تذكرةً ) مفعولاً له | ١٣٦ – ١٣٧ |
| رابعًا : المفعول فيه (الظرف) | ١٣٨ – ١٤٠ |
| - علة اختيار نصب الظرف على المعنى | ١٣٨ – ١٤٠ |
| خامسًا : المفعول معه | ١٤٠ – ١٤١ |
| - علة الاختيار في منع عطف الاسم الصريح على الضمير | ١٤٠ – |

| | |
|---|---|
| | ١٤١ |
| سادسًا : الحال | ١٤١ – ١٤٤ |
| ١- علة الاختيار في تضعيف مجيء الحال من المضاف إليه | ١٤١ – ١٤٣ |
| ٢- علة الاختيار في منع مجيء حالين لعامل واحد | ١٤٣ – ١٤٤ |
| سابعًا : التمييز | ١٤٤ – ١٤٦ |
| - علة الاختيار في منع مجيء التمييز معرفة | ١٤٤ – ١٤٦ |
| ثامنًا : العدد | ١٤٦ – ١٤٩ |
| - علّة الاختيار في ضعف ( سنين ) مضافة | ١٤٦ – ١٤٩ |
| المبحث الثاني : المجرورات | ١٥٠ – ١٥٣ |
| ١- علّة الاختيار في حمل ( الباء ) على المعنى | ١٥٠ – ١٥١ |
| ٢- علة الاختيار في منع إضافة الشيء إلى نفسِهِ | ١٥١ – ١٥٣ |
| المبحث الثالث : التوابع | ١٥٤ – ١٦١ |
| ١- الصفة | ١٥٤ – ١٥٥ |
| - علّة الاختيار في رفع ( يَرِثني ) صفةً لوليّ | ١٥٤ – ١٥٥ |
| ٢- التوكيد | ١٥٥ – ١٥٦ |
| - علّة اختيار ( أجمعون ) توكيدًا | ١٥٥ – |

| | |
|---|---|
| | ١٥٦ |
| ٣- العطف | ١٥٧ – ١٥٩ |
| - علّة الاختيار في عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر | ١٥٧ – ١٥٩ |
| ٤- البدل | ١٥٩ – ١٦١ |
| - علّة الاختيار في منع حمل ( قتالٍ ) على الجوار والتكرير | ١٥٩ – ١٦١ |
| المبحث الرابع : الأساليب | ١٦٢ – ١٧٦ |
| ١- الاستثناء | ١٦٢ – ١٦٤ |
| - علة الاختيار في توجيه ( إلاّ اللّه ) | ١٦٢ – ١٦٤ |
| ٢- الشرط | ١٦٥ – ١٦٦ |
| - علّة الاختيار في الاسم الواقع بعد ( إنْ ) الشرطية | ١٦٥ – ١٦٦ |
| ٣- الاستفهام | ١٦٦ – ١٧٠ |
| أ- علّة الاختيار في نصب ( ماذا ) مفعولاً به | ١٦٦ – ١٦٨ |
| ب- علّة الاختيار في حذف ألف ( ما ) الاستفهامية مع حروف الجرّ | ١٦٨ – ١٧٠ |
| ٤- النداء | ١٧٠ – ١٧٢ |
| - علّة الاختيار في منع الجمع بين ( يا ) و ( اللهمَّ ) | ١٧٠ – ١٧٢ |

| | |
|---|---|
| ٥- الإغراء | ١٧٢ – ١٧٤ |
| - علّة اختيار منع تقديم معمول الإغراء | ١٧٢ – ١٧٤ |
| ٦- الاختصاص | ١٧٤ – ١٧٦ |
| - علّة الاختيار في ( أهل البيت ) بين النداء والاختصاص | ١٧٤ – ١٧٦ |
| الخاتمة | 177 – 178 |
| ثبت المصادر والمراجع | ١٧٩ – ١٩٨ |
| ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية | **A** |

# تمهيد

## مفهوم العلّة وأسس الاختيار عند العكبري

- سيرة أبي البقاء العكبري
- مفهوم العلة والاختيار والإعراب
- ألفاظ الاختيار عند العكبري
- المعايير التي اعتمدها العكبري في اختياراته

# التمهيد
# مفهوم العلّة وأسس الاختيار عند العكبري

## أولاً : سيرة أبي البقاء العكبري

### اسمُهُ ونسبُهُ :

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محبّ الدين أبو البقاء العكبري الأصل ، البغدادي المولد والدار ، الأزجيّ ، الفقيه ، الحنبليّ ، الحاسب ، الفرضيّ ، النحويّ ، الضرير(١) .

أصله من عُكْبَرا ، ذكر ياقوت (ت٦٢٦هـ) أنّ عُكْبَرا بضمّ الأول وإسكان الثاني وفتح الباء الموحدة ، وقد يُمدّ ويُقصر ، والظاهر أنّه ليس بعربيّ ، اسم بليدة من نواحي دُجَيل بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ، والنسبة إليها عُكْبَريّ وعُكْبَراويّ(٢) .

وذكر ابن موصل النيصبي (ت٣٨٥هـ) أنّ عُكْبَرا مدينة موغلة في القِدَم تقع على الضفة الشرقية من نهر دجلة ، وبين دَيَالى والنهروان ، وتُعرف عادةً باسم (أوانا)(٣) .

والأزجيّ بالتحريك نسبةً إلى باب الأزج ، وهي محلة كبيرة ذات أسواق كثيرة ، ومحالّ كبار في شرقي بغداد فيها عدّة محال كلّ واحدة منها تشبه أن تكون مدينة ، والمنسوب إليها من أهل العلم وغيرهم كثير جدًّا(٤) .

ويُقال له : الفرضيّ ؛ لأنّه كان عالمًا بالفرائض ، وهو علم المواريث(٥) .

### مولده ونشأته :

---

(١) ينظر : نكت الهميان : ١٧٨ ، وإنباه الرواة : ١١٦/٢ – ١١٧ ، ووفيات الأعيان : ١٠٠/٣ ، وبغية الوعاة : ٣٨/٢ ، وشذرات الذهب : ٦٧/٥ ، ومعجم الأدباء : ٤٦/٦ ، والبداية والنهاية : ٨٥/١٣ ، والأعلام : ٢٠٨/٤ .

(٢) ينظر : معجم البلدان (عكبرا) : ١٤٢/٤ ، والقاموس المحيط (عكبر) : ٨٩٨ .

(٣) ينظر : صورة الأرض : ٩٣ – ٩٥ .

(٤) ينظر : معجم البلدان (الأزج) : ١٦٨/١ ، والقاموس المحيط (أزج) : ٤٤ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان : ١٠٠/٣ ، وشذرات الذهب : ٢٩٣/٥ .

وُلِدَ أبو البقاء العكبري في بغداد سنة ٥٣٨ للهجرة ، هذا ما أكدته المصادر التي ترجمت له(١) ، إلاّ القطيعي ، وهو أحد تلاميذه ، ذكر أنّه ولد في حدود سنة تسعٍ وثلاثين وخمسمائة من الهجرة(٢) .

نشأ العكبري وعاش في محلة باب الأزج التي ينتسب إليها ، والظاهر أنّه عاش طوالَ حياته في بغداد ولم يخرج منها ، اتّصل في بدء حياته بحلقات التدريس في بغداد ، ولعلّه التحق ببعض المدارس التي كانت مشتهرة في ذلك الحين في شرقي بغداد ، فقد كان فيها جماعة من العلماء والزهاد فأخذ منهم(٣) .

وذكرت المصادر أنّه تزوج ، وأنّ امرأته كانت تقرأ له ، رُزِقَ أولادًا نُقِلت إلينا أسماء ثلاثة منهم : زين الدين أبو محمد عبد الرحمن ، وأبو عبد الله محمد ، وأبو نصر عبد العزيز ، وكلّهم قرأ عليه وقرأ له ، فقد أضرّ – رَحِمَه الله – بالجدري وهو صغير ، فكان يقرأ بعيون الناس(٤) .

**وفاته :**

توفي (رحمه الله) ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة ببغداد ، ودُفِن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب(٥) .

**شيوخه :**

لم يمنع فقدان البصر العكبري مواصلة أهل العلم ، بل لازمهم منذ الصغر فبرز في علوم كثيرة ، فكَثُرَ شيوخه ، وأبرزهم :

١- محمد بن أبي حازم الفراء أبو يعلى الصغير ، الذي أخذ عنه الفقه الحنبلي (ت٥٦٠هـ)(٦) .

---

(١) ينظر : الذيل على طبقات الحنابلة : ١٩/٢ ، ومعجم المؤلفين : ٤٦/٦ .

(٢) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ١٤ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١١ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٤ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٠/١ .

(٥) ينظر : إنباه الرواة : ١١٧/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة : ١١٣/٢ ، وبغية الوعاة : ٣٩/٢ ، ووفيات الأعيان : ١٠١/٣ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة : ٣٨/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة : ٢٤٤/١ – ٢٤٥ .

٢- عبد الله بن أحمد بن الخشاب أبو محمد النحوي البغدادي ، وُلِدَ سنة (٤٩٢هـ) وتوفي – رحمه الله وتجاوز عنه – في عشية الجمعة ثالث شهر رمضان سنة سبعٍ وستين وخمسمائة بباب الأزج ، ودُفِنَ بمقبرة أحمد بباب حرب[١] . وقد نقل أبو البقاء اسمه في كتابه إعراب الحديث النبوي مصرحًا به ، إذ ذكر أنّه سَمِعَ شيخَهُ أبا محمد بن الخشاب رحمه الله[٢] .

٣- علي بن الحسن بن عساكر البطائحي الذي أخذ عنه القراءات (ت٥٧٢هـ)[٣] .

٤- علي بن عبد الرحيم بن الحسن السلمي المعروف بابن العصّار (ت٥٧٦هـ)[٤] .

**تلاميذه :**

لقد نال العكبري شهرة واسعة ومكانة عالية بين العلماء وخاصة في عصره فكان هذا مدعاةً لكثير من التلاميذ للأخذ عنه ، ويُذكر أنّ له أكثر من أربعين تلميذًا في مختلف العلوم التي نالها العكبري[٥] ، ومن أهمّ تلاميذه :

١- شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي صاحب المعجمين : معجم الأدباء ومعجم البلدان (ت٦٢٦هـ)[٦] .

٢- أحمد بن علي المهلبي الحمصي ، صاحب كتاب نظم الإيضاح ، والتكملة (ت٦٤٤هـ)[٧] .

---

(١) ينظر : الذيل على طبقات الحنابلة : ٣١٦/٢ ، وإنباه الرواة : ٩٩/٢ – ١٠١ .

(٢) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ٣١٠ – ٣١١ .

(٣) ينظر : شذرات الذهب : ٢٢٢/٤ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ١١/١٤ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان : ١٠١/٣ ، وبغية الوعاة : ٣٨/٢ .

(٦) قال ياقوت الحموي في حديثه عن (عكبرا) : " منها شيخنا إمام عصره محبّ الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين النحوي العكبري " معجم البلدان : ١٤٢/٣ .

(٧) ينظر : معجم البلدان : ١٤٢/٤ .

٣- عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد المدائني شارح نهج البلاغة للإمام علي ﴿عليه السلام﴾ جمادى الآخرة سنة (ت٦٥٦هـ)[١] .

٤- أبو القاسم عبد الله بن عمر المقدسي ، قرأ النحو على أبي البقاء (ت٦٨٦هـ)[٢] .

**مؤلفاته :**

خلَّف العكبري جملةً من المصنفات في مختلف العلوم ولا سيّما في النحو ، وقد بلغت ما يقارب الستين مُؤلَّفًا بين رسالة صغيرة وكتاب مطوَّل[٣] ، وقد رتّبها على حروف المعجم ، ومن هذه المصنفات :

١- إعراب الحديث النبوي ، ويعدُّ من أشهر الكتب التي أعربت الأحاديث ، وقد حققه الدكتور عبد الإله نبهان في عام ١٩٨٦م ، والدكتور حسن موسى الشاعر سنة ١٩٨٧م[٤] .

٢- إعراب الحماسة ، وقد ذكرت المصادر أنّه أحد مصنفات العكبري ، وقد سمّاه ابن خلكان بـ (إعراب شرح الحماسة)[٥] ، وفي مكتبة جامعة القاهرة نسخة مصورة من هذا المخطوط تحت رقم ٢٢٩٧٥ ومضمونها في إعراب أبيات الحماسة[٦] .

٣- إعراب القراءات الشواذ ، وقد ذُكِرَ بإعراب الشواذ[٧] ، وقد حققه الأستاذ محمد السيد أحمد في الطبعة الأخيرة في عام ١٤١٩هـ .

---

(١) ينظر : إنباه الرواة : ٨٠/٤ ، ومعجم البلدان : ١٤٢/٤ .

(٢) ينظر : الذيل على طبقات الحنابلة : ٢٤٢/٢ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٤٤/١ .

(٤) ينظر : البلغة : ٣٢ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان : ١٠٠/٣ .

(٦) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٤٤/١ .

(٧) ينظر : بغية الوعاة : ٣٩/٢ .

٤- إعراب لامية الشنفرى ، وقد حققه الأستاذ محمد أديب جمران سنة ١٩٨٤م – ١٤٠٤هـ ، وقد ذُكِرَ باسم شرح لامية العرب[١] .

٥- التبيان في إعراب القرآن ، وهو من أشهر الكتب التي أُلفت في إعراب القرآن وقد طُبِعَ باسم (إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) نشره محمد عطوة عوض وهو وهمٌ منه ، والصواب (التبيان)[٢] .

٦- التبيان في شرح الديوان[٣] ، وهو شرح لديوان المتنبي وقد طُبِعَ أكثر من مرة مرة ، وقد بيّن الدكتور مصطفى جواد (ت١٩٦٨م) (رحمه الله) أنّ شرح ديوان المتنبي المطبوع ليس لأبي البقاء العكبري وإنّما هو لتلميذه ابن عدلان[٤] .

٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، وهو من المصنفات المهمة ، الذي قُرِنَ بكتاب الإنصاف لابن الأنباري وخاصة في مسائل الخلاف في النحو ، وقد ذكره السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر[٥] .

٨- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وقد ذكرته كتب التراجم وأُثبِتَ إلى أبي البقاء العكبري[٦] .

٩- اللباب في علل البناء والإعراب ، وهو من أشهر مؤلفات العكبري ، وقد حَظِيَ باهتمام الباحثين والدارسين ، وحقّق الجزء الأول الدكتور غازي مختار

---

(١) ينظر : تاريخ الأدب العربي : ١٠٨/١ .

(٢) ينظر : وفيات الأعيان : ١٠٠/٣ ، ونكت الهميان : ١٧٨ ، وبغية الوعاة : ٣٩/٢ .

(٣) ينظر : إنباه الرواة : ١١٧/٢ ، والوافي بالوفيات : ١٤١/١٧ ، والأعلام : ٨٠/٤ .

(٤) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ٣٠ – ٣١ .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٨٠/٢ .

(٦) ينظر : البلغة : ١٢٢ .

طليمات سنة ١٩٩١م ، والجزء الثاني حققه الدكتور عبد الإله نبهان سنة ١٩٩٥م[١] .

**مذهبه النحوي :**

إذا نظرنا إلى آراء العلماء بشأن مذهب العكبري النحوي نجد هنالك تفاوتًا في الآراء ، فمنهم من يرى أنّه كوفي المذهب ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ محمد الطنطاوي إذ قال : " آثر المذهب الكوفي في كثير مما فيه ... وكتابه التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، يشهد لقوّة هذا الظنّ ما ذكره العكبري نفسه في شرح ديوان المتنبي عند المناسبة لذكر الخلاف ، فكما عزّز الأنباري المذهب البصري عزّز العكبري المذهب الكوفي "[٢] .

ويبدو أنّ العكبري بصري المذهب فقد نهج في اختياراته وتعليلاته منهج البصريين وأخذ بأقوالهم وآرائهم في أغلب الأحيان وخالف الكوفيين في أغلب مسائله النحوية ، يُضاف إلى ذلك أنّ الدكتور مصطفى جواد ، والدكتور مهدي المخزومي (رحمهما الله) أكّدا أنّ كتاب (التبيان في شرح الديوان) هو ليس للعكبري وإنّما هو لتلميذه ابن عدلان ، واستدلوا على ذلك بأنّ التبيان كوفيّ في نحوه ، وأراه صحيحًا ؛ لأنّ شارح الديوان بصيرًا ولم يكن ضريرًا كالعكبري ، فقد قال الشارح : " قال الشريف هبة الله علي بن محمد الشجري العلوي في الأمالي له ونقلته بخطي ... " ، والمصادر أكّدت أنّ العكبري لازم بغداد ولم يغادرها لفقدان بصره[٣] .

في حين هناك رأي آخر يشير إلى أنّه بغدادي المذهب ؛ وذلك لصلته بأبي علي الفارسي ، وابن جني من خلال شرحه لكتاب الإيضاح ، واللمع[٤] .

ومما اختاره العكبري ما جاء في اشتقاق الاسم ، إذ قال : " والأصل في اسم سِمْوٌ ، فالمحذوف منه لامه يدلّ على ذلك قولهم في جمعه : أسماء وأسامٍ ، وفي تصغيره سُمَيّ ، وبنوا منه فعيلاً ، فقالوا : فلان سَمِيُّك ، أي : اسمه كاسمِكَ والفعل

---

(١) ينظر : إنباه الرواة : ١١٧/٢ ، والوافي بالوفيات : ١٤١/١٧ ، والمشوف المعلم : ٢١/١ .

(٢) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٢٠٩ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٦٠/١ .

(٣) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ٣١ ، ومدرسة الكوفة : ٩٦ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف : ٢٧٩ .

منه : سمّيتُ وأسميتُ ، فقد رأيت كيف رجع المحذوف إلى آخره ، قال الكوفيون : أصله وسم ؛ لأنّه من الوسم ، وهو العلامة ، وهذا صحيح في المعنى ، فاسدٌ اشتقاقًا "[١] .

وكذلك في معنى : (ويْكأنَّ الله) في قوله تعالى :﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص : ٨٢] .

ذكر العكبري أنّ قوله تعالى : " (ويْكأنّ الله) (وَيْ) عند البصريين منفصلة عن الكاف ، والكاف متصلة بـ (أن) ، ومعنى (ويْ) : تَعجّب ، وكأنّ القوم نُبِّهوا فانتبهوا ، فقالوا : وَيْ كأنّ الأمر كذا وكذا ؛ ولذلك فُتِحَت الهمزة من (أن) ، وقال الفراء[٢] : الكاف موصولة بـ (ويْ) ، أي : وَيْلَكَ اعلم أنّ الله يبسط ، وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنّ معنى الخطاب هنا بعيد .

والآخر : أنّ تقدير (وَيْ) اعلم لا نظير له ، وهو غيرُ سائغ في كلّ موضع "[٣] ، وتضعيفه لمذهب الفراء في هذه المسألة يُستدلّ به على ترجيحه لمذهب البصريين .

## ثانيًا : مفهوم العلّة والاختيار والإعراب

### أ- العلّة النحوية :

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٣/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٣١٢/٢ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٢٧ .

" العلة النحوية سمة بارزة في النحو العربي ، وقد بلغت شأوًا بعيدًا على أيدي عباقرة النحاة في القرون الهجرية الأولى ، فحفلت كتب النحو بالعلل النحوية والصرفية ، فلا يكاد يرد حكمٌ إلاّ معللاً "(١) .

لذا نجد معاجم اللغة قد ذكرت عدّة معانٍ للعلة منها المرض ، فيقال : اعتلَّ ، أي مَرِضَ ؛ فهو عليل ، ولا أعلّك الله ، أي : لا أصابك بعلّة(٢) ، ومنها الحدث يشغل صاحبَهُ عن وجهه(٣) ، ومنها بيان السبب ، إذ يقال : هذا علّة لهذا ، أي : سببه(٤) .

أمّا اصطلاحًا فحدَّها الرماني (ت٣٨٤هـ) بأنّها : " تغيير المعلول عمّا كان عنه "(٥) ، وقال أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) : " تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : حمل فرع على أصل بعلّة "(٦) ، وقال الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) : " ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه "(٧) .

وقال الدكتور مازن المبارك : " بأنّها الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم "(٨) .

وقال الدكتور محمد خير الله الحلواني : " يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيرًا ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصِّرف "(٩) .

ب- الاختيار :

---

(١) العلة النحوية محاولة تفسير لنظام اللغة : ٣ .
(٢) ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية (علل) : ٤٥١ .
(٣) ينظر : القاموس المحيط (علل) : ٩٠٧ .
(٤) ينظر : لسان العرب (علل) : ٤٩٦/١٣ .
(٥) الحدود : ٦٧ .
(٦) لمع الأدلة في أصول النحو : ٩٣ .
(٧) التعريفات : ١٣٠ .
(٨) النحو العربي والعلة النحوية نشأتها وتطورها : ٩٠ .
(٩) أصول النحو العربي : ١٠٨ .

الاختيار لغةً : جاء في (العين) : " تقول : هذا وهذه وهؤلاء خِيرَتي : وهو ما تختاره ، وتقول : أنت بالمُختار وبالخيار سواء ، والخِيْرة مصدر اسم الاختيار مثل : ارتاب رِيبةً "(١) .

قال ابن فارس (ت٣٩٥هـ) : " الخاء والياء والراء أصله العطف والميل ، ثمّ يُحمل عليه ، فالخير خلاف الشرّ ؛ لأنّ كلّ أحدٍ يميل إليه ويعطف على صاحبه والخِيرَة : الخيار ، والخير : الكرم ، والاستخارة : أن تسأل خيرَ الأمرين لك ، وكلّ هذا من الاستخارة ، وهي الاستعطاف ... "(٢) .

وذكر الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ) أنّ الاختيار : طلب ما هو خير وفعلُهُ(٣) . وذكر ابن منظور (ت٧١١هـ) أنّ معنى خارهُ على صاحبه خيرًا وخيرةً ، وخيّرهُ : فضّلَهُ ، وخار الشيء واختاره : انتقاهُ ، وخايرته فخرته ، أي : غلبته ، والاختيار : هو طلب خير الأمرين(٤) .

وذكر الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) أنّ : الخير ما يرغب فيه الكلّ ، وخار الشيءَ : انتقاه واصطفاه ، واخترته عليهم عُدِّي بـ (على) ؛ لأنّه في معنى فَضَّلَه(٥) .

أمّا اصطلاحًا فهناك تقارب بين معنى الاختيار في اللغة والاصطلاح إلاّ أنّ المعنى العام له كما عرّفناه هو الاصطفاء والانتقاء .

قال الراغب الأصفهاني : " والمختار في عرف المتكلمين يقال لكلّ فعلٍ يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه ، فقولهم : هو مختار في كذا ، فليس يريدون به ما يراد بقولهم : فلان له اختيار ، فإنّ الاختيار : أخذ ما يراه خيرًا ، والمختار قد يقال للفاعل والمفعول "(٦) .

---

(١) العين (خير) : ٣٠١/٤ – ٣٠٤ .
(٢) مقاييس اللغة (خير) : ٢٣٢/٢ .
(٣) ينظر : المفردات في غريب القرآن : ١٦١ .
(٤) ينظر : لسان العرب (خير) : ٢٦٤/٤ .
(٥) ينظر : تاج العروس (خير) : ٢٣٨/١١ .
(٦) المفردات في غريب القرآن : ١٦١ .

وكما أنّ معنى الاختيار في الاصطلاح قريب من معناه في اللغة إلاّ أنّه يأخذ بُعده الأساسي من التطبيق العملي له الذي كثيرًا ما يقترن بالنقد والتحليل(١) .

ج- الإعراب :

الإعراب لغةً : قال الأزهري (ت٣٧٠هـ) : " الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ، يقال : أعربَ عنه لسانُهُ وعرَّب ، أي : أبانَ وأفصحَ ، وسُمِّي الإعراب إعرابًا ؛ لتبيينه وإيضاحه ، وعرَّبَ منطقه ، أي : هذّبه من اللحن ، وأعربَ كلامَهُ : إذا لم يلحن في الإعراب "(٢) .

أمّا اصطلاحًا فـ " الإعراب تغيّر آخر الكلمة بعامل "(٣) ، قال العكبري : " الإعراب عند النحويين : هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظًا أو تقديرًا "(٤) .

وقال ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) : " الإعراب أثرٌ ظاهر ، أو مقدّر يجلبُهُ العامل في آخر الكلمة ، فالظاهر كالذي في آخر (زيد) في قولك : جاء زيدٌ ، و (رأيت زيدًا) ، و (مررتُ بزيدٍ) والمقدر كالذي في آخر (الفتى) في قولك : جاء الفتى ورأيتُ الفتى ، ومررتُ بالفتى ، فإنّك تقدر الضمة في الأول ، والفتحة في الثاني ، والكسرة في الثالث ؛ لتعذر الحركة فيها وذلك المُقدَّر هو الإعراب "(٥) .

وعرّفه عباس حسن " بأنّه تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كلّ عامل ، أو هو التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل ، أو فاعل ، أو مبتدأ ، أو خبر ، أو

---

(١) ينظر : علل الاختيار في تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ، أطروحة دكتوراه : ٢ .

(٢) تهذيب اللغة (عرب) : ٣٦١/٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني : ١١١/١ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٢/١ .

(٥) شرح قطر الندى : ٥٣ .

مفعول به ، أو حال ، أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف وموقع كلّ منها في جملته وبنائه وإعرابه ، أو غير ذلك "(١) .

ثالثًا : ألفاظ الاختيار عند العكبري :

يجد مَنْ يتتبع كتب العكبري الخاصّة بالإعراب أنّها تحتوي على تعليلات واختيارات كثيرة ، فلا تكاد تمرّ مسألة من المسائل النحوية والإعرابية إلاّ وتجده يقف عليها معللاً ومبيّنًا ومرجحًا في تلك المسألة ، وهذا يدلّ على عمق ثقافته وشخصيته في الاختيار .

وقد تتبعتُ هذه الألفاظ فوجدت أنّ قسمًا منها قد صرّح بها العكبري تصريحًا مباشرًا وقسم آخر اختارها العكبري وبيّن عللَها لكنّه لم يصرح بها مباشرةً ، ونلحظ أنّها في حقيقة الأمر علة نقض أو علة سببية وليست اختيارًا مباشرًا يفهم من خلالها اختيار الجزء الآخر في نحو : لا يجوز ، وهذا غلط ، وهذا ليس بالمختار وسواها ؛ لذلك قمتُ بترتيب هذه الألفاظ بحسب كثرة ورودها في الشروح وبيّنت أماكن وجودها ، وذكرتُ مثالاً واحدًا لكلٍّ منها ، وهي كما يأتي :

١- لا يجوز :

وهي من أكثر الألفاظ التي استعملها العكبري في اختياراته ، وقد جاءت في عشرين ومئة موضع(٢) ، وجاءت بصيغ مختلفة أخرى ، منها : وهو غير جائز عند

---

(١) النحو الوافي : ٧٤/١ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٣٧ – ٣٣٨ ، ٢٦٤ ، ٦٦٧ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١٠١/١ – ١٠٢ ، ٥٢١ ، ١٧٢/٢ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٧٩ ، ٢٨٨ ، ٢٤٠ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٨ ، ١٠ ، ٢٥ ...

البصريين[١] ، وذلك عندنا لا يجوز[٢] ، ومن أمثلة اختياراته في أنّ (اسم الفاعل) إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار :

قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ ۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [المائدة : ٢] .

قال العكبري : " (ولا آمّين) ، أي : ولا قتال آمِّين ، أو أذى آمِّين ، وقُرِئ[٣] في الشاذ : (ولا آمِّي البيت) بحذف النون والإضافة ، و(يبتغون) في موضع الحال من الضمير في (آمِّين) ، ولا يجوز أن يكون صفة لآمِّين ؛ لأنّ اسم الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار "[٤] .

٢- ضعيف :

وقد جاء في أربعة ومئة موضع[٥] ، بصيغ مختلفة منها : وهذا ضعيف جدًّا[١] ، وهو مذهب ضعيف[٢] ، ويضعف[٣] ، ومما ذكره العكبري منه اختياره

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٦/١ – ٣٢٧ ، ٦٣١/٢ .

(٢) ينظر : نفسه : ٤٧٧ .

(٣) وهي قراءة ابن مسعود ، ينظر : الكشاف : ١٩٣/٢ ، والبحر المحيط : ٤٢٠/٣ ، ونسبت للأعمش ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٥٢٩/١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٤١٦ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٩ ، ٨٩٤ – ٨٩٥ ، ١١٨٦ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٤٢١/١ ، ٥٠١ – ٥٠٢ ، ٥٨٨/٢ – ٥٨٩ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٩٩ ، ٢٩٠ ...

وتعليلاته أنّ المستقبل لا يعطف على الماضي ، قال تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [يونس : ٢٧] .

قال العكبري : " (وترهقهم ذلّة) قيل : هو معطوف على كسبوا ، وهو ضعيف ؛ لأنّ المستقبل لا يعطف على الماضي ، وإن قيل هو بمعنى الماضي فضعيفٌ أيضًا "[٤] .

٣- بعيد :

وقد جاء في تسعة وستين موضعًا[٥] ، وجاء بصيغٍ أخرى منها : وهو أبعدها عن الصواب[٦] ، والقراءة بعيدة الصحة[٧] ، وهذا بعيدٌ جدًّا[٨] ، ومما اختاره العكبري وبيّن علله ما جاء في قوله تعالى :﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأنعام : ١٢] .

قال العكبري : " (الذين خَسِروا) : مبتدأ ، (فهم) مبتدأ ثانٍ ، (لا يؤمنون) خبره ، والثاني وخبره خبر الأول ، ودخلت الفاء لما في الذين من معنى الشرط ، وقال الأخفش[٩] : (الذين خسروا) بدل من المنصوب في ليجمعنّكم وهو بعيد ؛ لأنّ

---

(١) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٧٦٠/٢ .
(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٥٠ .
(٣) ينظر : نفسه : ٩ – ١٠ .
(٤) نفسه : ٦٧٢ .
(٥) ينظر : نفسه : ٣٢٤ ، ٨٨٥ ، ٩٩٣ ، ١٠٨٠ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١٧٤/١ – ١٧٥ ، ٥٤١ ، ٦٦٦ – ٦٦٧ ...
(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٧٨ – ٨٧٩ .
(٧) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٥٩٩/٢ .
(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٩٤ .
(٩) ينظر : معاني القرآن : ٢٩٣/١ .

ضمير المتكلم والمخاطب لا يُبدل منهما لوضوحهما غاية الوضوح ، وغيرهما دونهما في ذلك "[١] .

٤- الوجه :

وقد جاء في خمسة وثلاثين موضعًا[٢] ، وجاء منفيًا في صيغة واحدة[٣] ، ومما اختاره العكبري ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٧٣] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (قل إنّ الهدى) فمعترض بين الكلامين ؛ لأنّه مشدد ، وهذا الوجه بعيدٌ ؛ لأنّه فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه ، وتقديم ما في صلة أَنْ عليها ، فعلى هذا في موضع أن يؤتى في ثلاثة أوجه : ... "[٤] .

٥- أقوى :

وقد جاء في واحد وثلاثين موضعًا[٥] ، وجاء بصيغٍ مختلفة منها : والإثبات أقوى[٦] ، ويقوّي ذلك[١] ، ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ ...مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٤٨٣ .

(٢) ينظر : نفسه : ١٥٠ ، ١١٩٠ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١/١٣٥ ، ٢/٥٤٩ – ٥٥٠ ، ، وإعراب الحديث النبوي : ٩٩ ، ٢٨٠ ...

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤١٦ .

(٤) نفسه : ٢٧١ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٩٠ ، ١٦١ ، ١٠٤٣ ، ١١٨٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١/٤٢٥ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٠٤ ، ٣٤٢ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٨ ...

(٦) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ١/٤٢٥ .

قَلِيلٌ ﴾ [النساء : ٦٦] ، قال العكبري : " يقرأ[٢] بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع وعليه المعنى ؛ لأنّ المعنى : فعله قليلٌ منه ، وبالنصب على أصل باب الاستثناء والأول أقوى "[٣] .

٦- الجيِّد :

وقد جاء في ثلاثين موضعًا[٤] ، ومما ذكره العكبري تعليله في اختيار إعراب (يومًا) خبر كان من مسند أبي زيدٍ الأنصاري عمرو بن أحطب : (فقال يا رسول الله كان هذا يومًا الطعام فيه كريهٌ)[٥] .

قال العكبري : " (هذا) اسم كان ، و(يومًا) ظرف لهذا ، والجيّد أن يكون (يومًا) خبر كان ؛ لأنّه أراد بهذا الذبح وهو مصدر ، وظرف الزمان يجوز أن يكون خبرًا عن المصدر "[٦] .

وجاءت صيغة (الأجود) في ستة مواضع[٧] ، ومما اختاره العكبري علّة رفع (الحمد) بدل النصب ، قال تعالى :﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة : ٢] .

---

(١) ينظر : إعراب لامية الشنفرى : ٢٧ .

(٢) قرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء ، وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في (فعلوه) ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٣٥ ، والكشف : ٣٩٢/١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٣٧٠ .

(٤) ينظر : نفسه : ٢٣٠ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٣٠٥/١ – ٣٠٦ ، ٥١٦/٢ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٤٤ ، ٢٨٧ ، ٢٧٠ ...

(٥) عن أبي زيد الأنصاري قال : " مرَّ رسول الله (ص) بين أظهر ديارنا فوجد قتارًا ، فقال : من هذا الذي ذبح ، فخرج إليه رجل منّا فقال : يا رسول الله كان هذا يومًا الطعام فيه كريه فذبحت لآكل وأطعم جيرتي ... " جامع المسانيد : ٦٢/٥ .

(٦) إعراب الحديث النبوي : ٢٨٧ .

(٧) ينظر : التبيان : ٧١٣/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٧٣٣/١ – ٧٣٤ ، ٢٠٨/٢ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٦٠ ، ٢٣٠ .

قال العكبري : " الجمهور على رفع (الحمْدُ) بالابتداء ، و(لله) الخبر ، واللام متعلقة بمحذوف ، أي : واجبٌ أو ثابت ، ويُقرأ[١] (الحمدَ) بالنصب على أنّه مصدر فعل محذوف ، أي : أحمد الحمدَ ، والرفع أجود ؛ لأنّ فيه عمومًا في المعنى "[٢] .

٧- الصحيح :

وقد جاء في تسعة عشر موضعًا[٣] ، كما جاء منفيًا في مواضع مثل : وهذا ليس صحيحًا[٤] ، والمعنى غير صحيح[٥] ، ومن أمثلة اختياراته التي صرّح بها في في علّة نوع (اللام) في قوله تعالى :﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ لِيَسُـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴾ [الإسراء : ٧] .

قال العكبري مبينًا ترجيحه في قوله تعالى : (وإنْ أسأتم فلها) : " قيل : اللام بمعنى على ، كقوله :﴿ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وقيل : هي على بابها ، وهو الصحيح ؛ لأنّ اللام للاختصاص والعامل مختصّ بجزاء عمله حَسَنه وسيّئه "[٦] .

٨- خطأ :

وقد جاء في ستة عشر موضعًا[٧] ، وبصيغ مختلفة منها : وهو عندنا خطأ[١] ، ومن أمثلتها ما جاء في إعراب (إذا) في قوله تعالى :﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ١١] .

---

(١) وهي قراءة رؤبة بن العجاج ، وسفيان بن عيينة ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١ ، والبحر المحيط : ١٨/١ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٥ .
(٣) ينظر : نفسه : ٧٢٩ – ٧٣٠ ، ١٠٨٣ ...
(٤) ينظر : نفسه : ١٠٥٨ .
(٥) ينظر : نفسه : ٣٢٩ .
(٦) التبيان في إعراب القرآن : ٨١٣ .
(٧) ينظر : نفسه : ٥٥٧ ، ٢٨٤ ، ٨٣٩ ، ٩٧٣ – ٩٧٤ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٤٧ ...

قال العكبري : " قوله ﴿ﷻ﴾ : (إذا قيل لهم) : إذا في موضع نصب على الظرف والعامل فيها جوابها ، وهو قوله : (قالوا) ، وقال قوم : العامل فيها قيل ، وهو خطأ ؛ لأنّه في موضع جرّ بإضافة إذا إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف "[٢] .

٩- لا يكون :

وقد جاء في أربعة عشر موضعًا[٣] ، ومن أمثلتها اختياره بيان نوع (ما) في قوله تعالى :﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة : ٧] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (فما استقاموا) في (ما) وجهان :

أحدهما : هي زمانية ، وهي مصدرية على التحقيق ، والتقدير : فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم .

والثاني : هي شرطية كقوله :﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ ﴾ [فاطر : ٢] والمعنى : إن استقاموا لكم فاستقيموا ، ولا تكون نافية ؛ لأنّ المعنى يفسد ، إذ يصير المعنى : استقيموا لهم ؛ لأنّهم لم يستقيموا لكم "[٤] .

١٠- الأحسن :

وقد جاء في سبعة مواضع[٥] ، وجاء بصيغة النفي في موضعين[١] ، ومما اختاره العكبري في إعراب (الأرض) في قوله تعالى :﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾ [الحجر : ١٩] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤٠٨ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٣٤١/٢ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢٧ .

(٣) ينظر : نفسه : ٦٨ ، ٣٠٧ ، ٩١٠ ، ١٢٠٩ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٤٥٤/١ ، ٤١٧/٢ – ٤١٨ ، وإعراب الحديث النبوي : ٢٠٢ – ٢٠٣ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٢٥ ...

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٦٣٦ .

(٥) ينظر : نفسه : ٢٠ ، ٥٩٦ ، ١١٦٧ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٢٠ .

قال العكبري : " (والأرضَ) منصوب بفعل محذوف ، أي : ومددنا الأرضَ ، وهو أحسن من الرفع ؛ لأنّه معطوف على البروج ، وقد عَمِلَ فيها الفعل "[٢] .

١١- الأشبه :

وقد جاء في ستة مواضع[٣] ، وجاء في موضع واحد (الأشبه عندي)[٤] ، ومن أمثلتها ما ذكره العكبري في توجيه لفظ (وليُّ) ، قال تعالى :﴿ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ۚ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۖ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ [الجاثية : ١٩] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (وليُّ المتقين) يُقرأ[٥] بفتح الياء ، والأشبه عندي أن يكون مخفف الياء على أنّه فعل ماضٍ ، وعلى هذا لا إشكال فيه ، فإن صحَّ أنّه مشدد فالخبر محذوف ، والتقدير : والله المثيب أو المعاقب أو الناصر ، أعني : وليّ المتقين "[٦] .

١٢- الصواب :

وقد جاء في ستة مواضع[٧] ، ومن أمثلة اختياراته ما جاء في الحديث النبوي عن مسند عبد الله بن مُغفَّل في قوله ﷺ : (وأيّما قوم اتخذوا كلبًا ليس بكلب حرثٍ أو صيدٍ أو ماشيةٍ نقصوا من أجورهم كلّ يوم قيراطٌ)[٨] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٧٤ – ٣٧٥ ، ١١٣١ .
(٢) نفسه : ٧٧٩ .
(٣) ينظر : نفسه : ٦ – ٧ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١٦٠/٢ ، ٣٢٠ ، ٤٦٧ – ٤٦٨ ، ٥٤٨ ، وإعراب الحديث النبوي : ٢٢٧ .
(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٤٦٨/٢ .
(٥) لم أقف على هذه القراءة فيما بين يدي من مصادر .
(٦) إعراب القراءات الشواذ : ٤٦٨/٢ .
(٧) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢٤٦ ، ٣١٢ ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ – ٣٣٧ .
(٨) مسند أحمد : ٥٧/٥ ، والرواية فيه : (لولا أنّ الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها ، فاقتلوا الأسود البهيم ، وأيّما ...) .

قال العكبري : " وقع في هذه الرواية (قيراطٌ) بالرفع ، والصواب : قيراطًا بالنصب ؛ لأنّ (نقصوا) قد تضمن ضميرًا يقوم مقام الفاعل وهو الواو ، فقيراطًا هو المفعول الثاني "(١) .

١٣- فاسد :

وقد جاء في خمسة مواضع(٢) ، ومما ذكره العكبري قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام : ١٥٣] .

قال العكبري : " يقرأ(٣) بفتح الهمزة والتشديد ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : تقديره : ولأنّ هذا ، واللام متعلقة بقوله : (فاتّبعوه) ، أي : ولأجل استقامته اتّبعوه .

والثاني : أنّه معطوف على ما حرّم ، أي : وأتلو عليكم أنّ هذا صراطي .

والثالث : هو معطوف على الهاء في (وصّاكم به) ، وهذا فاسد لوجهين : أحدهما : أنّه عطف على الضمير من غير إعادة الجارّ ، والآخر : أنّه يصير المعنى : وصّاكم باستقامة الصراط ، وهو فاسدٌ "(٤) .

١٤- الأقرب :

جاء في ثلاثة مواضع(٥) ، ومن أمثلتها ما قاله رسول الله ﴿ﷺ﴾ : (إنّ الناس يُحشرون على ثلاثة أفواج : فوجٌ راكبين طاعمين كاسين ، وفوجٌ يمشون ويسعون ، وفوجٌ تسجهم الملائكة على وجوههم)(٦) .

---

(١) إعراب الحديث النبوي : ٢٤٦ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٣٥ ، ٥٤٩ ، ٩١٤ – ٩١٥ ، ١٣١٠ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٢٦ – ١٢٧ .

(٣) قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة وفتحها الباقون ، ينظر : الكشف : ٤٥٧/١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٥٤٩ .

(٥) ينظر : نفسه : ٧٧٤ ، ١٠٣٦ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٧١ – ١٧٢ .

(٦) مسند أحمد : ١٦٤/٥ .

قال العكبري : " (فوجٍ) بالجرّ على البدل مما قبله ، و(راكبين) نعت له ، ويجوز أن يروى (فوجٌ) بالرفع ، أي : يحشر منهم فوج ، ويكون راكبين حالاً ، وأمّا (فوج) الثاني والثالث فالرفع فيه أقرب من رفع الأول ؛ لأنّه ليس هناك مجرور يقوّي جرّه "(١) .

١٥- غلط :

جاء في ثلاثة صيغ(٢) ، وجاء في صيغة واحدة بـ (وهذا عندنا غلط)(٣) ، ومن أمثلة ما اختاره العكبري الجار والمجرور يُقام مقام الفاعل ، قال تعالى :﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

قال العكبري : " (كلّ) مبتدأ ، و(أولئك) إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد ، وأُشير إليها بأولئك ، وهي في الأكثر لمن يعقل ؛ لأنّه جمع ذا ، وذا لمن يعقل وما لا يعقل ، وجاء في الشعر : **بعد أولئك الأيام**(٤) ، وكان وما عملت فيه الخبر ، واسم كان يرجع إلى كلّ ، والهاء في (عنه) ترجع إلى كلّ أيضًا ، وعن يتعلّق بمسئول ، والضمير في مسئول لكلّ أيضًا ، والمعنى : إنّ السمع يسأل عن نفسه على المجاز ، ويجوز أن يكون الضمير في (كلّ) لصاحب هذه الجوارح لدلالتها عليه ، وقال الزمخشري(٥) : يكون (عنه) في موضع رفع بمسئول كقوله :﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وهذا غلطٌ ؛ لأنّ الجار والمجرور يُقام مقام الفاعل إذا تقدّم الفعل ، أو ما يقوم مقامه "(٦) .

١٦- أولى :

---

(١) إعراب الحديث النبوي : ١٧١ – ١٧٢ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٢١ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٢١٧/١ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٨٣ .

(٤) البيت لجرير ، وتمامه : ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأقوام ديوانه : ٩٩٠ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٥١٧/٢ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ٨٢١ .

وقد جاء في موضعين[١] ، ومن أمثلة اختياراته ما جاء في علة نصب (السماءَ) في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن : ٧] .

قال العكبري : " (والسماءَ) بالنصب بفعل محذوف يفسره المذكور ، وهذا أولى من الرفع ؛ لأنّه معطوف على اسم قد عَمِلَ فيه الفعل ، وهو الضمير في (يسجدان) ، أو هو معطوف على (الإنسان) "[٢] .

١٧- الأكثر :

وقد جاء في موضعين[٣] ، ومثاله علّة نصب (يعلمَ) في قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] .

قال العكبري : " ويُقرأ[٤] بكسر الميم عطفًا على الأولى ، وبضمّها[٥] على تقدير : وهو يعلمُ ، والأكثر في القراءة الفتح ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنّه مجزوم أيضًا ، لكن الميم لمّا حُرِّكت لالتقاء الساكنين حُرِّكت بالفتح إتباعًا للفتحة قبلها .

والوجه الثاني : أنّه منصوب على إضمار أنْ ، والواو ها هنا بمعنى الجمع كالتي في قولهم : لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن ، والتقدير : أظننتم أن تدخلوا الجنة

---

(١) ينظر : نفسه : ٨١٥ ، ١١٩٧ .

(٢) نفسه : ١١٩٧ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٩٥ ، وإعراب لامية الشنفرى : ١٩ .

(٤) قرأ الحسن وابن يعمر وأبو حيوة بكسر الميم ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ٢٢ ، وتفسير القرطبي : ٤/٢٢٠ .

(٥) قرأ عبد الوارث بن سعيد البصري عن أبي عمرو بن العلاء بالرفع ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ٢٢ ، وتفسير القرطبي : ٤/٢٢٠ .

قبل أن يعلمَ اللهُ المجاهدين وأنْ يعلمَ الصابرين ، ويقرِّب هذا المعنى أنّك لو قدّرت الواو بـ (مع) صحَّ المعنى والإعراب "[١] .

١٨- سهو :

وقد جاء في موضعين[٢] ، ومما اختاره العكبري في إعراب (كم) ما جاء في قوله تعالى :﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (وكم من قرية) في (كم) وجهان :

أحدهما : هي مبتدأ ، ومن قرية تبيين ، ومِنْ زائدة ، والخبر (أهلكنا) ، وجاز تأنيث الضمير العائد على (كم) ؛ لأنّ كم في المعنى قُرًى ، وذكر بعضهم أنّ (أهلكنا) صفة لقرية ، والخبر (فجاءها بأسُنا) وهو سهوٌ ؛ لأنّ الفاء تمنع ذلك "[٣] .

١٩- المختار :

وقد جاء في موضع واحد[٤] ، وجاء منفيًا في موضع بـ (وليس هذا بالمختار)[٥] ، ومن أمثلتها ما اختاره العكبري لنوع (ما) في قوله تعالى :﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾ [النساء : ١٢٧].

قال العكبري : " قوله تعالى : (وما يُتلى) في (ما) وجوه :

أحدها : موضعها جرّ عطفًا على الضمير المجرور بفي وهذا على قول الكوفيين ؛ لأنّهم يجيزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

والثاني : أن يكون في موضع نصب على معنى : وتبيّن لكم ما يتلى ؛ لأنّ معنى : يُفتيكم : يُبيّن لكم .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢٩٥ .

(٢) ينظر : نفسه : ٥٥٦ ، ١٠٨٩ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٥٥٧ .

(٤) ينظر : نفسه : ٣٩٣ ، ٤٢١ .

(٥) نفسه : ٤٢١ .

والثالث : هو في موضع رفع وهو المختار ، وفي ذلك ثلاثة أوجه : أحدها : هو معطوف على ضمير الفاعل في يُفتيكم ، وجرى الجار والمجرور مجرى التوكيد . والثاني : هو معطوف على اسم الله ، وهو : قُل الله ، والثالث : أنّه مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : وما يتلى عليكم في الكتاب يبيّن لكم "[١] .

٢٠- أبلغ :

وقد جاء في موضع واحد[٢] ، ومن أمثلتها اختياره علّة كسر الهمزة في (إنّ) ، قال تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [البقرة : ١٦٨] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (إنّه لكم) إنّما كسر الهمزة ؛ لأنّه أراد الإعلام بحاله ، وهو أبلغ من الفتح ؛ لأنّه إذا فتح الهمزة صار التقدير : لا تتبعوه لأنّه لكم ، واتّباعه ممنوع وإنْ لم يكن عدوًّا لنا "[٣] .

٢١- تخليط :

وقد جاء في موضع واحد[٤] ، ومن أمثلته تعليله في بناء (مناص) في قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] .

قال العكبري : " ضمّ النون وفتح الصاد ، قال بعضهم : بُني (مناص) مع (لا) وفصل بينهما بحين وهو الخبر ، وهذا فيه تخليط ؛ لأنّ (لا) إذا فصل بينها وبين اسمها بَطُلَ عملها "[٥] .

---

(١) نفسه : ٣٩٣ – ٣٩٤ .
(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٣٩ .
(٣) نفسه : ١٣٩ .
(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٢/٣٩٠ .
(٥) نفسه : ٢/٣٩٠ .

٢٢- شاذ :

وقد جاء في موضع واحد(١) ، ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان : ٦٨] .

قال العكبري : " (يلقَ أثامًا) يُقرأ(٢) بإثبات الألف ممالةً ، وهذا شاذٌّ ؛ لأنّه لم يجزم جواب الشرط فيجوز أن يكون للإشباع ، وأن يكون قدّر الحركة على الألف فحذفها "(٣) .

٢٣- مشكل :

وقد جاء في موضع واحد(٤) ، ومن أمثلته علّة بيان (مِنْ) واختياره لمعناها قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٧] .

قال العكبري : " (مِنْ بعدِ) من لابتداء غاية الزمان على رأي من أجاز ذلك ، وزائدة على رأي من لم يجزه ، وهو مشكلٌ على أصله ؛ لأنّه لا يجيز زيادة (من) في الواجب "(٥) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّه قد وردت عبارات في موضوعات بعينها يكون الاختيار فيها بذكر الموضوع نفسه ، ومن هذه العبارات :

١- لا يعمل :

وقد جاءت في تسعة مواضع(٦) ، ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [المائدة : ٧٥] ، قال العكبري : " (أنّى) بمعنى : كيف في

---

(١) ينظر : نفسه : ٢٠٦/٢ .
(٢) وهي قراءة ابن مسعود وأبي رجاء ، ينظر : البحر المحيط : ٥١٥/٦ .
(٣) إعراب القراءات الشواذ : ٢٠٦/٢ .
(٤) ينظر : نفسه : ٤٤/١ .
(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٤٤ .
(٦) ينظر : نفسه : ١٩٧ ، ٤٥٤ ، ١٠٦٣ ، ١١٦٠ ...

موضع الحال ، والعامل فيها (يؤفكون) ، ولا يعمل فيها (انظر) ؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله "(١) .

٢- لا يتعلّق :

وقد جاء في خمسة مواضع(٢) ، ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى :﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [الدخان : ٤١] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (يومَ لا يُغني) يجوز أن يكون بدلاً من (يوم الفصل) ، وأن يكون صفةً لميقاتهم ، ولكنّه بُنِيَ ، وأن يكون ظرفًا لما دلَّ عليه الفصل ، أي يُفصل بينهم يومَ لا يُغني ، ولا يتعلّق بالفصل نفسه ؛ لأنّه قد أُخبر عنه "(٣) .

٣- الجزم بـ (لم) لا بـ (إنْ) :

وقد جاء في موضعين(٤) ، ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى :﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٤] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (فإنْ لم تفعلوا) الجزم بلم لا بإنْ ؛ لأنّ (لم) عامل شديد الاتصال بمعموله ولم يقع إلاّ مع الفعل المستقبل في اللفظ ، وإنْ قد دخلت على الماضي في اللفظ ، وقد وليها الاسم كقوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٦] "(٥) .

رابعًا : الأسس التي اعتمدها العكبري في اختياراته

---

(١) نفسه : ٤٥٤ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠١٦ ، ١٠٥٤ – ١٠٥٥ ، ١١٤٧ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٢٤ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١١٤٧ .

(٤) ينظر : نفسه : ٤٠ ، ٧٠٢ .

(٥) نفسه : ٤٠ .

١- اعتماد العكبري على السماع :

من الأسس المهمة التي اعتمدها العكبري في اختياراته الإعرابية السماع بعَدِّهِ أصلاً من أصول النحو ، ومَنْ ينظر إلى النحاة الأوائل في استقرائهم للقواعد النحوية والإعرابية يَجِدْ ذلك واضحًا ولا سيّما في كتاب سيبويه الذي تظهر فيه كيفية القواعد النحوية بالسماع(١) .

وقبل الخوض في الأمثلة التي استعملها العكبري في اختياراته لا بدَّ من الإشارة الموجزة إلى معنى السماع وما نقله العلماء ، فقد عرّفه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وسمّاه بـ (النقل) فقال : " النقل هو الكلام العربي الفصيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة ، فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام غير العرب من المولَّدين ، وما شذَّ من كلامهم "(٢) .

وعرّفه السيوطي (ت٩١١هـ) بقوله : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيّه محمد ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافر "(٣) .

ومن الأمثلة التي اخترتها ما جاء في قوله تعالى :﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ ﴾ [النساء : ١٢٨] .

قال العكبري : " امرأة مرفوع بفعل محذوف ، أي : وإنْ خافت امرأة ، واستغنى عنه بخافت المذكور . وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر ، وهذا عندنا خطأ ؛ لأنّ حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ؛ ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزومًا في قول عَدِيّ(٤) :

**ومتى واغلٌ يَزرْهم يُحبُّو ... هُ وتُعطفْ عليه كأس الساقي** "(٥)

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣١٣/١ – ٣١٩ ، ٢٠٥/٢ – ٢٠٩ ، ١٥٦/٣ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ...
(٢) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .
(٣) الاقتراح في أصول النحو : ٧٤ .
(٤) ديوانه : ١٥٦ .
(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٣٩٥ .

٢- اعتماده على القياس :

القياس : " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "(١) ، أمّا السيوطي فقد عرّفه بأنّه : " هو معظم أدلة النحو ، والمعوّل في غالب مسائله عليه كما قيل :

**إنّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ        وبِهِ في كلِّ علمٍ يُنتفَعْ** "(٢)

من هذين الحدّين نجد العكبري اعتمد في اختياراته على القياس بعَدِّهِ الفرع المكمل في أصول النحو للسماع .

ومن أمثلته ما جاء في قوله تعالى :﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ** ﴾ [يوسف : ٢٩] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (يوسُفُ أعرض) يُقرأ(٣) بفتح الفاء والوجه فيه أنّه أخرجه على أصل باب النداء ، وهو النصب كما قال الشاعر(٤) :

**ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ وقالتْ        يا عَدِيًّا لقد وقتْكَ الأوَاقي** "(٥)

٣- القلّة والشذوذ في الاستعمال :

من الأسس التي اعتمدها العكبري في اختياراته قياسه على القلة والشذوذ في الاستعمال اللغوي ، كما جاء في إعراب كلمة (حنيفًا) في قوله تعالى :﴿ **وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ... ﴾ [البقرة : ١٣٥] .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو : ٢٠٤ .

(٣) وهي قراءة الأعمش ، ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٢٩ ، وروح المعاني : ٢٢٤/١٢ ، وقال السمين الحلبي أنّها لم تثبت هذه القراءة عنه ، ينظر : الدر المصون : ٤٧٣/٦ .

(٤) البيت للمهلهل بن ربيعة ، ديوانه : ٧ .

(٥) إعراب القراءات الشواذ : ٦٩٥/١ – ٦٩٦ .

إذ بيَّن العكبري " أنّ الحال من المضاف إليه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ؛ وسبب ذلك أنّ الحال لا بدَّ لها من عامل فيها ، والعامل فيها هو العامل في صاحبها ، ولا يصحّ أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال "(١) .

أمّا الشذوذ فقد بيّن العكبري في اختياره الاعتماد على المسموع الشائع وتضعيفه للشذوذ في الاستعمال ، وهذا ما جاء في بيان الهمزة في قوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [الصافات : ١٥٣] .

قال العكبري : " قوله : (أصطفى) بفتح الهمزة ، وهي للاستفهام ، وحذفت همزة الوصل استغناءً بهمزة الاستفهام ، ويُقرأ بالمدِّ ، وهو بعيد جدًّا ، وقُرِئ(٢) بكسرة الهمزة على لفظ الخبر ، والاستفهام مراد كما قال عمر بن أبي ربيعة(٣) :

**ثُمَّ قالوا تُحبُّها قلتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّملِ والحَصَى والتُّرابِ**

أي : أتحبّها ، وهو شاذّ في الاستعمال والقياس ، فلا ينبغي أنْ يُقرأ به "(٤) .

٤- مراعاة المعنى :

إنّ الهدف من دراسة الإعراب البيان ووضوح المعنى ؛ لأنّ الإعراب إنّما هو إعراب معنى ، وهذا ما أشار إليه ابن منظور في لسانه ، إذ ذكر أنّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ(٥) ، وهذا ما نجده واضحًا في اختيارات العكبري .

ومن الأمثلة التي تناولها العكبري في كتبه مما يشتمل على مراعاته للمعنى ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾ [النساء : ٣] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٠ – ١٢١ .

(٢) قرأ العامة (أصطفى) بقطع الألف ؛ لأنّها ألف الاستفهام دخلت على ألف الوصل ، وقرأ أبو جعفر وشيبة ونافع وحمزة (اصطفى) بوصل الألف على الخبر من غير استفهام ، وإذا ابتدأ كسر الهمزة ، ينظر : مختصر شواذ القراءات : ١٢٨ ، وتفسير القرطبي : ٤١٤/٢ .

(٣) ديوانه : ٣١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١٠٩٤ .

(٥) ينظر : لسان العرب (علل) .

إذ ذكر العكبري نوع الواو في (وثُلاثَ ورُباع) قائلاً : " والواو في (وثلاث ورباع) ليست للعطف الموجب للجمع في زمن واحد ؛ لأنّه لو كان كذلك لكان عبثًا ، إذ مِنْ أرك الكلام أن تُفصّل التسعة هذا التفصيل ؛ ولأنّ المعنى غير صحيح أيضًا ؛ لأنّ مثنى ليس عبارة عن ثنتين فقط ، بل عن ثنتين ثنتين ، وثُلاث عن ثلاث ثلاث ، وهذا المعنى يدلّ على أنّ المراد التخيير لا الجمع "(١) .

٥- اعتماده على اللفظ :

قال ابن جني : " اعلم أنّه لما كانت الألفاظ للمعاني أَزِمَّة ، وعليها أدِلَّة ، وإليها موصِّلة ، وعلى المراد منها محصِّلة ، عُنِيت العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها "(٢) .

من يتتبع اختيارات العكبري يجد أنّه أولى عناية خاصة في اختياراته الإعرابية على اللفظ ، ومن الأمثلة التي اخترتها ما جاء في قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ... ﴾ [المائدة : ٦] .

قال العكبري : " قوله : (وأرْجُلَكم) يُقرأ(٣) بالنصب ، وفيه وجهان :

أحدهما : هو معطوف على الوجوه والأيدي ، أي : فاغسلوا وجوهَكم وأيديكم وأرجلكم ، وذلك جائز في العربية بلا خلاف ، والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوّي ذلك .

والثاني : أنّه معطوف على موضع برؤوسكم ، والأول أقوى ؛ لأنّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع "(٤) .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٩ .

(٢) الخصائص : ٣١٢/١ .

(٣) وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي ووافقهم عاصم برواية حفص ، وقراءة الجر (وأرجلِكم) لابن كثير وأبي عمرو وحمزة ووافقهم عاصم برواية أبي بكر ، السبعة في القراءات : ٢٤٢ – ٢٤٣ ، وينظر : حجة القراءات : ٢٢١ ، والكشف : ٤٠٦/١ ، والبحر المحيط : ٤٣٨/٣ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٤٢٢ .

موقفه من المذاهب والعلماء في اختياراته

أولاً : موقفه من البصريين :

من ينظر إلى اختيارات العكبري يجد أنّه كان شديد التمسك بآرائهم ويأخذ بأقوالهم في أغلب الأحيان ، وقد أشرتُ إلى ذلك في سيرته في الكلام على مذهبه النحوي ، لكن أردت هنا أن أُبيّن موقف العكبري في اختياراته ، وتأثره بالمذهب البصري ولا سيّما سيبويه ، وهذا ما سنتعرفه ونقف عليه .

ومن الأمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٥٨] ، إذ قال : " في قوله تعالى : (والمروة) يقرأ[١] بالرفع على أنّه مبتدأ ، و(من شعائر الله) خبرُهُ ، وخبر إن محذوف ، أغنى عنه خبر المبتدأ ، وعلى قول الكوفيين يكون مرفوعًا على موضع (إنّ الصفا) وهو عندنا غلط ؛ لأنّه عطف على الموضع قبل الخبر "[٢] .

موقفه من علماء البصرة :

١- سيبويه (ت١٨٠هـ):

عندما نتكلم على سيبويه إنّما نتكلم على العربية بحدِّ ذاتها ؛ لأنّه استطاع أن يُلمَّ بكلِّ جوانبها وأبعادها ؛ لذلك قال المازني : " من أراد أن يضعَ كتابًا بعد سيبويه

---

(١) لم أقف على هذه القراءة فيما بين يديّ من مصادر .

(٢) إعراب القراءات الشواذ : ٢١٧/١ .

فليَسْتَحِ "[١] ، من هذا نستدلّ على أنّ سيبويه ما ترك شيئًا في اللغة إلاّ وقد أشار إليه في كتابه ؛ لذلك نرى أنّ العكبري في اختياراته ، أو عدم اختياره للتعليلات الإعرابية يؤيد سيبويه بصورة صريحة أو غير صريحة ، ويرجح أقواله على جميع العلماء الذين يضعف آراءَهم ، أو يُخَطِّئ طائفة منهم .

ومن الأمثلة ما جاء في مسند النعمان بن بشير قال : ذهب أبو بشر بن سعد إلى رسول الله (ﷺ) ليشهده على نحل نحلنيه ، فقال النبي (ﷺ) : (أكلّ بنيك نحلت مثل هذا) قال : لا ، قال : (فارجعها)[٢] .

قال العكبري : " الصواب فيه نصب (كلّ) بنحلت ؛ لأنّه لم يشتغل عنه بضميره ، والرفع بعيد ، وإنّما موضعه الشعر ، وعلى ذلك كلّه نصّ سيبويه[٣] "[٤] .

## ٢- الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) :

لقد خالف العكبري في اختياراته في الغالب ما ذهب إليه الأخفش في آرائه ، فنجده مرّة يصف رأيه بأنّه ضعيف ، أو ضعيف جدًّا ، وتارة يحكم عليه بأنّه بعيد ، ومن ذلك كلامه على إعراب جملة (لا يؤمنون) ما جاء في قوله تعالى :﴿ قُل لِّمَن مَّا

---

(١) أخبار النحويين البصريين : ٣٩ ، " قرأ ابن كثير في إحدى الروايات (لا يستحي) بياء واحدة كأنّه كره الجمع بينهما فألقى كسرة الأولى على الحاء وحذف الياء الأولى لسكونها وسكون الثانية ، والعرب تقول : استحييت واستحيت ، وقرأ الباقون وابن كثير معهم في سائر الروايات (يستحيي) بياءين وشاهده : (يستحيون نساءكم) : البقرة : ٤٩ ، وإن كان الأولى في الحياء والثانية في الحياة والاستبقاء " إعراب القراءات السبع وعللها : ١/٧٥ ، وأرى أنّ (فليستحي) قد جُزِمت بلام الأمر فحذفت الياء الثانية وبقيت الياء الأولى ، وهو ما ذهب إليه أكثر القراء .

(٢) جامع المسانيد : ٥/٢٠١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١/٨٥ .

(٤) إعراب الحديث النبوي : ٣١٢ .

﴿ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام : ١٢] .

إذ قال العكبري : " (الذين خَسِروا) مبتدأ ، (فهم) مبتدأ ثانٍ ، (لا يؤمنون) خبره ، والثاني وخبره خبر الأول ، ودخلت الفاء لما في الذين من معنى الشرط ، وقال الأخفش[1] : الذين خسروا بدل من المنصوب في ليجمعنّكم ، وهو بعيد ؛ لأنّ ضمير المتكلم والمخاطب لا يبدل منهما لوضوحهما غاية الوضوح ، وغيرهما دونهما في ذلك "[2] .

ثانيًا : موقفه من الكوفيين والعلماء في اختياراته :

قد ذكرتُ آنفًا أنّ العكبري قد نهج في اختياراته منهج البصريين وأخذ بأقوالهم وآرائهم في أغلب الأحيان ، أمّا موقفه بالنسبة إلى موقفه من المذهب الكوفي في اختياراته فإنّه خالف آراءَهم ، ولم يأخذ بأقوالهم في أغلب المسائل النحوية والإعرابية في كتبه الخاصة بالإعراب والسبب في ذلك أنّهم كانوا يستدلون في بناء قواعدهم على نوادر الكلام والشعر[3] .

والأمثلة التي اختارها العكبري وبيّن موقفه في تضعيفه لآراء الكوفيين كثيرة منها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [المائدة : ١١٩] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (هذا يومُ) هذا مبتدأ ، ويوم خبره ، وهو معرب لأنّه مضاف إلى معرب ، فبَقِيَ على حقِّه من الإعراب ، ويُقرأ[4] (يومَ) بالفتح وهو منصوب على الظرف ، و(هذا) فيه وجهان :

أحدهما : هو مفعول قال ، أي : قال الله هذا القول في يوم .

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٢٩٣/١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٤٨٣ .

(٣) ينظر : اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط : ٨٨٩ .

(٤) وهي قراءة نافع ، ينظر : الكشف : ٤٢٤/١ .

والثاني : أنّ هذا مبتدأ ، ويوم ظرف للخبر المحذوف ، أي : هذا يَقَعُ ، أو يكون يوم ينفعُ ، وقال الكوفيون : يوم في موضع رفع خبر هذا ، ولكنّه بُنِيَ على الفتح لإضافته إلى الفعل ، وعندهم يجوز بناؤه وإن أُضيف إلى معرب ، وذلك عندنا لا يجوز إلاّ إذا أُضيف إلى مبني "[١] .

١- الكسائي (ت١٨٩هـ) :

من الأمور التي اعتمدها العكبري في اختياراته تضعيفه وردّه بعض توجيهاته ؛ لأنّها لا تنسجم مع آرائه في الإعراب ، والكسائي من العلماء الذين ردَّ عليه العكبري وبيّن موقفه في أكثر من مرّة في التبيان ، وإعراب القراءات الشواذ .

ومن الأمثلة التي اختارها العكبري إعراب (قتال فيه) بدلاً وتضعيفه للكسائي ، قال تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٧] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (قتالٍ فيه) هو بدل من الشهر بدل الاشتمال ؛ لأنّ القتال يقع في الشهر ، وقال الكسائي[٢] : هو مخفوض على التكرير ، يريد أنّ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٤٧٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٨٩/١ ، وأودّ أن أشير إلى أنّ العكبري واهمٌ في قوله هذا ؛ لأنّ الكسائي والفراء يريدان بـ (التكرير) : البدل ، وهو مصطلح مشهور عند الكوفيين بهذا المعنى ، وهذا بعينه رأي الكسائي والفراء ؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل عند جمهور البصريين .

التقدير : عن قتال فيه ، وهو معنى قول الفراء[١] : هو مخفوض بعَنْ مضمرة ، وهذا ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار "[٢] .

٢- أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) :

من أكثر العلماء الذين ذكرهم العكبري في كتبه المعنية بالإعراب بعد سيبويه ، فنجد أنّه خالف في اختياراته – في الغالب – ما يذهب إليه فيضعف موقفه وآراءَهُ فيصفها تارةً بأنّها ضعيفة ، وتارةً أخرى بأنّها ضعيفة جدًّا ، وثالثة بأنّها بعيدة .

ومن أمثلة اختياراته ما جاء في إعراب (إنْ) وبيان نوعها ، قال تعالى :﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٤٥] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (ولئن أتيت) اللام توطئة للقسم وليست لازمة بدليل قوله : (وإنْ لم ينتهوا عمّا يقولون) (ما تبعوا) ، أي : لا يُتبعوا ، فهو ماضٍ في معنى المستقبل ، ودخلت (ما) حملاً على لفظ الماضي ، وحُذِفت الفاء في الجواب ؛ لأنّ فعل الشرط ماضٍ ، وقال الفراء[٣] : إنْ هنا بمعنى لو ؛ فلذلك كانت (ما) في الجواب وهو بعيد ؛ لأنّ إنْ للمستقبل ، ولو للماضي "[٤] .

٣- الزمخشري (ت٥٣٨هـ) :

خالف العكبري في اختياراته ما ذهب إليه الزمخشري في آرائه ، وبيّن موقفه في إعرابه ، فوصفها تارةً بأنّها ضعيفة ، وتارةً بالبُعْد ، وأخرى بالغلط .

ومن أمثلة ما ذهب إليه العكبري إعرابه (إذ انتبذت) في قوله تعالى :﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ [مريم : ١٦] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (إذ انتبذت) في (إذ) أربعة أوجه :

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ١٤١/١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١٧٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٨٤/١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٥ .

أحدها : أنّها ظرف والعامل فيه محذوف ، تقديره : واذكر خبرَ مريمَ إذ انتبذت . والثاني : أن تكون حالاً من المضاف المحذوف . والثالث : أن يكون منصوبًا بفعل محذوف ، أي : وبيِّن إذ انتبذت ، فهو على كلام آخر ، كما قال سيبويه في قوله تعالى :﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء : ١٧١] ، وهو في الظرف أقوى وإن كان مفعولاً به .

والرابع : أن يكون بدلاً من مريم بدل الاشتمال ؛ لأنّ الأحيان تشتمل على الجثث ذكره الزمخشري(١) ، وهو بعيد ؛ لأنّ الزمان إذا لم يكن حالاً من الجثة ، ولا خبرًا عنها ، ولا وصفًا لها لم يكن بدلاً منها "(٢) .

منهج العكبري في ذكر اختياراته

مما يُلحظ على العكبري في منهج الإعراب أنّه لم يلتزم منهجًا محددًا يسير عليه في كتبه ، فنجده تارةً ينقل آراء العلماء مباشرةً ، وتارةً أخرى ينقل آراءَهم من غير تصريح بأسمائهم ، ومرة يذكر الكتب التي أفادَ منها ، وتارةً يختار ويرجح العلّة من دون الرجوع إلى المصادر والعلماء ؛ لذا يمكن عرض هذه الأمور على النحو الآتي :

١- النصّ على العلّة من دون ذكر رأي آخر :

ومن أمثلة اختياراته ذكره علة نصب (والسماءَ) من دون رفعها في قوله تعالى :﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات : ٤٧] .

قال العكبري : " (والسماءَ) منصوبة بفعل محذوف ، أي : ورفعنا السماءَ وهو أقوى من الرفع ؛ لأنّه معطوف على ما عَمِلَ فيه الفعل "(٣) .

---

(١) ينظر : الكشاف : ٤/١١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٨٦٨ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١١٨٢ .

ومن الأمثلة الأخرى تعليله نصب (إلاّ الفاسقين) دون الاستثناء في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [البقرة : ٢٦] .

قال العكبري : " (إلاّ الفاسقين) مفعول يُضلُّ ، وليس بمنصوب على الاستثناء ؛ لأنّ يُضلُّ لم يستوفِ مفعوله قبل إلاّ "[١] .

٢- النصّ على العلة مع ذكر آراء الآخرين :

ومن الأمثلة علّة خفض (قتالٍ) على التكرير في قوله تعالى :﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٧]

قال العكبري : " قوله تعالى : (قتالٍ فيه) هو بدل من الشهر بدل الاشتمال ؛ لأنّ القتال يقع في الشهر ، وقال الكسائي[٢] : هو مخفوض على التكرير ، يريد أنّ التقدير : عن قتالٍ فيه ، وهو معنى قول الفراء[٣] ؛ لأنّه قال : هو مخفوض بعَنْ مضمرة ، وهذا ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار "[٤] .

٣- نقل آراء العلماء غير المصرح بأسمائهم :

ومن أمثلة ما ذكره العكبري مجيء (إلاّ) بمعنى (غير) في قوله تعالى :﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٢] .

---

(١) نفسه : ٤٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ٨٩/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١٤١/١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١٧٤ .

قال العكبري : " قوله تعالى : (إلاّ الله) الرفع على أنّ (إلاّ) صفة بمعنى غير ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنّ المعنى يصير إلى قولك : لو كان فيهما اللهُ لفسدتا ، ألا ترى أنّك لو قلت : ما جاءني قومُك إلاّ زيد على البدل لكان المعنى : جاءني زيدٌ وحدَهُ ، وقيل[١] : يمتنع البدل ؛ لأنّ ما قبلها إيجاب ، ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين :

أحدهما :أنّه فاسدٌ في المعنى ، وذلك أنّك إذا قلت : لو جاءني القوم إلاّ زيدًا لقتلتهم ، كأنّ معناه أنّ القتل امتنع لكون زيد مع القوم ، فلو نصبت في الآية لكان المعنى : إنّ فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات إلهٍ مع الله ، وإذا رفعتَ على الوصف لا يلزم مثل ذلك ؛ لأنّ المعنى لو كان فيهما غير الله لفسدتا .

والوجه الثاني : أنّ (آلهة) هنا نكرة ، والجمع إذا كان نكرة لم يُستثنَ منه عند جماعة من المحققين ؛ لأنّه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء "[٢] . فنجد أنّ العكبري نقل رأي الفراء من غير إشارةٍ إليه .

## ٤- النصّ على العلّة مع ذكر مؤلفاتهم :

ومن أمثلة ما ذكره العكبري في النقل عن المصادر والمؤلفات في علة عمل المضاف إليه فيما قبله قوله تعالى :﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر : ٦٧] .

قال العكبري : " (والأرض) مبتدأ ، و(قبضته) الخبر ، و(جميعًا) حال من الأرض ، والتقدير : إذا كانت مجتمعة قبضته ، أي : مقبوضة ، فالعامل في (إذا) المصدر ؛ لأنّه بمعنى المفعول ، وقد ذكر أبو علي في (الحجة)[٣] التقدير : ذات

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٢٠٠ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٩١٤ – ٩١٥ .
(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١١١٣ – ١١١٤ .

قبضته ، وقد رُدَّ عليه ذلك بأنّ المضاف إليه لا يعمل فيما قبله ، وهذا لا يصحّ لأنّه الآن غير مضاف إليه ، وبعد حذف المضاف لا ينبغي حكمه "(١) .

## أسلوب الحوار والمناقشة

من الأسس المهمة التي اعتمدها العكبري في منهجه أسلوب الحوار والمناقشة ؛ لما لها من أسلوب تعليمي بعيد عن الإغراق بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية ، وصار هذا الأسلوب سمة بارزة في منهج التأليف النحوي واللغوي ، وهذا الأسلوب استعمله العكبري عن طريق طرحه سؤالاً وإجابته عنه مستعملاً الألفاظ (فإن قيل ، قلت) .

ومن أمثلتها ما جاء في إعراب التسمية ، وعلّة إضافة الاسم إلى الله ، والله هو الاسم ، قال العكبري : " فإن قيل : كيف أُضيف الاسم إلى الله ، والله هو الاسم ؟ قيل : في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الاسم هنا بمعنى التسمية ، والتسمية غير الاسم ؛ لأنّ الاسم هو اللازم للمسمّى ، والتسمية هو التلفظ بالاسم .

والثاني : أنّ في الكلام حذف مضاف ، تقديره : باسم مسمّى الله .

والثالث : أنّ اسم زيادة ، ومن ذلك قوله(٢) :

**إلى الحولِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما** "(٣)

## الاختصار

نهج أبو البقاء العكبري منهجًا واضح المعالم اتّسم بالاختصار والإيجاز ، وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه (إعراب القراءات الشواذ) قائلاً : " فإنّه التُمِسَ مني أنْ أُمليَ كتابًا يشتمل على تعليل القراءات الشاذة الخارجة عن قراءة العشرة المشهورين خاصّة ؛ لأنّ القراءات المشهورة قد اشتمل على تعليلها كتابُنا في إعراب القرآن فأجبته إلى ذلك ، واجتهدتُ في تتبع ملتمسه ، واقتصرت على حكاية ألفاظها دون

---

(١) لم أقف على رأي الفارسي في حجته .

(٢) ديوان لبيد بن ربيعة ، وتمامه (ومَنْ يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر) : ٥١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٤ .

من عزيت إليه ، وذكرت وجوهها على الاستيفاء والاختصار والله الموفق لبلوغ البغية منه والانتفاع به "[١] .

ومن الأمور التي تدلّ على الاختصار وعدم التوسع في المسائل النحوية والإعرابية والتي أشار إليها العكبري في مواضع كثيرة منها في باب (الفعل) الذي يتعدى إلى مفعولين ، قال تعالى :﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [آل عمران : ١٣] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (ترونهم) يُقرأ بضمّ التاء على ما لم يُسمَّ فاعله ، والجيد أن يكون من رؤية القلب ؛ لأنّه يتعدى إلى مفعولين ، و(مثليهم) هو المفعول الثاني ، والتقدير : مثلَ رأي العين "[٢] .

## تقوية اختياراته بالشواهد القرآنية والشعرية والأمثال

من الأمور التي اعتمدها العكبري في منهجه تعزيز تعليلاته واختياراته بالشواهد النحوية على اختلافها لمكانتها وقوّتها في ترسيخ وتوضيحها المسائل النحوية :

### ١- تقوية اختياراته بالشواهد القرآنية :

في علة فتح اللام في الفعل (ليبعثه) في مسند الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام) عن عمرو بن حبشي قال : (خطبنا الحسن بن علي (عليهما السلام) بعد قتل علي ﴿عليه السلام﴾ فقال : لقد فارقكم رجلٌ بالأمس ما سبقه الأولون بعلمٍ ولا أدركه الآخرون ، إن كان رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ لَيَبْعَثُهُ ويعطيه الراية ...)[٣] .

---

(١) إعراب القراءات الشواذ : ١/٨٣ – ٨٤ .
(٢) نفسه : ١/٣٠٥ – ٣٠٦ .
(٣) جامع المسانيد : ٢/٣٤١ .

قال العكبري : " الصواب فتح اللام ورفع الفعل كقوله تعالى :﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، والتقدير : إن كان رسول الله (ﷺ) لَباعثًا له وأوقع الفعل المستقبل موقع اسم الفاعل ، وهذه اللام عند البصريين عوض مما لَحِقَ إن من الحذف ؛ لأنّ أصلها : إنّه كان . وقال الكوفيون : إنْ بمعنى ما ، واللام بمعنى إلاّ ، ومثله قوله تعالى :﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾ [يس : ٣٢] "[1] .

٢- تقوية اختياراته بالشواهد الشعرية :

ومما ذكره العكبري في تقوية مسائله النحوية وتعزيزها بالشواهد الشعرية ما جاء في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة : ٦٩] .

قال العكبري : " قوله تعالى : (والصابئون) يُقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل ، وبحذفها وضمِّ الياء ، والأصل على هذا صَبَا بالألف المبدلة من الهمزة ، ويُقرأ بياء مضمومة ، ووجهه أنّه أبدل الهمزة ياءً لانكسار ما قبلها ، ولم يحذفها لتدلّ على أنّ أصلها حرف يثبت ، ويُقرأ بالهمزة والنصب عطفًا على الذين ، وهو شاذّ في الرواية صحيح في القياس ، وهو مثل الذي في البقرة ، والمشهور في القراءة الرفع ، وفيها أقوال :

أحدها : قول سيبويه : وهو أنّ النية به التأخير بعد خبر إنّ ، وتقديره : ولا هم يحزنون ، والصابئون كذلك ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، ومثله[2] :

**فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريبُ**

أي : فإنّي لغريبٌ وقيّارٌ بها كذلك .

والثاني : أنّه معطوف على موضع (إن) كقولك : إنّ زيدًا وعمرو قائمان ، وهذا خطأ ؛ لأنّ خبر (إنّ) لم يتمّ ، وقائمان إن جعلته خبر إن لم يبقَ لعمرو خبر

(١) إعراب الحديث النبوي : ١٨٧ – ١٨٨ .

(٢) البيت لـ (ضابئ بن الحارث البرجميّ) وتمامه : فمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ ... ينظر : خزانة الأدب : ٣١٢/١٠ ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٢٣/١ .

وإن جعلته خبر عمرو لم يبقَ لأنَّ خبر ، ثمّ هو ممتنع من جهة المعنى ؛ لأنّك تخبر بالمثنى عن المفرد ... "[١] .

٣- تقوية اختياراته بالأمثال :

ومما عزّز آراءَهُ النحوية والإعرابية بالمثل العربي ما جاء في باب ضمّ (من وراءُ) في الحديث النبوي عن مسند حذيفة بن اليمان ، قال رسول الله ﴿ﷺ﴾ : (يجمع الله ﴿عَزَّوَجَلَّ﴾ الناس فيقوم المؤمنون حتى تزلف لهم الجنة ، فيأتون آدم ﴿عليه السلام﴾ فيقولون يا أبانا استفتح لنا الجنة ، فيقول : وهل أخرجكم من الجنة إلاّ خطيئة أبيكم آدم ﴿عليه السلام﴾ لست بصاحب ذلك اذهبوا إلى إبراهيم ﴿عليه السلام﴾ خليل الله ﴿عَزَّوَجَلَّ﴾ قال : فيقول إبراهيم : لست بصاحب ذلك إنّما كنت خليلاً من وراء وراء ... )[٢] .

قال العكبري : " الصواب (من وراءُ) بالضمّ ؛ لأنّ تقديره : من وراء ذلك ، أو من وراء شيء آخر ، فلما حذف المضاف إليه بناه على الضمّ كقَبْلُ وبَعْدُ فإن كان الفتح محفوظًا احتمل أن تكون الكلمة مركبة مثل : شَذَرَ مَذَرَ[٣] ، وسقطوا بينَ بينَ[٤] "[٥] .

موقفه من القراءات القرآنية

من الأمور التي اعتمدها العكبري في اختياراته تضعيفه طائفة من القراءات القرآنية على الرغم من أنّه لم يستشهد بها في اختياراته إلاّ أنّ السبب الذي دعاه إلى ذلك أنّ تلك القراءات شاذة لا تتوافق مع القراءات المتواترة وهي أيضًا لا تنسجم مع مقاييس اللغة وقوانين النحو والمعنى العام المقصود من الآية ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى :﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [آل عمران : ١٣] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٤٥٠ – ٤٥١ .

(٢) جامع المسانيد : ٣٣٥/٢ .

(٣) ينظر : لسان العرب (شذر) .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١٦١٣/١ .

(٥) إعراب الحديث النبوي : ١٨٦ – ١٨٧ .

قال العكبري : " (فئة تقاتل) يُقرأ بالرفع[١] على تقدير إحداهما فئةٌ ، ويقرآن بالنصب[٢] وهو حال من الضمير في (التقتا) ، ويُقرأ (يُقاتلُ)[٣] بالياء وهو ضعيف ؛ لأنّ الفعل قد تأخر عن الاسم ، فالوجه تأنيثه من أجل الضمير ، ولو تقدّم الفعل كان التذكير سابقًا كقولك : طلعت الشمسُ ، وطلعَ الشمس ، فإن قلت : الشمسُ طلعتْ كان هو الوجه ، وقد جاء في ضرورة الشعر ، قال[٤] :

**فلا مُزنةٌ وَدَقتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقَالَها** "[٥]

توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها

من الأمور المهمة التي اعتمدها العكبري في منهجه توضيح طائفة من الألفاظ اللغوية ؛ لِمَا لها من تأثير في الحكم الإعرابي ؛ لأنّ معرفة أصل الكلمة وغريبها تساعد الطلبة على فهم النصوص وإزالة الغموض ، ومن أمثلة ما جاء في إعراب الاستعاذة (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) .

قول العكبري : " (أعوذُ) أصله : أَعْوُذ بسكون العين وضمّ الواو ، مثل : أَقْتُل ، فاستُثقلت الضمة على الواو فنُقِلت إلى العين وبَقِيَت ساكنة ، ومصدره : عَوْذ وعِيَاذ ومَعَاذ ، وهذا تعليم ، والتقدير فيه : قُل أعُوذ ، والشَيْطان فَيْعال من شَطَنَ يَشْطُنُ إذا بَعُدَ ، ويقال فيه شاطنٌ ، وتشيطن ، وسُمِّي بذلك كلّ متمرد لبُعْدِ غوره في الشرّ ، وقيل : هو فعلان من شاط يشيط : إذا هلك ، فالمتمرد هالكٌ بتمرُّده ، ويجوز أن يكون سُمِّي بفعلان ؛ لمبالغته في إهلاك غيره ، و(الرجيم) فعيل بمعنى مفعول ، أي : مرجوم بالطرد واللَّعْن ، وقيل : هو فعيل بمعنى فاعل ، أي : يرجُم غيره بالإغواء "[٦] .

النقل عن شيوخه

---

(١) وهي قراءة الجمهور ، ينظر : تفسير القرطبي : ٢٥/٤ ، والبحر المحيط : ٣٩٣/٢ ، وفتح القدير : ٣٢١/١ .

(٢) وهي قراءة ابن أبي عبلة ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٩ .

(٣) وهي قراءة مجاهد ومقاتل ، ينظر : البحر المحيط : ٣٩٤/٢ .

(٤) البيت لعامر بن جوين ، ينظر : خزانة الأدب : ٤٥/١ .

(٥) إعراب القراءات الشواذ : ٣٠٤/١ – ٣٠٥ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ٢ .

اعتمد العكبري في نقله للمسائل النحوية والإعرابية عن طريق العلماء والنحاة فضلاً عن شيخه (أبي محمد بن الخشاب ت٥٦٧هـ) ، فمن الأمثلة التي استعملها في النقل ما جاء في باب الاستفهام على طريقة الإنكار في الحديث النبوي الشريف ، من حديث أبي برزة نَضْلة بن عبيد أنّه قال في حديث جُلَيْبيب : (فقالت أُمُّها : أجُلَيبيب أنيه)[١] .

قال العكبري : " جماعة من المحدثين يخلطون في هذا اللفظ ، والصواب فيه وجهان :

أحدهما : أجُليبيب نيه ، وحقيقته أنّه تنوين كسر وأُشبِعَت كسرته فنشأت منها الياء ، ثمّ زِيدت ليقع الوقف عليها .

والوجه الثاني : أجُليبيب إنيهْ ، فـ (إنيه) كلمة منفصلة عمّا قبلها ، قال الشاعر :

**بينما نحنُ واقفونَ بفلّجٍ قالتِ الدُّلَّحُ الرِوّاءُ إنِيْه**[٢]

والغرض من ذلك كلّه الاستفهام على طريقة الإنكار ، وقد ذكر ذلك سيبويه[٣] في كتابه ، وسَمِعتُ هذا كلّه في الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخشاب وقت سماعنا عليه مسند أحمد بن حنبل (رَحِمَه الله) "[٤] .

---

(١) مسند أحمد : ٤٢٢/٤ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١٦٥/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤١٩/٢ .

(٤) إعراب الحديث النبوي : ٣١٠ – ٣١١ .

# المُقدِّمــة

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق ، وسيّد المرسلين نبينا محمد ، وعلى أهل بيتِهِ الطيبين الطاهرين ، وصحبه المنتجبين ، وبعدُ ...

كانت رغبتي مُذْ كنتُ في السنة التحضيرية أن أتناول موضوعًا يختصّ بالجانب التطبيقي للإعراب ، إذ لا يخفى أنّ جانب الإعراب من أهمّ الجوانب التي يجب أن يُلاحظها العالم ، والفقيه ، والمُحدِّث ، ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس يُغيّره من غير أن يكون له باعٌ في الإعراب لم يمكنه ذلك ، وهذا لا تتيسر معرفته إلاّ بتحليل اللغة ومفرداتها .

وبعد البحث واستشارة أساتذتي الأفاضل ؛ ولِمَا للعلة والإعراب من أهمية في النحو وقع اختياري على (علل الاختيار عند العكبري في كتبه المعنية بإعراب القرآن وقراءاته ، والحديث النبوي ، والشعر) ، وكان الهدف من هذا البحث رصد حالات الاختيار المُعلّل في الإعراب التي يتعدد فيها الوجه الإعرابي ، ويجري فيها اختيار أحد هذه الأوجه بذكر العلة لهذا الاختيار .

واقتضت طبيعة الدراسة أن تقسم الرسالة على أربعة فصول يسبقها تمهيد تناولت فيه مفهوم العلة ، والاختيار ، والإعراب ، واقتصرت على ذلك ؛ لكثرة الدراسات بشأنها نحو : (علل الاختيار عند ابن يعيش) و (علل الاختيار في تفسير التحرير والتنوير) و (العلل النحوية في كتاب سيبويه) وغيرها ، ثمّ تناولت الأسس التي اعتمدها العكبري في اختياراته ، ولم أُفصل القول في سيرته ؛ لأنّ باحثين سبقوني في تفصيل ذلك .

- الفصل الأول (المقدمات النحوية) تضمّن النكرة والمعرفة وعلل الاختيار فيها .

- الفصل الثاني (المركب الاسمي) تضمّن مبحثين : الأول : علل الاختيار في المبتدأ والخبر ، والثاني : في نواسخ الابتداء .

- الفصل الثالث (المركب الفعلي) تضمّن أيضًا مبحثين : الأول : علل الاختيار في الفعل (نواصبه ، وجوازمه) ، والثاني : في الفاعل ونائبه واسمه .

- الفصل الرابع (متعلقات الجملة) تضمّن أربعة مباحث : الأول : تناولت فيه المنصوبات ، والثاني : كان في المجرورات ، والثالث : في التوابع ، والرابع : في الأساليب .

ثمّ أتبعتُ ذلك بخاتمة اشتملت على أهمّ النتائج التي توصلت إليها الرسالة مع ثَبْت المصادر والمراجع التي استعنتُ بها في إتمام الرسالة .

أمّا المنهج الذي انتهجته فيقوم على الآتي :

١- البدء بنقل نصّ العكبري نقلاً حرفيًا في الغالب إلاّ ما أرى فيه استطرادًا لا مساسَ له في الموضع الخاص بالمسألة ، فإن تَبِعَ شيءٌ له صلة بالمسألة أشرتُ إليه في التعقيب الذي يلي النصّ .

٢- أذكر آراء النحويين في المسألة ، أو أدلة المذاهب ، ثمّ أُبدي رأيي في الترجيح قدر المستطاع .

٣- تناولت ألفاظ الاختيار بحسب معيار الكثرة والقلة في الاستعمال ، أي بحسب كثرة ورودها في استعمال العكبري في كتبه .

كانت مصادر البحث متعددة ومتنوعة اشتملت على كتبٍ نحوية ولغوية قديمة ومعاصرة في المقدمة منها كتب العكبري : (التبيان في إعراب القرآن ، وإعراب القراءات الشواذ ، وإعراب الحديث النبوي ، وإعراب لامية العرب أو ما تسمى بلامية الشَّنْفَرَى) ، ومن كتب النحو : كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) ، والمقتضب للمبرّد (ت٢٨٥هـ) ، والأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ) وسواها ، ومن كتب معاني القرآن وإعرابه : معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ، ومعاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ) ، والدر المصون في علوم

الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، ومن كتب التفسير : الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ) ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، ومن كتب القراءات : السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، ومن كتب الحديث : مسند أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) ، وجامع المسانيد لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، والدواوين الشعرية التي استعنتُ بها في تخريج الشواهد ، وغيرها .

ولا يسعني بعد هذا إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لأستاذي المشرف الدكتور علاء حسين علي الخالديّ على كرمِ أخلاقِهِ ، وحسن مشورته ، ورعايته الخالصة على ما بذله من سعةِ صدرٍ ، وجهدٍ في قراءة الرسالة وفصولها ، وأدعو اللهَ أن يسدد خطاهُ ، ويَمُدَّ في عمرِهِ .

وأودّ أن أتقدّم بخالص شكري وامتناني إلى أساتذة اللغة العربية في كلية التربية الأساسية وأخصّ منهم بالذكر الدكتور مهدي عبيد جاسم ، والدكتور مكي نومان مظلوم ، والدكتور مازن عبد الرسول سلمان الذي اقترح عليَّ عنوان الرسالة ، وعلى ما أبدوه من توجيهات سديدة فجزاهم الله عني أفضل الجزاء .

وأتوجه بخالص شكري إلى أهلي الأعزاء ، وإلى جميع أصدقائي وأحبتي الذين مدّوا لي يدَ العونِ لإتمام هذه الرسالة ، وذكروني ولو بالدعاء .

وأخيرًا فهذه رسالتي لا أقول إنّي وفّيتها حقّها ، وأنّها لا تخلو من الهنات والنقص ، إذ النقص من طبيعة البشر ولكنّي بذلتُ ما في وسعي وغاية مجهودي ، وأدعو اللهَ أن يكون هذا العمل قربةً إليه سبحانه وتعالى ، وأن يكونَ لي ذخرًا يومَ فاقتي ، والله الموفق وهو يهدي السبيل .

**الباحث**

# الفَصْلُ الأَوَّلُ

# المُقدِّمَاتُ النَّحْوِيَّةُ

## النكرة والمعرفة

# الفصل الأول
# المقدِّمات النحويّة
# النكرة والمعرفة

## المقدمة

تناولتُ في هذا الفصل موضوعات تتصل بالمقدّمات النحوية من خلال علل مجيئها في كتب الإعراب عند العكبري ، وقد تناولتُ جوانبَ متعددة مما ظهر لي من استقراء جهد أبي البقاء في كتبِهِ ، وقد انحصر الموضوع في نقاط تدور في المقدمات النحوية ، وهي : النكرة والمعرفة ، وفيها : الضمائر ، والعلم ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

وأودُّ أن أشير – هنا – إلى أنّني تناولتُ أكثر الاختيارات وعللها من التبيان أكثر من كتبِهِ الأخرى ؛ وذلك لأنّه كثيرًا ما يختار ويعلل ، أمّا في كتبه الأخرى فكان يعلل للمقدمات النحوية من غير اختيار ، أو بالعكس وهذا ليس من موضوع بحثي .

## المعرفة : ضمائر الرفع :

١- علّة الاختيار في الضمير ( نحن ) :

في قوله تعالى :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

ذهب العكبري إلى أنّ " (نحن) هنا إمّا مبتدأ ، أو تأكيد لاسم إنّ، وليست فصلاً ؛ لأنّها لم تقع بين اسمين "(١) .

والظاهر من اختيار العكبري للمنع أنّ من شروط ضمير الفصل أن يقع بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، أمّا هنا فقد جاء بعده فعلٌ ؛ ولهذا لم يجعله فصلاً .

قال سيبويه (ت١٨٠هـ) في (باب ما يكون فيه هو ، وأنت ، وأنا ، ونحن ، وأخواتهنّ فصلاً) : " اعلم أنّهنّ لا يَكُنَّ فصلاً إلاّ في الفعل ، ولا تكون كذلك إلاّ في كلِّ فعل الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٧٧٧ .

في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء ، وإعلامًا بأنّه فصل الاسم ، وأنّه فيما ينتظر الحدث عنه ، ويتوقعه منه ، مما لا بدَّ له من أنْ يذكره للمحدث ؛ لأنّك إذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بدَّ منه ، وإلاّ فسد الكلام ولم يسغْ لك ، فكأنّه ذكر (هو) ليستدل المحدث أنّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه ، وأنّ ما بعد الاسم ليس منه ، هذا تفسير الخليل "[١] .

واختلف العلماء في الموضع الإعرابي لضمير الفصل بعد أن يستكمل شروطه على ما يأتي :

ذكر سيبويه وجهين لضمير الفصل : الوجه الأول : أنّه لا محلَّ له من الإعراب ، إذ قال : " واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده من حاله التي كان عليها قبل أنْ يُذكر ، وذلك كقولك : (حَسِبتُ زيدًا هو خيرًا منك) ، (وكان عبد الله هو الظريفَ) ... وقد زَعَمَ ناسٌ أنّ (هو) ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربيٌّ يجعلها صفةً للمظهر ... فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ، ولو كان صفةً لم يجزْ أن يدخل عليه اللام ... "[٢] .

الوجه الثاني : أن يكون ضمير الفصل له محلٌّ إعرابي ، إذ ذكر أنّ ناسًا من العرب جعلوا (هو) وأخواتها بمنزلة اسم وما بعده مبني عليه ، فمن ذلك كان رؤبة يقول : أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك ، وقرؤوا[٣] : (وما ظلمناهم ولكنْ كانوا هُمُ الظالمون) [الزخرف : ٧٦] ، وقال قيس بن ذُريح[٤] :

**تَبْكِي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها      وكنتَ عليها بالمَلاِ أنتَ أقدرُ**[٥]

والشاهد فيه استعمال (أنتَ) هنا مبتدأ ، ورفع (أقدر) على الخبر .

---

(١) الكتاب : ٢٨٩/٢ .

(٢) نفسه : ٣٩٠/٢ – ٣٩١ .

(٣) وهي قراءة ابن مسعود وأبي زيد الأنصاري ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٣٦ ، والبحر المحيط : ٢٧/٨ ، وفتح القدير : ٥٦٥/٤ .

(٤) ديوانه : ٧٦ ، والمقتضب : ١٠٥/٤ ، وشرح المفصل : ٣٣٢/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣٩٢/٢ – ٣٩٣ .

وأيَّد أبو البقاء ما ذهب إليه سيبويه ، إذ قال : " ولا موضعَ له من الإعراب ، وقال الكوفيون : له موضعٌ ، فعند بعضهم هو تابع لما قبله ، وعند بعضهم حكمُهُ حكم ما بعده ، والدليل على أنّه لا موضعَ له دخول اللام عليه في خبر [كان] كقولك : إنْ كُنَّا لنحن الذاهبين "(١) .

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ ما يُفصل به بين النعت والخبر يُسمّى عمادًا ، وله موضعٌ من الإعراب ، وذهب الكسائي إلى أنّ حكمه حكم ما بعده ، وذهب الفراء(٢) إلى أنّ حكمه حكم ما قبله(٣) .

واحتجوا بأنْ قالوا : إنّما قلنا إنّما حكمه حكم ما قبله ؛ لأنّه توكيدٌ لما قبله ، فنزّل منزلة النفس إذا كانت توكيدًا ، وكما أنّك إذا قلت : (جاءني زيدٌ نفسُهُ) كان نفسه تابعًا لزيدٍ في إعرابه ، فكذلك العماد إذا قلت : (زيدٌ هو العاقلُ) يجب أن يكون تابعًا في إعرابه ، وأمّا مَنْ ذهب إلى أنّ حكمه حكم ما بعده قال : لأنّه مع ما بعده كالشيء الواحد ، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه(٤) .

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) على هذا قائلاً : قولهم : " إنّه توكيد لما قبله قلنا : هذا باطلٌ ؛ لأنّ المكنّي لا يكون توكيدًا للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظيرٌ في كلامهم لا يجوز أن يُصارَ إليه ، وأمّا قولهم : (إنّه مع ما بعده كالشيء الواحد) قلنا : هذا باطلٌ أيضًا ؛ لأنّه لا تعلّق له بما بعده ؛ لأنّه كناية عمّا قبله ، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد ؟ "(٥) .

ويبدو لي بعد هذا العرض لآراء العلماء في ضمير الفصل أنّ ما ذهب إليه العكبري لمنع أن يكون الضميرُ (نحن) فصلاً ؛ لأنّه لم يحقق فائدة لفقدانه الشروط ، وذكر ابن هشام لضمير الفصل في الكلام أغراضًا وفوائد ثلاثة :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩٦/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٥٠/١ – ٥١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٢٣٧/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٥٦٧ ، مسألة (١٠٣) .

(٥) ينظر : نفسه : ٥٦٨ .

أحدها لفظي : وهو الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع ؛ ولهذا سُمِّي فصلاً لأنّه فصل بين الخبر والتابع ، وعِمادًا ؛ لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقصر على هذه الفائدة .

والثاني معنوي : وهو الاختصاص والقصر ، وإذا ذهب الضمير ذهب القصر والاختصاص من ذلك قوله تعالى :﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] .

والثالث معنوي أيضًا : وهو التوكيد ؛ ولهذا سمّاه بعض الكوفيين دعامة ؛ لأنّه يدعم به الكلام ، أي : يُقوَّى ويُؤكَّد(١) .

## ضمائر النصب :

### ٢- علة اختيار الاسم في ( إيَّاك ) :

قال تعالى :﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] .

ذكر العكبري أنّ الاسم من " (إيّاك) عند الخليل وسيبويه (إيّا) وهو اسم مضمر ، والكاف عند سيبويه حرف خطاب لا موضعَ لها ، ولا تكون اسمًا ؛ لأنّها لو كانت اسمًا لكانت (إيّا) مضافة إليها ، والمضمرات لا تضاف ، وعند الخليل هي اسم مضمر أُضيفت (إيّا) إليه ؛ لأنّ إيّا تُشبه المظهر ؛ لتقدمها على الفعل والفاعل ، ولطولها بكثرة حروفها ، وحُكِي عن العرب : إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاهُ ، وإيَّا الشوابّ(٢) ، وقال الكوفيون : إيّاك بكمالها اسم ، وهذا بعيدٌ ؛ لأنّ هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب ، فيقال : إيّاي ، وإيّاك ، وإيّاه "(٣) .

وقد تتبعتُ آراء النحويين في هذه المسألة وكان لهم عدّة آراء :

**الأول** : ذهب الخليل (ت١٧٥هـ) ، والمازني (ت٢٤٩هـ) إلى أنّ (إيَّا) اسم مضمر ولواحقه ضمائر ، وهو مضاف إليها وأنّ (إيّا) أُضيفت إلى غير هذه اللواحق

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ١٣٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٧٩/١ ، وينظر : سر الصناعة : ٣١٣/١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٦ – ٧ .

في نحو : (إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاهُ ، وإيَّا الشوابّ) فيكون في ذلك دليل على أنّ اللواحق أسماء(١) ، واختاره ابن مالك(٢) .

وقد ذكر سيبويه أنّما قال : " وحدثني مَنْ لا اتّهم عن الخليل أنّه سَمِعَ أعرابيًا يقول : إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاهُ ، وإيَّا الشوابّ "(٣) ، وذكر أبو البركات الأنباري اتّهامهم بأنّها رواية شاذة لا يعتدّ بها ، وكأنّه لما رأى آخره يتغيّر كتغيّر المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه(٤) .

**والثاني** : أنّ (إيّا) اسم مضمر ، ولواحقه الياء ، والكاف ، والهاء حروف تبيّن أحوال الضمير من تكلُّم ، وخطاب ، وغيبة ، ولا موضعَ لها من الإعراب فهي كالكاف في ذلك ، وفي أرأيتك زيدًا ما فعل ، وهذا مذهب سيبويه(٥) ، واختاره الفارسي(٦) ، وابن جني(٧) ، ونُسِب إلى أبي الحسن الأخفش(٨) .

واحتجّ البصريون بذلك فذكروا أنّ (إيّا) هي الضمير من دون الكاف والهاء والياء ؛ وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ أحدها ضميرٌ منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرفٍ واحد ، فبَطُلَ أن تكون الكاف والهاء والياء هي الضمير المتصل ؛ لكونها على حرفٍ واحد ، لأنّه لا نظيرَ له في كلامهم ، فوجب أن تكون (إيّا) هي الضمير ؛ لأنّ لها نظيرًا في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا : " إنّ الكاف والهاء والياء حروفٌ لا موضعَ

(١) ينظر : الجنى الداني : ٥٣٦ ، وشرح التصريح : ١/١٠٥ ، والهمع : ١/٢١٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١/١٤٦ .

(٣) الكتاب : ١/٢٧٩ ، وردّ ابن جني على هذا الرأي قائلاً : " أمّا قول الخليل : إنّ إيّا اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد ، وذلك أنّه إذا ثبت أنّه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه ؛ لأنّ الغرض في الإضافة إنّما هو التعريف والتخصيص ، والمضمر على نهاية الاختصاص ، فلا حاجة به إلى الإضافة " سر الصناعة : ١/٣١٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٥٥٨ ، مسألة (١٠١) .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢/٣٥٥ – ٣٥٦ .

(٦) ينظر : الإيضاح : ١/٤٦٢ .

(٧) ينظر : سرّ الصناعة : ١/٣١٧ .

(٨) ينظر : نفسه : ١/٣١٤ ، والجنى الداني : ٥٣٦ .

لها من الإعراب " لأنّها لو كانت معربة لكان إعرابها بالإضافة ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا ؛ لأنّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأنّ الإضافة تُرادُ للتعريف ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره ، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب(١) .

**والثالث** : ذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف والهاء والياء من (إيّاك ، وإيّاه ، وإيّاي) هي الضمائر المنصوبة ، وأنّ (إيّا) عِماد ، وإليه ذهب ابن كيسان وبعض الكوفيين أنّ (إيّاك) بكماله اسم مضمر ، ولا يعرف اسم مضمر بتغيير آخره غيره(٢) . وهذا ما أبعده العكبري .

واحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما إلاّ أنّها لما كانت على حرفٍ واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها ، فأتى بـ (إيّا) لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها ، إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلة حرف واحد زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه ، والذي يدلّ على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيّا) ولزومها لفظًا واحدًا(٣) .

وقد ردَّ ابن جني (ت٣٩٢هـ) على هذا قائلاً : " فأمّا قول من قال : إنّ إيّاك بكماله الاسم فليس بقوي ، وذلك أنّ (إيّاك) في أنّ فتحة الكاف تفيد الخطاب المذكر ، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث بمنزلة (أنت) في أنّ الاسم هو الهمزة والنون ، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر ، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث ، فكما أنّ ما قبل التاء في (أنتَ) هو الاسم ، والتاء حرف خطاب فكذلك (إيّا) هو الاسم والكاف بعدها حرف خطاب ، أوَلا تراك تقول : إيّاك وإيّاكما وإيّاكم ، كما تقول : أنتَ وأنتما وأنتم . وأمّا من قال : إنّ الكاف والهاء والياء في إيّاك وإيّاه وإياي هي الأسماء ، وإنّ (إيّا) إنّما عُمدت بها هذه الأسماء لقلتها فغير مرضيٍّ أيضًا ، وذلك أنّ (إيّا) في أنّه ضمير منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن ، وهو وهي في أنّ هذه مضمرات

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٥٥٦ – ٥٥٧ .

(٢) ينظر : سر الصناعة : ٣١٣/١ ، والمحرر الوجيز : ٧٢/١ ، والإنصاف : ٥٥٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٥٥٦ .

منفصلة ، فكما أنّ أنا وأنت ونحوهما مخالف للفظ المرفوع المتصل نحو : التاء في قمتُ ، والنون والألف في قمنا ، والألف في قاما ، والواو في قاموا ، بل هي ألفاظ أُخَر غير ألفاظ الضمير المتصل ، وليس شيءٌ منها معمودًا به شيء من الضمير المتصل ن بل هو قائم بنفسه فكذلك (إيّا) اسم ضمير منفصل ليس معمودًا به غيره ، وكما أنّ التاء في (أنت) وإن كانت بلفظ التاء في (قمت) فليست اسمًا مثلها ، بل الاسم قبلها هو (أنْ) وهي بعده للخطاب ، وليست (أنْ) عمادًا للتاء فكذلك (إيا) هي الاسم وما بعدها يفيد الخطاب تارةً ، والغيبة تارة ، والتكلّم أخرى ، وهو حرف كما أنّ التاء في (أنت) حرف وغير معمودة بالهمزة والنون من قبلها ، بل ما قبلها هو الاسم وهي حرف خطاب ، فكذلك ما قبل : الكاف في (إيّاك) اسم ، وهي حرف خطاب ، فهذا هو محض القياس "(١) .

**والرابع** : أنّ (إيّا) دعامة تعتمد عليها اللواحق لتُفصل عن المتصل ، وهو مذهب الفراء ، ولم يصرحوا بأنّ هذه الدعامة عند الفراء اسم ، أو حرف ولكنّهم ردّوا عليه بما يدلّ على أنّها اسم ، فإنّهم قالوا : إن جعل (إيّا) دعامة فاسد ؛ لأنّ الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة(٢) .

**والخامس** : ذهب المبرّد (ت٢٨٥هـ) إلى أنّه اسمٌ مبهمٌ أُضيف للتخصيص لا للتعريف ولا يُعلم اسم مبهم أُضيف غيره(٣) .

**والسادس** : ذكر الزجاج (ت٣١١هـ) أنّ الكاف في (إيّاك) في موضع جرٍّ بإضافة (إيّا) إليها إلاّ أنّه ظاهر يُضاف إلى سائر المضمرات نحو : إيّاك ضربتُ ، وإيّاه ضربتُ ، وإيّاي حدّثت ، ولو قلت : (إيّا زيدٍ) كان قبيحًا ؛ لأنّه خُصَّ به المضمر ، وقد رُوِيَ عن بعض العرب : (إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ)(٤) .

---

(١) سر الصناعة : ٣١٥ – ٣١٦ .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ٥٣٧ ، ولم أجده في معاني القرآن .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢٧٧/٤ – ٢٨٠ ، وسر الصناعة : ٣١٢/١ ، والمحرر الوجيز : ٧٢/١ ، والإنصاف : ٥٥٥ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٤٦٢/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٨/١ .

وجعل ابن جني هذا الرأي فاسدًا بقوله : " وأمّا قول أبي إسحاق : إنّ (إيّا) اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى المضمر ففاسدٌ أيضًا ، وليس (إيّا) بمظهر كما زعم والدليل على أنّ (إيّا) ليس باسم مظهر اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، كما اقتصروا بأنا وأنتَ ونحوهما على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو الرفع ... ولم نعلم اسمًا مظهرًا اقتصر به على النصب البتة إلاّ ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية ، وذلك نحو : ذات مرّة ، وبعيدات بين ، وذا صباح ، وما جرى مجراهنّ ، وشيئًا من المصادر نحو : سبحانَ الله ، ومعاذَ الله ، ولبّيكَ ، وليس (إيّا) ظرفًا ولا مصدرًا فيُكف بهذه الأسماء "(١) .

٣- علة اختيار كون نون الوقاية جزءًا من الضمير :

قال تعالى : ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام : ٨٠] .

ذكر العكبري أنّ قوله تعالى : (أتحاجّونّي) : " يُقرأ(٢) بتشديد النون على إدغام نون الرفع في نون الوقاية ، والأصل : تحاجُّونَنِي ، ويُقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين ، وفي المحذوفة وجهان :

أحدهما : هي نون الوقاية ؛ لأنّها الزائدة التي حصل بها الاستثقال ، وقد جاء ذلك في الشعر .

والآخر : المحذوفة نون الرفع ؛ لأنّ الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء ، ونون الرفع لا تُكسر ، وقد جاء ذلك في الشعر كثيرًا(٣) :

**كُلٌّ له نيّةٌ في بُغضِ صاحبِهِ ... بنِعمةِ اللهِ تَقْلِيكُم وتَقْلونا**

أي : تقلوننا ، والنون الثانية هنا ليست وقاية بل هي من الضمير ، وحذف بعض الضمير لا يجوز وهو ضعيف أيضًا ؛ لأنّ علامة الرفع لا تحذف إلاّ بعامل "(١) .

(١) سر الصناعة : ٣١٦/١ – ٣١٧ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون ، وشدد الباقون ، ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١٦٢/١ ، والكشف : ٤٣٦/١ .

(٣) شعر الفضل بن العباس اللهبي : ٤١ .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة وكان لهم مذهبان :

**المــذهب الأول** : أنّ النـون المحذوفـة نـون الرفـع ، وهـو رأي سـيبويه(٢) ، والنحاس(٣) ، وابن مالك(٤) ، والخضري(٥) ، وهو ما اختاره العكبري .

واستدلوا على ذلك بأنّ نـون الرفع قد عُهِدَ حذفُها من دون ملاقاة مِثْلٍ رفعًا ، وأنشد أبو طالب ﴿عليه السلام﴾(٦) :

**فإنْ يكُ قومٌ سرَّهم ما صنعتُمُ      سيحتلبوها لاقِحًا غيرَ باهلِ**

أي : فسيحتلبونها ، لا يقال : إنّ النـون حُذِفت جزمًا فـي جواب الشرط ؛ لأنّ الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطًا ، وإذا تقرّر وجوب الفاء وإنّما حُذِفت ضرورةً ثبت أنّ نـون الرفـع كـان مـن حقِّها الثبوت إلاّ أنّها حُذِفت ضـرورة ، وفـي الحديث الشريف(٧) : (والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنـة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا) فـ (لا) الداخلـة علـى (تدخلوا) و (تؤمنوا) نافية لا ناهيـة ؛ لفساد المعنى عليه ، وإذا ثبت حذفها دون ملاقاةِ (مثل) رَفْعًا فـلأنْ تُحذف ملاقاة (مثل) استثقالاً بطريق الأَوْلى والأحرى ، وأيضًـا فـإنّ النـون نائبـة عـن الضـمة ، والضـمة قد عُهِدَ حذفها فـي فصـيح الكـلام كقراءة أبـي عمـرو : (يَنْصُـرْكم) [آل عمـران : ١٦٠] ، و (يُشْعِرْكم) [الأنعام : ١٠٩] وبابه بسكون آخر الفعل ، وقول امرئ القيس(٨) :

**فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقبٍ      إثمًا من اللهِ ولا واغِلِ**

وإذا ثبت حذف الأصل فلْيَثبت حذف الفرع لئلا يلزم تفضيل فرع علـى أصله ، وأيضًا فإنّ ادّعاء حذف نون الرفع لا يُحْوِج إلى حذف آخر ، وحذف نون الوقاية قد يُحْوِج

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٥١٢ – ٥١٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥١٩/٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ٢٧٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ١٣٧/١ .

(٥) ينظر : حاشية الخضري : ١٠٨/١ .

(٦) ديوانه : ٨٢ .

(٧) مسند أحمد بن حنبل : ١٧٥/١ .

(٨) ديوانه : ١٢٢ ، وفيه : (فاليومَ أُسقى ...) .

إلى ذلك ، وبيانه أنّه إذا دخل جازم أو ناصب على هذه الأمثلة ، فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تُحذف هذه النون ؛ لأنّها نون رفعٍ وهي تسقط للناصب والجازم بخلاف ادّعاء حذف نون الرفع فإنّه لا يُحوِج إلى ذلك ؛ لأنّه لا عملَ له في التي للوقاية . واستدلوا أيضًا بأنّ نون الوقاية مكسورة ، فبقاؤها على حالها لا يلزم منه تغييرٌ بخلاف ما لو ادّعينا حذفها فإنَّا يلزمنا تغيير نون الرفع من فتح إلى كسر ، وتقليل العمل أولى(١) .

**المذهب الآخر** : أنّ المحذوف نون الوقاية ، وهو مذهب الأخفش(٢) ، والمبرّد(٣) ، وأبي علي الفارسي(٤) ، وابن جني(٥) ، والسيوطي (ت٩١١هـ)(٦) ، واستدلوا له بأوجه :

أحدها : أنّ نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال ، فكانت أولى بالحذف .

وثانيها : أنّ نون الرفع علامة الإعراب ، فالمحافظة عليها أولى .

وثالثها : أنّ نون الرفع لعامل ، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه(٧) .

ويبدو لي أنّ المذهب الثاني هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأنّ الثقل إنّما حصل بالثانية ؛ ولأنّه قد استُغنِي عنها فإنّه إنّما أُوتي بها لتقي الفعل من الكسر .

## العلم :

### ٤- علة الاختيار في ضَعْفِ كون ( آمين ) اسم علم :

---

(١) ينظر : الدر المصون : ١٦/٥ – ١٨ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ١٦/٥ ، وشرح التصريح : ١١٧/١ ، ولم أقف على مذهب الأخفش في معانيه .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢٥٣/١ .

(٤) ينظر : الحجة : ٩٨/٦ .

(٥) ينظر : سر الصناعة : ٤٤٧/٢ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ٢٢٦/١ .

(٧) ينظر : شرح التصريح : ١١٧/١ .

ذهب العكبري إلى أنّ " (آمين) اسمٌ للفعل ومعناها : اللهمَّ استجب ، وهو مبني لوقوعه موقع المبني ، وحُرِّك بالفتح لأجل الياء قبل آخره كما فُتِحت (أينَ) والفتح فيها أقوى ؛ لأنّ قبل الياء كسرة ، فلو كُسِرت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين ، وقيل : (آمين) اسم من أسماء الله تعالى ، وتقديره : يا آمين ، وهذا خطأٌ لوجهين :

أحدهما : أنّ أسماء الله لا تُعرف إلاّ تلقيًا ، ولم يَرِد بذلك سَمْعٌ .

والثاني : أنّه لو كان كذلك لبُني على الضمّ ؛ لأنّه منادى معرفة أو مقصود "[١] .

قال أبو البركات الأنباري : " وأمّا (آمين) فدعاءٌ ، وليس من القرآن ، وهو اسم من أسماء الأفعال ومعناه : اللهمَّ استجب ، وفيه لغتان : القصر والمدّ ، قال الشاعر في القصر[٢] :

**تباعدَ مني فُطْحُلٌ وابنُ أُمِّهِ      أَمينَ فزادَ اللهُ ما بينَنَا بُعْدا**

وقال آخر في المدّ[٣] :

**يا ربِّ لا تسلُبَنِّي حُبَّها أبدًا      ويرحمُ اللهُ عبدًا قال آمِّينا**

وأمين بالقصر على وزن فَعِيل ، وآمين بالمدّ فهو على وزن فاعيل ، وهذا البناء ليس من أبنية كلام العرب وإنّما هو من أبنية كلام العجم كهابيل وقابيل "[٤] ، وذهب إلى إلى هذا ابنُ عطية الأندلسي[٥] ، والزمخشري[٦] ، والسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)[٧] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١١ .

(٢) البيت لجبير بن الأضبط ، المحرر الوجيز : ٧٩/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٤١/١ ، والكشاف : ١٢٤/١ ، ولسان العرب (أمن) ، ومعجم الشواهد العربية : ١٩٢/٢ .

(٣) البيت لمجنون ليلى ، ديوانه : ٢١٩ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٤١ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٧٩/١ .

(٦) ينظر : الكشاف : ١٢٥/١ .

(٧) ينظر : الدر المصون : ٧٧/١ .

. وذهب ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) إلى أنّ " معنى (آمين) : يا آمين ، أي : يا الله ، فآمين اسم من أسماء الله "[١] .

وأشار ابن عطية الأندلسي إلى معنى (آمين) قائلاً : " وقال علي بن أبي طالب ﴿عليه السلام﴾ : (آمين خاتم ربّ العالمين يختم بها دعاء عبده المؤمن) ، وقال قومٌ : (هو اسم من أسماء الله تعالى) رُوِيَ ذلك عن جعفر بن محمد ﴿عليه السلام﴾ ، ومجاهد ، وهلال بن يساف ، وقد رُوِي أنّ (آمين) اسم خاتم يطبع به كتاب أهل الجنة التي تؤخذ بالأيمان "[٢] .

قال السمين الحلبي[٣] : " ووجّه الفارسي قولَ من جعله اسمًا لله تعالى على معنى أنّ فيه ضميرًا يعود على الله تعالى ؛ لأنّه اسمُ فعلٍ ، وهو توجيهٌ حسنٌ نقله صاحب (المُغْرب)[٤] " .

وذكر الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) أنّ (آمين) اسم من أسماء الله تعالى ، ومعناه : اللهمَّ استجب[٥] . وأرى أنّ القول الأقرب أنّ معناه : استجب ، وهو موضوع موضع اسم الاستجابة كما أنّ (صه) موضوعة موضع (سكت سكوتًا) .

### ٥- علة الاختيار في منع صرف (جَيْألُ) اسمًا علمًا :

في قول الشاعر الشنفرى الأزدي[٦] (ت نحو ٧٠هـ) :

**وَلي دونَكمُ أهلونَ سِيْدٌ عَمَلّسٌ ... وأرْقطُ زهلولٌ وعَرْفاءُ جَيْألُ**

ذهب العكبري إلى أنّ " (جَيأل) ليست صفة لأنثى الضبع بل هو اسم لها علمٌ لا يتصرف للتعريف والتأنيث "[١] .

---

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ٣٦ .

(٢) المحرر الوجيز : ٧٩/١ .

(٣) الدر المصون : ٧٧/١ .

(٤) لم يذكر صاحب (المغرب) هذا ، وإنّما ذكر أنّ (آمين) بالقصر والمد ، ومعناه : استجب ، ، ينظر : ٤٦/١ .

(٥) ينظر : القاموس المحيط (أمن) .

(٦) ديوانه : ٥٩ .

والظاهر من اختيار العكبري أنّ الاسم يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فإن كان مؤنثًا بالتعليق ، أي بكونه علمًا على أنثى ، فإمّا أن يكون على ثلاثة أحرف ، أو على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزينب وسعاد علمين وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان محرك الوسط مُنِعَ أيضًا كسَقَر ، وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميًا كـ (جَوْر) اسم بلد ، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كـ (زيد) اسم امرأة مُنِع أيضًا(٢) ، ونحوه : جَيْأل ، أي أنّ (جَيْأل) اسم منقول من المذكر إلى المؤنث ، ونحوه : (زيد) إذا سُمِّي به امرأة ؛ لأنّه حصل بنقله إلى المؤنث .

وقال الزمخشري : " والعرفاء : الضبع الطويلة العرف ، وليس ها هنا بنعت ، ولكنّه في الأصل نعت ، فقُلِب فصار بمنزلة الأسماء غير النعوت حتى إنّه يقال : جاءتكم العرفاء ، فيُفهم من هذا القول : إنّ الضبع جاءت ويجري هذا المجرى : أجدل ، يعني : الصقر ، لا يُراد غيره ، وهو في الأصل نعت ؛ لأنّه من الجدل ، وهو شدة الخلق ، يقال : علام مجدول : إذا كان شديد العصب ، وزمام مجدول : إذا كان محكم الحرز ، وليس كلّ ما كان مجدولاً يسمى أجدل ، فصار اسمًا غالبًا ... وجَيْأل : من أسماء الضبع معرفة بدون الألف واللام ، وهي صفة في الأصل ثمّ غلبت فخرجت مخرج الأسماء "(٣) .

أمّا ابن عطا الله المصري (ت١١٨٦هـ) فذهب إلى أنّ " (جَيْأل) هو بجيم مفتوحة وتحتية ساكنة ، وهمزة مفتوحة : اسم للضبع لا ينصرف للعلمية ، ووزن الفعل ، ثم الضبع اسم للأنثى وتجمع على ضباع ، والضبعان اسم للذكر ، ويُجمع على ضباعين ، وقد بالغ بذلك في وصف قوته بكمال الضرر ، وشدة الإيذاء ، حيث اختار هذه الحيوان الضارة عليهم وآثرها عليهم في الصحبة "(٤) .

وذهب ابن زاكور المغربي (ت١١٢٠هـ) إلى أنّ " العرفاء هنا : الضبع سُمِّيت بذلك ؛ لأنّ لها عُرفًا – بضمّ العين – أي : شَعْرًا في عنقها ، وجَيْأل : من

---

(١) إعراب لامية العرب : ٣ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٤٣/٣ ، وحاشية الخضري : ٧١١/٢ .

(٣) شروح اللامية : ١٤ – ١٥ .

(٤) نفسه : ٩٤ .

أسماء الضبع فهو بدل من (عرفاء) ، وهو على وزن فيعل ومعرفة بالألف واللام "[١] .

وقد تتبعتُ آراء النحاة في تسمية المؤنث بمذكر ساكن الوسط ، وكان لهم فيها مذهبان :

**المذهب الأول** : مَنْعُ صرفه ، وهو مذهب ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)[٢] ، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٤٩هـ)[٣] ، والخليل[٤] ، وسيبويه[٥] ، والمازني (ت٢٤٩هـ)[٦] ، وابن السراج (ت٣١٦هـ)[٧] ، وابن خروف (ت٦٠٩هـ)[٨] ، والعكبري[٩] ، وابن عصفور[١٠] ، وابن مالك[١١] ، وابن هشام[١٢] .

واحتجوا على ذلك بأنّه انتقل من الأخف – وهو المذكر – إلى الأثقل – وهو المؤنث – فكان هذا الثقل مُعادلاً للخفة التي من أجلها صُرفت (هند) و (دعد) فكان ممنوعًا من الصرف[١٣] .

**المذهب الآخر** : جواز صرفه ، وهو مذهب عيسى بن عمر (ت١٨٣هـ)[١] ، ، ويونس[٢] ، والجرمي (ت٢٢٥هـ)[٣] ، والمبرد[٤] .

---

(١) نفسه : ١٣٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٤٢/٣ ، وشرح السيرافي : ٧/٤ ، والارتشاف : ٨٨١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٤٢/٣ ، وشرح السيرافي : ١٢/٤ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٥١/٣ ، والارتشاف : ٨٨١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٤٢/٣ .

(٦) ينظر : الارتشاف : ٨٨١ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو : ٨٥/٢ .

(٨) ينظر : شرح الجمل : ٩٢٥/٢ .

(٩) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٩/١ .

(١٠) ينظر : شرح الجمل : ٢٢٥/٢ .

(١١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٨٥/٣ .

(١٢) ينظر : أوضح المسالك : ١٢٥/٤ .

(١٣) ينظر : المقتضب : ٣٥١/٣ .

واحتجوا على ذلك بالقياس في تسمية المؤنث بمؤنث نحو : (هند) يجوز معه الوجهان ، وهو انتقال من ثقيل إلى مثله ، وتسمية المؤنث بالمذكر انتقال من خفيف إلى ثقيل ، فكان ينبغي أن يكون أولى بالصرف من الأوّل[٥] .

وبعد هذا العرض أرى أنّ الاسم تتحقق فيه فائدتان : الأولى : " إذا كان المؤنث ثنائيًا نحو (يد) علم على امرأة جاز فيه الوجهان ، والثانية : إذا سُمِّي مذكر بمؤنث ، فإن كان ثلاثيًا صُرِف مطلقًا على الصحيح ، وإن كان زائدًا على الثلاثة لفظًا نحو : (سُعاد) ، أو تقديرًا نحو : (جَيَل) مخفف جَيْال بالنقل مُنِع من الصرف "[٦] .

## الممنوع من الصرف

### ٦- علة الاختيار في منع صرف ( يعقوب ) :

قال تعالى : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾ [هود : ٧١] .

قال العكبري : " يُقرأ[٧] (يعقوب) بالنصب والرفع ، ويُقرأ (بيعقوبٍ)[٨] بزيادة باء والجرّ والتنوين ، وصرف هذا بعيدٌ ؛ لأنّه معرفة أعجمي ولا يصحّ تقدير تنكيره ، وليس من ضرورة الشعر ، فيقال : صَرَفَ ما لا ينصرف ، ويحتمل أن يكون عربيًا سُمِّي باليعقوب الذي هو : ذكر القَبَجُ ، فيكون فيه التعريف وحدَهُ "[٩] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٤٢/٣ ، والمقتضب : ٣٥٢/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٥٢/٣ ، والارتشاف : ٨٨٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٥٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٥٢/٣ .

(٥) ينظر : نفسه : ٣٥٢/٣ ، والمساعد : ١٣٤/١ .

(٦) شرح شذور الذهب للجوجَري : ٨٣٣/٢ .

(٧) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي بالرفع ، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بالنصب ، ينظر : الحجة : ٦٩/٤ ، والكشف : ٥٣٤/١ ، والنشر : ١١٨/٣ .

(٨) في معاني القرآن للفراء : ٢٢/٢ كان حمزة ينوي به الخفض ، يريد : ومن وراء إسحاق بيعقوب ، ونسب إلى ابن أبي عبلة في شواذ القراءات : ١١٣ .

(٩) إعراب القراءات الشواذ : ٦٦٦/١ – ٦٦٧ .

والظاهر من ترجيح منع الصرف ثلاثة أوجه :

الأول : يمنع صرف الاسم إذا كان علمًا في اللسان الأعجمي زائدًا على ثلاثة أحرف كـ (إبراهيم ، وإسماعيل) فتمنعه من الصرف العلمية والعجمة(١) .

والثاني : أنّه لا يصحّ تقدير تنكيره ؛ لأنّ الاسم الممنوع من الصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أجناس منها : (أفعل) إذا كان نعتًا نحو : (أحمر وأصفر) ، و(فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) نحو : (سكران) ، ومنها ما كان في آخره ألف التأنيث ممدودة ، أو مقصورة نحو : (حبلى) ، والممدود نحو : (بيضاء) ، ومنها كلّ جمعٍ ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان ، أو ثلاثة أحرف ، أو حرف مشدد نحو : (مساجد) إلاّ ما كان في آخره هاء التأنيث فإنّه ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة نحو : (ملائكة) ، ومنها المعدول عن العدد نحو : (مثنى)(٢) .

والثالث : أنّ الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جرّه في موضع الجرّ ، ولو كان الجرّ من الصرف لما أُوتي به من غير ضرورة إليه ، وذلك أنّ التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن ، وليس هنا في رأي العكبري من شيء(٣) .

.

اختلف العلماء في توجيه إعراب (يعقوب) فقرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح (الباء) والباقون برفعها ، فأمّا القراءة الأولى فاختلفوا فيها : هل الفتحة علامة نصب أم جرّ ؟ والقائلون بأنّها علامة نصب اختلفوا : فذهب أبو علي الفارسي إلى أنّه منصوب عطفًا على (بإسحاق) ؛ لأنّ موضعه نصب كقوله تعالى :﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة : ٦] بالنصب عطفًا على ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾(٤) .

ذكر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)(٥) أنّ (يعقوبَ) قُرئت بالنصب كأنّه قيل : (وهبنا (وهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) على طريقة قوله(١) :

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣/٢٤٤ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن هشام : ٢٩٩ – ٣٠٠ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٦٤ .

(٤) ينظر : الحجة : ٣/٢٢٦ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٣/٢١٦ .

**مشائِيمُ ليسوا مُصلِحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببَيْنٍ غُرابُها**

يعني أنّه عطف على التوهم فنصب ، كما عطف الشاعر على توهم وجود الباء في خبر (ليس) فجرَّ ، ولكنّه لا يُقاس(٢) .

ذكر القيسي (ت٤٣٧هـ) أنّه منصوب بفعل مقدر تقديره : ووهبنا يعقوب ، وهو على هذا غير داخل في البشارة(٣) .

وذهب الكسائي (ت١٨٩هـ)(٤) إلى أنّ (يعقوب) في موضع خفض إلاّ أنّه لا ينصرف ، وذكر الفراء (ت٢٠٧هـ)(٥) أنّه لا يجوز الخفض إلاّ بإعادة الخافض .

وذكر ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)(٦) أنّه غلطٌ عند البصريين ؛ لأنّك لا تعطف على عاملين ، فمحالٌ أن تقول : مررتُ بزيدٍ في الدار والحجرةِ عمرٍو .

وهو عند مكي القيسي(٧) ضعيفٌ إلاّ بإعادة الخافض ؛ لأنّك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف .

وأمّا قراءة الرفع ففيها أوجه :

ذكر النحاس (ت٣٣٨هـ) أنّ رفعه من جهتين : إحداهما بالابتداء ويكون في موضع الحال ، أي : بشروها بإسحاق مقابلاً له يعقوب ، والوجه الآخر أن يكون التقدير : ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب ، ولا يكون على هذا داخلاً في البشارة(٨) .

وذكر الزمخشري أنّ (يعقوب) مرفوعٌ بالابتداء كأنّه قيل : ومن وراء إسحاق يعقوب مولودٌ أو موجود ، أي : من بعده ، وقيل : الوراء : ولد الولد(١) .

---

(١) البيت للأخوص الرياحي وهو في الخصائص : ٣٥٤/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢١٠ ، وخزانة الأدب : ١٥٨/٤ ، ومعجم الشواهد العربية : ١٥٧/١ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٣٥٥/٦ .

(٣) ينظر : الكشف : ٥٣٥/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ١٦٣/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٢٢/٢ .

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٨٩/١ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٣٨ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن : ٤٢٤ .

وذهب السمين الحلبي إلى أنّه مرفوع على الفاعلية بالجارّ قبله[٢] ، وذكر السمين الحلبي أنّ هذا رأي الأخفش كذلك[٣] . وذكر أيضًا أنّه مرفوع على القطع يَعْنُون الاستئناف ، وهو راجع لأحد ما تقدّم من كونه مبتدأً وخبرًا ، أو فاعلاً بالجارّ بعده ، أو بفعل مقدّر[٤] .

## اسم الإشارة

٧- علة اختيار في رفض كون ( الذال ) وحدَها اسم إشارة :

قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ٢] .

ذهب العكبري إلى أنّ " (ذا) اسم إشارة ، والألف من جملة الاسم ، وقال الكوفيون : (الذال) وحدها هي الاسم ، والألف زِيدت لتكثير الكلمة ، واستدلوا على ذلك بقولهم : ذه أمة الله ، وليس ذلك بشيء ؛ لأنّ هذا الاسم اسمٌ ظاهر ، وليس في الكلام اسمٌ ظاهر على حرف واحد حتى يُحمل هذا عليه ، ويدلّ على ذلك قولهم في التصغير : ذيّا ، فردوه إلى الثلاثي ، والهاء في ذِه بدل من الياء في ذِي "[٥] .

اختلف العلماء في هذه المسألة على مذهبين :

الأول : ذهب البصريون إلى أنّ (ذا) اسم إشارة ، وأنّ الألف من نفس الكلمة[٦] ، وهذا ما اختاره العكبري .

---

(١) ينظر : الكشاف : ٢١٦/٣ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٣٥٦/٦ – ٣٥٧ .

(٣) قال الأخفش : " (يعقوب) رفعٌ على الابتداء ، وقد فتح على (ويعقوبَ من وراء إسحاق) ولكن لا ينصرف " معاني القرآن : ٣٨٤/١ .

(٤) ينظر : الدر المصون : ٣٥٧/٦ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن : ١٤ – ١٥ .

(٦) ينظر : الإنصاف (مسألة ٩٨) : ٥٣٥ ، والبيان في غريب القرآن : ٤٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٧٤/٢ ، والجنى الداني : ٢٣٨ ، وشرح ابن عقيل : ١٠٦/١ ، وحاشية الخضري : ١٢٣/١ .

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم في (ذا) الذال وحدها وما زِيدَ عليها تكثير لها[١] .

أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيها هو الاسم ؛ وذلك لأنّ (ذا) كلمة منفصلة عن غيرها ، فلا يجوز أن يُبنى على حرف واحد ؛ لأنّه لا بدَّ من الابتداء بحرف ، والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا ، وذلك محال ، فوجب أن يكون الاسم في (ذا) الذال والألف معًا ، ألا ترى أنّ (ذا) كاسم مظهر يكون وصفًا وموصوفًا ؟ فكونه وصفًا نحو قوله تعالى :﴿ ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَٰذَا ﴾ [يوسف : ٩٣] ، وكونه موصوفًا نحو قوله تعالى :﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الكهف : ٤٩] . والذي يدلّ على أنّ الألف في (ذا) أصلية قولهم في تصغير (ذا) : ذيًّا ، وأصله : ذَيَيّا بثلاث ياءات : ياءان من أصل الكلمة ، وياء التصغير ؛ لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأولى وكان حذفها أولى ؛ لأنّ الثانية دخلت لمعنًى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا فكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلاّ ساكنة ووزنه (فَيْلى) لذهاب العين منه[٢] .

أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على أنّ الاسم هو الذال وحدها أنّ الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو : (قام ذانِ ، ورأيتُ ذَيْنِ ، ومررتُ بذَيْنِ ، وقام اللذان ، ورأيتُ اللذين ، ومررتُ باللذين) ولو كان كما زعمتم أنّهما أصلان لكان لا يحذفان ولوجب أن يقال في التثنية : (اللذيان) كما يقال : (العَمِيَان ، والشَجِيَان) ، و(الذيُون) كما يقال : (العَمِيين ، والشَجِيين) ، وأن تقلب الألف في تثنية (ذا) ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف من تثنية (ذا) دلَّ على أنّها زائدة لا أصلية ، وأنّ

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٥٣٥ ، والبيان في غريب القرآن : ٤٣/١ ، والجنى الداني : ٢٣٨ ، وشرح ابن عقيل : ١٠٦/١ ، والهمع : ٢٥٨/١ ، وحاشية الخضري : ١٢٣/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٥٣٦ .

ما زِيد عليها تكثير لها كراهيةً أن يبقى كلّ واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين ، وهما الذال والألف في (ذا)(١) .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه البصريون والعكبري أولى ؛ لأنْ ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد .

٨- علة الاختيار في انتفاء حاجة أسماء الإشارة إلى صلة :

قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ٨٥] .

ذهب العكبري إلى أنّ قوله تعالى : " (ثمّ أنتم هؤلاءِ) : أنتم مبتدأ ، وفي خبره ثلاثة أوجه :

أحدها : تقتلون ، فعلى هذا في (هؤلاء) وجهان : أحدهما في موضع نصب بإضمار أعني ، والثاني هو منادى ، أي : يا هؤلاء إلاّ أنّ هذا لا يجوز عند سيبويه ؛ لأنّ أولاءِ مُبْهَم ، ولا يُحذف حرف النداء مع المبهم .

والوجه الثاني : أنّ الخبر هؤلاءِ على أن يكون بمعنى الذين ، وتقتلون صلته ، وهذا ضعيفٌ أيضًا ؛ لأنّ مذهب البصريين أنّ هذا لا يكون بمنزلة الذين وأجازه الكوفيون .

والوجه الثالث : أنّ الخبر هؤلاء على تقدير حذف مضاف تقديره : ثمّ أنتم مثل هؤلاء ، كقولك : أبو يوسف ، أبو حنيفة ، فعلى هذا تقتلون حال يعمل فيها معنى التشبيه "(٢) .

اختلف العلماء في مجيء صلة اسم الإشارة كسائر الموصولات على مذهبين :

---

(١) ينظر : نفسه : ٥٣٧ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٨٦ .

**المذهب الأول** : ذهب الكوفيون إلى أنّ (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة ، نحو : (هذا قال ذاك زيدٌ) ، أي : الذي قال ذاك زيدٌ[١] .

واحتجّوا على ذلك بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّه قد جاء ذاك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثمّ أنتم هؤلاء تقتلون أنفسَكم) والتقدير فيه : (ثمّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم) ، فـ (أنتم) مبتدأ ، و(هؤلاء) خبره ، و (تقتلون) صلة (هؤلاء) ، وقال تعالى :﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [النساء : ١٠٩] ، والتقدير فيه : ها أنتم الذين جادلتم عنهم ، فـ (أنتم) مبتدأ ، و(هؤلاء) خبره ، و (جادلتم) صلة (هؤلاء) ، وقال تعالى :﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ١٧] ، والتقدير فيه : ما التي بيمينك ؟ فـ (ما) مبتدأ ، و (تلك) خبره ، و (بيمينك) صلة (تلك) ، ومما جاء في كلام العرب قول يزيد بن مُفَرِّغ الحميري[٢] :

**عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ أمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طليقُ**

يريد : والذي تحملين طليق ، فدلّ على أنّ أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة[٣] .

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري على ذلك من عدّة أوجه :

أحدها : أن يكون (هؤلاء) باقيًا على أصله من كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى الذي كما زعمتم ، ويكون في موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه : (أعني هؤلاء) كما قال عليه أفضل الصلاة وآلهِ[٤] : (سَلْمان منّا أهل البيت) والتقدير فيه : (أعني أهل البيت) .

والوجه الثاني : أن يكون (هؤلاء) تأكيدًا لـ (أنتم) ، والخبر (تقتلون) ، ثمّ هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن (تقتلون) عندكم في موضع نصب ؛ لأنّه خبر التقريب

---

(١) ينظر : البيان في غريب القرآن : ١٠٤/١ ، والإنصاف (مسألة ١٠٣) : ٥٧٩ ، والدر المصون : ٤٧٧/١ .

(٢) ديوانه : ١٧٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٥٧٩ – ٥٨٠ .

(٤) مسند أحمد : ٧٨/١ .

، وخبر التقريب عندكم منصوب كقولهم : (هذا زيدٌ لقائم) بالنصب ، و(هذا زيدٌ قائمًا) ولو كان صلةً لم يكن له موضع من الإعراب ، وعندنا أنّه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال .

والوجه الثالث : أمّا قوله تعالى :﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ فلا حجة لهم فيه ؛ لأنّ (تلك) معناها الإشارة ، وليست بمعنى (التي) ، والتقدير فيه : أيّ شيءٍ هذه بيمينك ؟ و (تلك) بمعنى (هذه) كما يكون (ذلك) بمعنى (هذا) ، قال الله تعالى :﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [البقرة : ١ – ٢] ، أي : هذا الكتاب .

والوجه الرابع : أمّا البيت الشعري فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأنّ (تحملين) في موضع الحال كأنّه قال : وهذا محمولاً طليق ، ويحتمل أيضًا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير فيه : وهذا الذي تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة ، قال الكميت بن زيد(١) :

**لكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُوران والحَصَى ... لَكُم قِبضُهُ من بينِ أَثْرَي وأَقْتَرا**

أراد : من أثري ومن أقتر ، فحذف للضرورة ها هنا(٢) .

**المذهب الثاني** : ذهب البصريون إلى أنّه لا يكون بمعنى الذي ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

واحتجّوا على ذلك بأنْ قالوا : إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة ، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ، فينبغي أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسكٌ بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمَنْ ادَّعى أمرًا وراء ذلك بَقِيَ مرتهنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدلّ على ما ادّعوه(٣) .

## الاسم الموصول

---

(١) ديوانه : ١٩٢/١ .
(٢) ينظر : الإنصاف : ٥٨٠ – ٥٨١ .
(٣) ينظر : نفسه : ٥٧٩ – ٥٨٠ .

٩- علة الاختيار في( ما ) الشرطية :

قال تعالى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٧٩] .

ذهب العكبري إلى أنّ " (ما) شرطية ، و (أصابك) بمعنى : يُصيبك ، والجواب (فمن الله) ، ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي ؛ لأنّ ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضيًا مخصصًا ، والمعنى على العموم ، والشرط أشبه ، والتقدير : فهو من الله ، والمراد بالآية : (الخصب والجَدْب) ؛ ولذلك لم يقل : أصبت "(١) .

الظاهر من اختيار العكبري أنّ الشرط ليس بواجب فأشبه النفي الذي تدخله (من) لذلك دخلت (من) بعدها(٢) .

أمّا منعه للموصولة ؛ لأنّ بعضهم يقول : إنّ المراد بالحسنة الطاعة وبالسيئة المعصية ، ولو كان هذا مرادًا لقال : (ما أصبت) ؛ لأنّه الفاعل للحسنة والسيئة جميعًا ، فلا تضاف إليه إلاّ بفعله لهما(٣) .

اختلف العلماء في (ما) على قولين :

الأول : ذهب الأخفش(٤) ، والنحاس(٥) ، ومكي القيسي(٦) ، وأبو البركات الأنباري(٧) إلى أنّ (ما) موصولة بمعنى الذي .

ذكر مكي القيسي أنّ (ما) موصولة بمعنى الذي وليست للشرط ؛ لأنّها نزلت في شيء بعينه وهو الجَدْب والخِصْب ، والشرط لا يكون إلاّ مبهمًا ، ويجوز أن يقع وألاّ يقع ، وإنّما دخلت الفاء للإبهام الذي في (الذي) مع أنّ صلته فعل ، فدلّ ذلك

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٣٧٤ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ٨٢/٢ .

(٣) ينظر : الدر المصون : ٤٧/٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ٢٦٢/١ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ١٩٦ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٢٤ .

(٧) ينظر : البيان في غريب القرآن : ٢٦١/١ .

على أنّ الآية ليست في المعاصي والطاعات كما قال أهل الزيغ ، وأيضًا فإنّ اللفظ (ما أصابك) ، ولم يقل : (ما أصبتَ)(١) .

والثاني : إنّ (ما) شرطية وهو قول أبي البقاء ، وهو ما اختاره السمين الحلبي حيث ذكر أنّ الشرطية أظهر ؛ لأنّ الشرطية أصلٌ في الإبهام – كما ذكر أبو البقاء – والموصولة محمولة عليها .

وقول مكي : " لأنّها نزلت في شيء بعينه " هذا يقتضي ألاَّ يُشبَّه الموصول بالشرط ؛ لأنّه لا يُشبَّه به حتى يراد به الإبهام لا شيءَ بعينه ، وإلاّ فمتى أُريد به شيء بعينه لم يُشبَّه بالشرط فلم تدخل الفاء في خبره ، نصَّ النحويون على ذلك وفي المسألة خلاف ليس هذا موضعه ، فعلى الأول (أصابك) في محل جزم بالشرط ، وعلى الثاني لا محلَّ له ؛ لأنّه صلة(٢) .

ويبدو لي بعد هذا العرض أنّ ما ذهب إليه العكبري هو الأقرب للصواب ؛ لأنّ الاسم الموصول يقتضي أن يكون مخصصًا ، والجملة هنا مبهمة خالية من التخصيص .

١٠- علة الاختيار في ( ما ) اسمًا موصولاً :

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة : ٤] .

ذهب العكبري إلى أنّ قوله : " (بما أُنزل إليك) (ما) ها هنا بمعنى الذي ، ولا يجوز أن تكون نكرة موصوفة ، أي بشيء أُنزل إليك ؛ لأنّه لا عموم فيه على هذا ، ولا يكمل الإيمان إلاّ أن يكون بجميع ما أُنزل إلى النبي ﷺ ، وما للعموم وبذلك يتحقق الإيمان "(٣) .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٢٤ .
(٢) ينظر : الدر المصون : ٤٧/٤ .
(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١٩/١ .

والظاهر من اختيار العكبري أنّ (ما) الموصولة تفيد العموم ، وسياق الآية يدلّ على ذلك ، أمّا منعه كون (ما) نكرة موصوفة ؛ لأنّ الموصوفة تفيد التخصيص نحو : أعطيتُهُ ما سُرَّ به ، أي : شيئًا سُرَّ به ، ولا تخصيص في هذه الآية .

وقد سبقه الطبرسي (ت٥٤٨هـ) في ذلك قائلاً : " و(ما) موصول ، وأنزل صلته وفيه ضمير يعود إلى ما ، والموصول مع صلته في موضع جرٍّ بالباء "[(١)] .

وقال السمين الحلبي : " و(ما) موصولة اسمية ، و(أُنزل) صلتها وهو فعلٌ مبني للمفعول ، والعائد هو الضمير القائم مقام الفاعل ، ويضعف أن يكون نكرة موصوفة ، وقد منع أبو البقاء من ذلك ، قال : لأنّ النكرة الموصوفة لا عموم فيها ولا يكمل الإيمان إلاّ بجميع ما أُنزل "[(٢)] .

---

(١) مجمع البيان : ٨٦/١ .

(٢) الدر المصون : ٩٨/١ .

# الفَصْلُ الثَّانِي

## المركَّـبُ الاسْـمِـيّ

**المبـحـث الأول : المبتـدأ والخبـر**

**المبحث الثاني : الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)**

**المبحث الثالث : أفعال الرجاء والمقاربة والشروع**

**المبحث الرابع : الأحـرف المشبهـة بالفعـل**

# الفصل الثاني
# المركَّبُ الاسميّ
## المبحث الأول : المبتدأ والخبر

المقدمة

تناولتُ في هذا الفصل المادة النحوية التي تتعلق بالمركب الاسمي ، وما للعكبري من آراء متنوعة وعميقة في إعراباته واختياراته ، إذ يعتمد أحيانًا على إيراد الرأي وإيراد ما يناقضه ذاكرًا العلماءَ الذين يوافقهم الرأي ، وأحيانًا لا يصرّح بهم ، بل يعرض آراءَ من خالفهم ، هذا ما سأوضحه في أثناء عرض المباحث اللغوية ، وهي : المبتدأ والخبر ، والأفعال الناقصة ، وأفعال الرجاء والمقاربة والشروع ، والأحرف المشبهة بالفعل .

المبتدأ

١- علة اختيار رفع ( الحمدُ ) على الابتداء :

في قوله تعالى :﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة : ٢] .

ذهب العكبري إلى إعراب " قوله تعالى : (الحمد) على الابتداء ، و(لله) الخبر ، واللام متعلقة بمحذوف ، أي واجب أو ثابت ، وهذا أجود من النصب ؛ لأنّ فيه عمومًا في المعنى "(١) .

والواضح من اختيار العكبري للرفع من وجهين :

**الأول** : إنّ الابتداء عامل معنوي غير ملفوظ به ، وهو خلو الاسم المبتدأ من العوامل اللفظية(٢) .

**والآخر** : إنّ الرفع أمدح ، وكلّ ما أدّى إلى كثرة المدح لله تعالى والثناء عليه كان أولى وأجود ، فإن قيل : من أين كان أمدح ؟ قيل : لأنّ معناه (الحمد ثابت له)

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٥ ، وينظر : إعراب القراءات الشواذ : ١/٨٧ – ٨٨ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٧ .

، أي (مستقر) وهذا يقتضي العموم من جميع الخلق ، وإذا نصبت كان تقديره (أحمدُ الحمدَ) ، فهذا مدح من المتكلم فقط ؛ لذلك اختِيْرَ الرفع[١] .

وقد ذهب إلى ذلك السمين الحلبي ، إذ ذكر أنّ الرفع بالابتداء أمكن وأبلغ ؛ لأنّ الرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يدلّ على الثبوت والاستقرار بخلاف النصب فإنّه يدلّ على التجدد والحدوث ، ولذلك قال العلماء : إنّ جواب خليل الرحمن (عليه السلام) في قوله تعالى حكايةً عنه :﴿ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ [هود : ٦٩] أحسن من قول الملائكة :﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾ امتثالاً لقوله تعالى :﴿ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ ﴾ [النساء : ٨٦][٢] .

وأمّا من نصب فإنّه يقول : (الحمد) ليس باسم إنّما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول : أحمد اللهَ ، فإذا صلح مكان المصدر (فَعَلَ ، أو يفعل) جاز فيه النصب من ذلك قوله تعالى :﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد : ٤] ، يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول : فاضربوا الرقاب[٣] .

وردَّ الأزهري (ت٣٧٠هـ) هذا الرأي بأنّ بعضهم قرأ[٤] (الحمدَ لله) بالنصب وهذا ليس بمختار ؛ لأنّ المصادر تنصب إذا كانت غير مضافة وليس فيها ألف ولام كقولك : حمدًا وشكرًا ، أي : أحمدُ وأشكرُ[٥] .

وبعد عرض آراء العلماء أرى أنّ الرفع على الابتداء أجود ، وذلك ما ذهب إليه الجمهور وسيبويه ، إذ ذكر أنّهم استحبوا الرفع فيه ؛ لأنّه صار معرفة وهو خبر فقوي على الابتداء بمنزلة (عبد الله) و (الرجل) و (الذي تعلم) ؛ لأنّ الابتداء إنّما هو خبر ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام[٦] .

---

(١) ينظر : النكت في القرآن للمجاشعي : ٤١/١ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٤٠/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤٥/١ .

(٤) وهي قراءة رؤبة بن العجاج ، وسفيان بن عيينة ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١ ، والبحر المحيط : ١٨/١ .

(٥) ينظر : معاني القراءات : ١٠٨/١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣٢٨/١ .

٢- علة الاختيار في إعراب الضمير ( هو ) :

في قوله تعالى :﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٤] .

ذهب العكبري إلى إعراب " قوله تعالى : (هو) مبتدأ ، و(يقبل) الخبر ، وقد مُنِعَ أن يكون (هو) الأولى فصلاً ؛ لأنّ (يقبل) ليس بمعرفة ولا قريب منها "(١) .

والظاهر أنّ العكبري ذهب إلى المنع ؛ لأنّ النحاة جعلوا له شروطًا كي يكون الضمير فصلاً ، فذكر ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أنّ الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاثة شرائط :

أحدها : أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ، ويكون هو الأول في المعنى .

والثاني : أن يكون بين المبتدأ وخبره ، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف ، نحو : (إنَّ) وأخواتها ، و(كان) وأخواتها ، و(ظنَّ) وأخواتها .

والثالث : أن يكون بين معرفتين ، أو معرفة وما قاربها من النكرات(٢) .

وهذا الشرط جعل العكبري يعرب (هو) مبتدأ ؛ لأنّ بعده فعل مضارع (يقبل) وهو ليس معرفة ، وكذلك لم يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن نحو : (محمد أفضل من عمرو) .

وقد أشار إلى ذلك السمين الحلبي إلى أنّ (هو) مبتدأ ولا يجوز أن يكون فصلاً ؛ لأنّ ما بعده لا يوهم الوصفية(٣) .

وذكر السيوطي أنّ قومًا قد أجازوا وقوع ضمير الفصل قبل المضارع نحو : (كان زيدٌ هو يقوم)(٤) .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٦٥٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣٢٩/٢ .

(٣) ينظر : الدر المصون : ١١٧/٦ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٢٧١/١ .

وقد أشار الدكتور فاضل السامرائي إلى هذا الرأي عندما ذكر فائدة ضمير الفصل في كونه يقع بين المبتدأ وخبره الفعلي كقوله تعالى :﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ ﴾ ، " فالضمير (هو) أفاد معنى القصر ، ولو حذف لكان القصر محتملاً لا متعينًا ، فإن قلت : (إنّ الله يقبل التوبة) كان إخبارًا بأنّ الله يقبل التوبة من دون إفادة القصر ، ونحوه قوله تعالى :﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [السجدة : ٢٥] ... وقوله تعالى :﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج : ١٣] ونحوها ، فوجود الضمير ها هنا أفاد معنى القصر ولو حُذِفَ لكان محتملاً "(١) .

وذكر القرطبي (ت٦٧١هـ) أنّ (هو) تأكيد لانفراد الله سبحانه وتعالى بهذه الأمور ، وتحقيق ذلك أنّه لو قال : إنّ الله يقبل التوبة ، لاحتمل أن يكون قبول رسوله وقبولاً منه ، فبيّنت الآية أنّ ذلك مما لا يصل إليه نبيٌّ ولا مَلَك(٢) .

الخبر

٣- علة الاختيار في منع التفريق بين المبتدأ والخبر :

في قوله تعالى :﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة : ٦٢] .

ذكر العكبري أنّ إعراب " (الله) مبتدأ ، و(أحقّ) خبره ، والرسول مبتدأ ثانٍ وخبره محذوف دلّ عليه خبر الأول ، وقال سيبويه(٣) : أحقّ خبر الرسول ، وخبر الأول محذوف وهو أقوى ، إذ لا يلزم منه التفريق بين المبتدأ وخبره ، وفيه أيضًا أنّه خبر الأقرب إليه ، ومثله قول الشاعر(٤) :

**نحنُ بما عِنْدنا وأنْتَ بما عندَكَ راضٍ والرَّأيُ مُخْتلِفُ**

والتقدير : (نحن بما عندنا راضون) "(٥) .

---

(١) معاني النحو : ٤٦/١ .

(٢) ينظر : تفسير القرطبي : ٣٦٦/١٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٧٤/١ – ٧٥ .

(٤) البيت لقيس بن الخطيم ، ديوانه : ١١٥ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٦٤٨ .

ويبدو لي من اختيار العكبري لمذهب سيبويه أنّ المبتدأ والخبر يجوز حذفهما إذا دلّ عليهما دليل ، وأنّ الأصل الغالب في الخبر حذف الثاني ؛ لدلالة الأول عليه إلاّ أنّه ها هنا حذف الخبر احترازًا من العبث ، وقصدًا للاختصار مع ضيق المقام[١] .

أمّا ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس[٢] ، ومكي القيسي[٣] ، وابن عطية الأندلسي[٤] والسمين الحلبي[٥] في أنّ مذهب المبرد فيه تقديم وتأخير وليس حذف فغير صحيح ، فالمبرد يرى أنّ في الكلام حذفًا وليس ثمة تقديم وتأخير ، إذ قال : " أراد : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راضٍ ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع "[٦] ، وهو موافق لرأي سيبويه في هذا الشاهد الشعري ، والتقدير عينه الذي قدّر به العكبري .

وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ المبرد وبعض العلماء أرادوا أن يجعلوا هذا البيت جاريًا على الأصل ، أي أنّ (راضٍ) في الشطر الثاني من البيت ليس خبرًا عن (أنت) ، بل هو خبر عن (نحن) الذي في أول البيت ، وذلك بناءً على أنّ (نحن) للمتكلم المُعَظِّم نفسه ، وهذا كلام غير سديد ؛ لأنّ (نحن) وإن كانت كما زعم للمتكلم المعظم نفسه فمعناها حينئذٍ مفرد تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها فيخبر عنها بالجمع كما في قوله تعالى :﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [الحجر : ٢٣][٧] .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/١٩٧ .
(٢) ينظر : إعراب القرآن : ٣٧٣ .
(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢١٤ .
(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٣/٥٣ .
(٥) ينظر : الدر المصون : ٦/٧٥ .
(٦) المقتضب : ٤/٧٣ .
(٧) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/١٩٧ .

ونحو ذلك : ما شاء الله وشئت بالواو بان تجعل الكلام جملة واحدة ، وقد نُهِيَ عن ذلك إلاّ بـ (ثمّ)[١] .

وبعد هذا أرى أنّ قول سيبويه أولاها ؛ وذلك لأنّه قال : (أحقّ أن يرضوه) ولم يقل : يرضوهما ؛ لأنّ المعنى يدلّ عليه فحذف استخفافًا ، والمعنى : والله أحقّ أن يرضوه ورسوله أحقّ أن يرضوه[٢] .

وكذلك عدم الفصل بين المبتدأ أو خبره ؛ ولأنّ فيه أيضًا الإخبار بالشيء عن الأقرب إليه .

٤- علة اختيار الخبر في الحروف المقطعة :

في قوله تعالى :﴿ كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾ [مريم : ١ – ٢] .

ذهب العكبري إلى إعراب " قوله تعالى : (ذكرُ) ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنّه خبر للمبتدأ محذوف ، أي : هذا ذكرُ .

**والثاني** : هو مبتدأ والخبر محذوف ، أي : فيما يُتلى عليك ذكره .

**والثالث** : هو خبر للحروف المقطعة ذكره الفراء[٣] ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى ، وليس في الحروف المقطعة ذكر الرحمة ، ولا في ذكر الرحمة معناها "[٤] .

ويُفهم من استبعاد العكبري لرأي الفراء أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والخبر يُرفع بإسناده إلى المبتدأ ويكون مع المبتدأ جملة تامة المعنى ، و(كهيعص) ليس هو مما أنبأنا الله (جلَّ وعزَّ) به عن زكريا ، وقد خبّر الله (جلَّ وعزَّ) عنه وعمّا بشره به ، وليس (كهيعص) من قصته[٥] .

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢١٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٥٨/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١٦١/٢ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٨٦٥ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥٥٨ ، وجامع الدروس العربية : ٢٥٧/٢ .

وقد سبق الزجاجُ العكبريَّ في أنّ (ذكرُ) مرتفع بالمضمر ، والمعنى : هذا الذي تتلو عليك ذكرُ رحمة ربّك عبده بالرحمة ؛ لأنّ ذكر الرحمن إياه لا يكون إلاّ بالله ﴿ﷻ﴾ والمعنى : ذكر ربّك عبده بالرحمة(١) .

أمّا ابن عطية الأندلسي فقد أورد آراء العلماء في الحروف المقطعة (كهيعص) فذكر أنّهم اختلفوا ، فابن عباس وابن جبير والضحاك أنّ هذه الحروف عندهم دالة على أسماء من أسماء الله تعالى : (الكاف) من (الكبير) ، و(الهاء) من (هاد) ، و(الياء) من (عليّ) ، وقيل : من (حكيم) ، وذكر قتادة أنّ (كهيعص) بجملته اسم للسورة ، ورُوِيَ عن علي بن أبي طالب ﴿عليه السلام﴾ أنّه كان ينادي الله بها ويحتمل أن تكون الجملة من أسماء الله تعالى ، وذكر ابن المستنير أنّ (كهيعص) عبارة عن حروف المعجم ، أي هذه الحروف منها (ذكر رحمت ربّك عبده زكريا) وعلى هذا يتركب قول من يقول ارتفع (ذكرُ) على أنّه خبر عن (كهيعص) وهي حروف يوقف عليها بالسكون(٢) .

## المبحث الثاني
## الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)

١- علة الاختيار في أن ( كان ) ليست زائدة :

في قوله تعالى :﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣١٨/٣ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ٣/٤ .

ذكر العكبري عدّة معانٍ لـ (كان) " قيل : بمعنى كنتم في علمي ، وقيل : هو بمعنى صرتم ، وقيل : كان زائدة ، والتقدير : أنتم خير ، وهذا خطأ ؛ لأنّ كان لا تزاد في أوّل الجملة ، ولا تعمل في خير "[١] .

والظاهر من اختيار العكبري للمنع أنّ النحاة جعلوا شروطًا لـ (كان) الزائدة وهي أنّها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو : (زيدٌ كان قائمٌ) ، والفعل مرفوعه ، نحو : (لم يوجد كان مثلك) ، والصلة والموصول نحو : (جاء الذي كان أكرمته) ، والصفة والموصوف نحو : (مررتُ برجلٍ كان قائم) ، وقد تزاد حشوًا بين (ما) وفعل التعجب نحو : (ما كان أصحَّ عِلْم من تقدّما) وليس شيء من هذه الشروط متوفرًا في هذه الآية[٢] ، وأيضًا لو كانت زائدة لما عملت في خبر أي نصبته .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه الآية وكان لهم ستة أقوال :

**أحدها** : أنّها ناقصة على بابها ، وإذا كانت كذلك فلا دلالة على مُضي ولا انقطاع ، بل تصلح للانقطاع نحو : (كان زيدٌ قائمًا) ، وتصلح للدوام نحو : (وكان الله غفورًا رحيمًا) ، فهي هنا بمنزلة (لم يزلْ) ، وهذا بحسب القرائن[٣] .

ذكر الزمخشري أنّ (كان) عبارة عن وجود الشيء في زمن ماضٍ على سبيل الإبهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء : ٩٦] ، وقوله : (كنتم خير أمّة) كأنّه قيل : وُجِدتم خيرَ أمّة[٤] .

وقد ردَّ أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) هذا الرأي ، إذ ذكر أنّ قول الزمخشري : " (لم تدلّ على عدم سابق) هذا إذا لم تكن بمعنى (صار) ، فإذا كانت بمعنى (صار) دلّت على عدم سابق ، فإذا قلت : (كان زيدٌ عالمًا) بمعنى (صار زيدٌ عالمًا) دلّت على أنّه انتقل من حالة الجهل إلى حالة العلم ، وقوله : (ولا على

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢٨٤ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٣٠/١ ، وحاشية الخضري : ٢٢٤/١ .

(٣) ينظر : الدر المصون : ٣٤٧/٣ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٦٠٨/٢ – ٦٠٩ .

انقطاع طارئ) أنّها كسائر الأفعال يدلّ لفظ المضي منها على الانقطاع ، ثم قد تستعمل حيث لا انقطاع ، وفرقٌ بين الدلالة والاستعمال ، ألا ترى أنّك تقول : (هذا اللفظ يدلّ على العموم) ثمّ قد يستعمل حيث لا يراد العموم بل يراد الخصوص ، وقوله : (كأنّه قيل : وجدتم خير أمّة) هذا يعارض قوله : إنّها مثل قوله : (وكان الله غفورًا رحيمًا) ؛ لأنّ تقديره : (وُجِدتم خير أمّة) يدلّ على أنّها التامة وأنّ (خير أمة) حالٌ ، وقوله : (وكان الله غفورًا رحيمًا) لا شكّ أنّها هنا الناقصة فتعارضا ، قلت : لا تعارضَ ؛ لأنّ هذا تغيير معنى لا تغيير إعراب "[١] .

**الثاني** : أنّها بمعنى (صرتم) و (كان) تأتي بمعنى (صار) كثيرًا كقول عمرو بن أحمر الباهلي[٢] :

**بتيهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها     قَطَا الحَزْنِ قد كانت فراخًا بيوضُها**

أي : صارت فراخًا[٣] .

**الثالث** : أنّها تامة بمعنى : وُجِدتم ، و(خير أمّة) على هذا منصوب على الحال ، أي : وُجِدتم في هذه الحال[٤] .

**الرابع** : أنّها زائدة ، والتقدير : أنتم خيرُ أمّة[٥] .

**الخامس** : أنّها على بابها ، والمراد : كنتم في علم الله ، أو في اللوح المحفوظ[٦] .

**السادس** : أنّ هذه الجملة متصلة بقوله : (ففي رحمة الله) ، أي : فيقال لهم في القيامة : (كنتم خيرَ أمّة)[١] .

---

(١) البحر المحيط : ٢٨/٣ ، وينظر : الدر المصون : ٣٤٨/٣ .
(٢) ديوانه : ١١٩ .
(٣) ينظر : الدر المصون : ٣٤٨/٣ .
(٤) ينظر : الكشاف : ٦٠٨/٢ – ٦٠٩ ، وتفسير القرطبي : ٢٦٠/٥ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٤٩ .
(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٤٥/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤٥٦/١ ، وإعراب القرآن القرآن للنحاس : ١٤٩ .

٢- علة الاختيار في منع كون ( ليذرَ ) خبراً لكان :

في قوله تعالى :﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران : ١٧٩] .

ذهب العكبري إلى أنّ "خبر كان محذوف تقديره : ما كان الله مريدًا لأنْ يذرَ ، ولا يجوز أن يكون الخبر (ليذرَ) ؛ لأنّ الفعل بعد اللام ينتصب بأنْ ، فيصير التقدير : ما كان الله ليتركَ المؤمنين على ما أنتم عليه ، وخبر كان هو اسمها في المعنى ، وليس الترك هو الله تعالى "(٢) .

يُفهم من اختيار العكبري للمنع من وجهين :

**أحدهما** : أنّ النفي هنا جواب إثبات فعل لا يظهر معه ، والجواب على وفق المجاب عنه فكأنّ قائلاً قال : سيذر المؤمنين ، فقال : ما كان ليذر المؤمنين .

**والآخر** : إنّ الكلام طال بالنفي ، فلم يزد شيء آخر مع ظهور المراد ، كما في خبر لولا ، وخبر لعمرُكَ(٣) .

وقد تتبعت آراء العلماء في خبر (كان) في هذا الموضع وما أشبهه وكان لهم فيه قولان :

**أحدهما** : وهو قول البصريين أنّه محذوف واللام مقوّية لتعدية ذلك الخبر المقدر لضعفه ، والتقدير : ما كان الله مريدًا لأنْ يذرَ ، فـ (أن يذر) هو مفعول (مُريدًا) ، والتقدير : ما كان الله مريدًا ترك المؤمنين(٤) .

**والآخر** : قول الكوفيين : أنّ اللام زائدة لتأكيد النفي ، وأنّ الفعل بعدها هو خبر (كان) ، واللام عندهم هي العاملة النصب في الفعل بنفسها لإضمار (أنْ) ، والتقدير : ما كان الله يذرُ المؤمنين(١) .

---

(١) ينظر : الدر المصون : ٣/٣٤٩ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٣١٤ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/٤٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٤٧٦ مسألة (٨٥) ، والجنى الداني : ١١٧ ، وشرح المفصل : ٤/٢٣٠ ، والدر المصون : ٣/٥٠٦ .

ذكر الدكتور فاضل السامرائي أنّ لام الجحود تفيد توكيد النفي ، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ (ما كان) ، أو (لم يكن) ، ووجه التوكيد عند الكوفيين أنّ أصل (ما كان ليفعل) : ما كان يفعل ، ثمّ أُدخلت اللام زيادة لتقوية النفي ، كما أُدخلت الباء في (ما زيدٌ بقائم) ، فعندهم أنّها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنّه ناصب ، ووجهه عند البصريين أنّ الأصل ما كان قاصدًا للفعل ، وهذا أبلغ من نفي الفعل نفسه ؛ لأنّ نفي القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ (ما كان ليفعل) أصله (ما كان يفعل) ، أو هما بمعنى واحد ، فإنّ قوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٤٣] لا يصح أن يقال : هو بمعنى (ما كان الله يضيع إيمانكم) ، فتقدير البصريين أقرب إلى المعنى فيما هو ظاهر(٢) . والصواب – والله أعلم – نفي هذا عن أن يكون مرادًا لله نفيًا مؤكدًا بلام الجحود وقوله : (حتى يميز الخبيث من الطيب) غاية للجحود والمستفاد من قوله : (ما كان الله ليذرَ) المفيد : أنّ هذا الوذر لا تتعلق به إرادة الله بعد وقت الإخبار ولا واقعًا منه تعالى إلى أن يحصل تمييز الخبيث من الطيب ، فإذا حصل التمييز صار هذا الوذر ممكنًا فقد تتعلق الإرادة بحصوله وعدم حصوله .

( ليس )

٣- علة اختيار إعراب ( البرّ ) اسم ليس :

في قوله تعالى :﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ... ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

ذهب العكبري إلى اختيار قراءة الجمهور(٣) برفع (البرّ) على أنّه اسم (ليس) و(أن تولوا) خبرها ، وقَوِي ذلك ؛ لأنّ الأصل تقديم الفاعل على المفعول ، أمّا من

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٤٧٥ مسألة (٨٥) ، والجنى الداني : ١١٨ ، والدر المصون : ٥٠٧/٣ .

(٢) ينظر : معاني النحو : ٢٠٥/١ – ٢٠٦ .

(٣) ينظر : السبعة في القراءات : ١٧٥ ، والكشف : ٢٨٠/١ .

قرأ[١] بالنصب فذهب على أنّه خبر (ليس) ، و(أن تولوا) اسمها ؛ لأنّ (أن تولوا) أعرف من البرّ ، إذ كان كالمضمر في أنّه لا يوصف والبرّ يوصف[٢] .

والظاهر من اختيار العكبري للرفع من وجهين :

**الأول** : أنّ اسم (ليس) كالفعل ، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل ، فلمّا ولي (البرّ) (ليس) رُفِعَ ، ولو نصب (البرّ) لوجب أن يكون الكلام غير رتبته ، وأن يُنوى بـ (البرّ) التأخير ، فيكون الكلام على رتبته التي أتت به التلاوة أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير[٣] .

**والآخر** : أنّه لا يجوز أن يتقدم الخبر على أنْ المصدرية لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول[٤] .

وتتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة وكان لهم فيها ثلاثة آراء :

**الأول** : ذهب أبو جعفر النحاس[٥] ، والأزهري[٦] ، ومكي القيسي[٧] ، وابن عطية الأندلسي[٨] ، والسمين الحلبي[٩] إلى قراءة الجمهور برفع (البرُّ) على

أنّه اسم (ليس) ، و(أن تولوا) خبرها في تأويل مصدر ، أي : ليس البرّ توليتكم . ورجحت عندهم قراءة الرفع من حيث إنّه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه ، أي أنّ (ليس) يرفع الاسم الذي يليه ، وهو أجود القراءتين[١٠] .

---

(١) وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٧٥ ، والكشف : ٢٨٠/١ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٤٣ .

(٣) ينظر : الكشف : ٢٨١/١ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢١٧/١ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ٧٦ .

(٦) ينظر : معاني القراءات : ١٩١/١ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٩ ، وحجة القراءات : ٢٨٠/١ .

(٨) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٣٤/١ .

(٩) ينظر : الدر المصون : ٢٤٤/٢ .

(١٠) ينظر : نفسه : ٢٤٥/٢ .

**والثاني** : ذهب الفارسي[١] ، وأبو حيان الأندلسي إلى النصب ، إذ ذكر أبو حيان الأندلسي أنّ (ليس) من أخوات (كان) يقع بعدها المعرفتان ، فتجعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، فلمّا وقع بعد (ليس) (البرّ) وهو معرفة ، و(أن تولوا) معرفة ؛ لأنّه مصدر بمعنى التولية جعل (البرّ) الخبر فنصبه ، وجعل (أن تولوا) الاسم فقدّر رفعه ، وكان المصدر أولى بأن يكون اسمًا ؛ لأنّه لا يتنكر ، و(البرّ) قد يتنكر ، فـ (أن) والفعل أقوى في التعريف ، وأيضًا فإنّ (أن) وصلتها تشبه المضمر ؛ لأنّها لا توصف كما لا يوصف المضمر ، وإذا اجتمع مع (ليس) وأخواتها مضمر ومظهر ، فالمظهر هو الاسم ؛ لأنّه أعرف ، فلمّا كانت (أن) وصلتها كالمضمر كانت أولى أن تكون هي اسم (ليس) وقوي ذلك ؛ لأنّ (أن) وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمر ؛ لأنّ معناها (توليتكم) ، والمضاف إلى المضمر أعرف مما فيه الألف واللام ، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ (كان) وأخواتها ؛ لأنّه هو المخبر عنه ، ولا يُخبر إلاّ عن الأعرف دون الأنكر ، ألا ترى أنّ النكرات لا يُخبر عنها ، وأيضًا فإنّ (البرّ) تعريفه ضعيف ؛ لأنّه يدلّ على الجنس ، وتعريف الجنس ضعيف ؛ لأنّه كالنكرة فصار (أن) والفعل أقوى من (البرّ) في التعريف بكثير ، فوجب أن يكون الأعرف هو الاسم ، وهو (أن) وما بعدها ووجب نصب (البرّ) على الخبر[٢] .

وقد منع جماعة ومنهم ابن درستويه من تقديم خبر (ليس) على اسمها ؛ لأنّه تُشبه (ما) الحجازية ؛ ولأنّها حرف فلا يجوز توسيط خبر (ما) وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة ، وورود ذلك في كلام العرب ، قال السموأل[٣] :

**سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنّا وعنهمُ ... فليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ**

وقال عروة بن الورد[٤] :

**أليسَ عظيمًا أنْ تُلِمَّ مُلِمّةٌ ... وليسَ علينا في الخُطُوبِ مُعَوَّلُ**

---

(١) ينظر : الحجة : ٢/٢٧٠ – ٢٧١ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٢/٤ .

(٣) ينظر : ديوانه : ٩٢ .

(٤) ينظر : ديوانه : ٦٢ .

**والثالث** : ومنهم من جعل لك الخيار في القراءة ، فذكر الزجاج وجهين في إعراب (البرّ) ، فَلَكَ أن تقرأ (ليس البرَّ أن تولوا) و (ليس البرُّ أن تولوا) فمن نصب جعل أن مع صلتها الاسم ، فيكون المعنى : ليس توليتُكُم وجوهَكُم البرَّ كلَّهُ ، ومن رفع فالمعنى : ليس البرُّ كلُّهُ توليتكم ، فيكون البرّ اسم ليس ، وتكون (أن تولوا) الخبر[(١)] .

ويبدو أنّ قراءة الرفع أولى من النصب لسببين :

**الأول** : ذكر مكي القيسي أنّ ما يقوّي رفع البرّ أنّ البرّ الثانية أيضًا مرفوعة في قراءة ابن مسعود ، فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له[(٢)] .

**والآخر** : أنّ السياق العام لـ (ليس) النفي بها غير مؤكد ، ولكي يكون النفي مؤكدًا يجب أن تزاد الباء في خبرها نحو قوله تعالى :﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾ [الزمر : ٣٧] ، وجاءت قراءة ابن مسعود (ليس البرُّ بأن تولوا)[(٣)] بزيادة الباء ، وهذا لا يكون معه إلاّ الرفع .

[ لاتَ ]

٤- علة الاختيار في حكم الاسم الواقع بعد ( لاتَ ) :

في قوله تعالى :﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] .

ذكر العكبري أنّ (حين) " فيها ثلاث قراءات :

**أحدها** : فتح (النون) على أنّه خبر (لات) واسمها محذوف ، أي : ليس الحينُ حينَ مناصٍ .

**والثانية** : ضمّ (النون) على أنّه اسم (ليس) والخبر محذوف ، أي : ليس لهم وقتُ مناص .

**والثالثة** : ضمّ النون وفتح الصاد ، قال بعضهم : بُنِيَ (مناص) مع (لا) وفصل بينهما بحين وهو الخبر ، وهذا فيه تخليط ؛ لأنّ (لا) إذا فُصِلَ بينها وبين اسمها بطل عملها ؛ ولأنّ (حين) يجب أن يكون على هذا منوّنًا ، وأن يكون حذف

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٦/١ .

(٢) ينظر : حجة القراءات : ٢٨١/١ .

(٣) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١١ .

مضاف ، أي : لا وقتَ مناصٍ حينٌ ، والأشبه أن يكون جرَّ مناصًا بالإضافة ولم ينتصب "[١] .

والظاهر من تضعيف العكبري للوجه الثالث أنّ (لا) النافية للجنس من شروطها ألاَّ يُفصل بينها وبين اسمها فاصل ، فإذا فصل بطل عملها ، وهذا ما أدى إلى قوله : وهذا فيه تخليط .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في الاسم الواقع بعد (لات) وكان لهم عدّة آراء :

قرأ عامة الجمهور (لاتَ) بفتح التاء ، و(حينَ) بالنصب ، وفيها أوجه :

أحدها : هو مذهب سيبويه[٢] أنّ (لا) نافية بمعنى (ليس) ، والتاء مزيدة فيها كزيادتها في (رُبَّ) و (ثمَّ) ، ولا تعمل إلاّ في الأزمان الخاصة نحو : لاتَ حينَ ، ولاتَ أوانَ ، تقول :

**نَدِمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمٍ والبغيُّ مرتعُ مُبتَغِيهِ وَخِيمُ**[٣]

والأكثر حينئذٍ حذف مرفوعها تقديره : ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ .

والوجه الثاني : أنّها عاملة عمل (إنّ) يعني أنّها نافية للجنس ، فيكون (حينَ مناص) اسمها ، وخبرها مقدر تقديره : ولاتَ حينَ مناصٍ لهم ، كقولك : لا غلامَ سفرٍ لَكَ ، واسمها معربٌ لكونها مضافة .

والوجه الثالث : أنّ بعدها فعلاً مقدرًا ناصبًا لـ (حينَ مناص) بعدها ، أي : لاتَ أرى حينَ مناصٍ لهم ، بمعنى : لستُ أرى ذلك ، ومثله قوله تعالى : ﴿لَا مَرْحَبًا

---

(١) إعراب القراءات الشواذ : ٣٨٩/٢ – ٣٩٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٨٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٠٩٧ ، والمحرر الوجيز : ٤٩٢/٤ ، والدر المصون : ٣٥١/٩ ، وشرح ابن عقيل : ٣٥٤/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ١٦٨/٤ ، والبيت مختلف في روايته ، قيل : لرجل من طيِّئ ، وقيل : لمحمد بن عيسى التيمي .

بِهِمْ ﴾ [ص : ٥٩] ، ولا أهلاً ولا سهلاً ، أي : لا أتوا مرحبًا ، ولا لَقُوا أهلاً ، ولا وَطِئوا سهلاً ، وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش[١] .

وقرأ[٢] أبو السمَّال (ت١٦٠هـ) ، وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) بضمّ (النون) فعلى هذا إنّ (لات) عاملة عمل (ليس) فتكون (حينُ) اسم (لات) والخبر محذوف ، قال سيبويه : " وزعموا أنّ بعضهم قرأ (ولاتَ حينُ مناصٍ) وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك[٣] :

**من فرَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيس لا بَراحُ**

جعلها بمنزلة (ليس) ، فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع "[٤] ، وهذا ما ذهب إليه العكبري في التبيان[٥] .

وقرأ[٦] عيسى بن عمر (ولاتِ حينِ مناص) بكسر التاء وجرّ (حين) ، وهي قراءة مشكلة جدًّا وصفها السمين الحلبي[٧] .

وزعم الفراء[٨] أنّ (لاتَ) يُجرُّ بها وأنشد أبو زبيد الطائي[٩] :

**طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ**

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٩٢/٢ ، والتبيان : ١٠٩٧/٢ ، والدر المصون : ٣٥١/٣ .

(٢) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٢٩ ، وتفسير القرطبي : ١٣٨/١٧ ، والبحر المحيط : ٣٨٣/٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٥٨/١ ، والتبيان : ١٠٩٧/٢ ، والدر المصون : ٣٤٨/٩ ، وخزانة الأدب : ٤٦٧/١ ، ومعجم الشواهد العربية : ٧٨/٢ .

(٤) الكتاب : ٥٨/١ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٩٧ .

(٦) ينظر : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، وفيه : " وقرأ بعضهم : (ولاتَ حينِ مناص) فجرّوا بها وهو عيسى بن عمر البصري " ١١٤٠/٢ ، وتفسير القرطبي : ١٣٨/١٧ ، والبحر المحيط : ٣٨٤/٧ .

(٧) ينظر : الدر المصون : ٣٥٢/٩ .

(٨) ينظر : معاني القرآن : ٣٩٧/٢ .

(٩) ديوانه : ٣٠ .

وذكر الزمخشري[١] أنّه إذا قلت : ما وجه الجرّ في (أوانٍ) ؟ قلت : شُبِّه بـ (إذ) في قول أبي ذؤيب الهذليّ[٢] :

نهيتُكَ عن طِلابِكَ أمّ عمرٍو بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ

في أنّه زمان قُطِعَ منه المضاف إليه ، وعُوِّض منه التنوين ؛ لأنّ الأصل : ولاتَ أوان صلح ، فإن قلت : فما تقول في : (حينَ مناصٍ) والمضاف إليه قائمٌ ؟ قلت : نزل قطع المضاف إليه من (مناص) ؛ لأنّ أصله : حينَ مناصِهِم منزلو قطعة من (حين) لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، وجعل تنوينه عوضًا من المضاف المحذوف ، ثمّ بنى الحين لكونه مضافًا إلى غير متمكن .

ويبدو بعد هذا العرض أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأقرب لما ذكره ؛ لأنّها قراءة الجمهور ، وإنّ قراءتي الرفع والجرّ من القراءات الشاذة .

---

(١) ينظر : الكشاف : ٢٤١/٥ – ٢٤٢ .

(٢) ينظر : ديوان الهذليين : ١٨٥/١ .

## المبحث الثالث
## أفعال المقاربة والرجاء والشروع

أفعال المقاربة ( كاد )

١- علة الاختيار في دلالة ( كاد ) بين النفي والإثبات :

في قوله تعالى :﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور : ٤٠] .

ذكر العكبري أنّ موضع (كاد) إذا نفيت وقوع الفعل لها معنيان : الأول : أنّ المعنى أنّه لا يرى يدَهُ " فعلى هذا التقدير ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنّ التقدير : لم يرَها ولم يكدْ ،ذكره جماعة من النحويين[(١)] ، وهذا خطأ ؛ لأنّ قوله : (لم يرَها) جزم بنفي الرؤية ، وقوله : (لم يكدْ) إذا أخرجها على مقتضى الباب كان التقدير : ولم يكدْ يراها كما هو مصرحٌ به في الآية ، فإنْ أراد هذا القائل : لم يكدْ يراها وأنّه رآها بعد جهد تناقض ؛ لأنّه نفى الرؤية ثمّ أثبتها .

**والوجه الثاني** : أنّ (كاد) زائدة ، وهو بعيدٌ .

**والوجه الثالث** : أنّ (كاد) أُخرجت ها هنا على معنى قارَبَ ، والمعنى : لم يقارب رؤيتها وإذا لم يقاربها باعدها ، وعليه جاء قول ذي الرُّمة[(٢)] :

**إذا غيَّرَ النأيُ المُحبّينَ لم يَكَدْ رَسِيسُ الهوى من حُبِّ ميّةَ يبرحُ**

أي : لم يقارب البراح ، ومن ها هنا حُكِيَ عن ذي الرّمة أنّه رُوجع في هذا البيت فقال : لم أجد بدلاً من لم يكدْ .

والمعنى الثاني : أنّه رآها بعد جُهدٍ ، والتشبيه على هذا صحيح ؛ لأنّه مع شدّة الظلمة إذا أخذ نظرهُ إلى يدِهِ وقرّبها من عينِهِ رآها "[(١)] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٨٤/٤ ، وتفسير القرطبي : ٣٠٣/١٥ .

(٢) ديوانه : ٤١٤ .

وقد اختلف النحاة في دلالة (كاد) بين النفي والإثبات على ثلاثة مذاهب :

**الأول** : أنّها في الإثبات تدلّ على الإثبات ، وفي النفي تدلّ على النفي كسائر الأفعال ، وهذا المذهب منقول عن أكثر المفسرين(٢) ، واستدلوا على ذلك بأنّ الأصل في كلّ فعل أن يدلّ على ما وُضِع له ، فإذا دخل عليه النفي نفي المعنى الثابت ، و(كاد) فعل موضوع لإثبات المقاربة ، فإذا دخله النفي نفى تلك المقاربة(٣) .

**الثاني** : ومنهم من يجعلها في الإثبات نفيًا ، وفي النفي إثباتًا ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى :﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة : ٧١] ، فالذبح حاصل ثابت مع النفي ، وإذا قلت : (كادَ زيدٌ يموت) فالموت غير حاصل بل منفي والكلام إثبات ، وكذلك قوله تعالى : (لم يكدْ يراها) فهو قد رآها ولكن بعد بطء وجهد ، يقول القائل : (ما كدتُ أراك من الظلمة) وقد رآه ، ولكن بعد إياس وشدّة ، وهذا ما اختاره العكبري(٤) ، وأراهُ الأقرب .

**الثالث** : ومنهم من قال : هي في الماضي تُثبت نفيًا وتنفي إثباتًا ، وفي المستقبل كسائر الأفعال تنفي في النفي ، وتثبت في الإثبات ، واستدلّوا على الماضي بقوله تعالى :﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ ، واستدلّوا على المستقبل بقوله تعالى : (لم يكدْ يراها) ، قالوا : إنّه لم يرها من جعلها مثبتة في النفي ، والتقدير : لم يرها ، فجعلوا (كاد) زائدة لمّا ذكر المفسرون أنّه لم يرها(٥) .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٩٧٣ – ٩٧٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٧٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤٨/٤ ، وتفسير القرطبي : ٣٠٣/١٥ – ٣٠٤ ، والدر المصون : ١٧٦/١ ، ٨١/٧ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٠٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطٍ : ٥٢/٢ .

(٤) ينظر : مجالس ثعلب : ١٤٢/٤ ، والكشاف : ٣٠٩/٤ – ٣١٠ ، والمحرر الوجيز : ١٨٨/٤ .

(٥) ينظر : شرح ألفية ابن معطٍ : ٥٢/٢ .

( عسى )
٢- علة الاختيار في إعراب ( أن تكرهوا ) فاعل عسى :

في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا ﴾ [النساء : ١٩] .

ذهب العكبري إلى أنّ " قوله تعالى : (أن تكرهوا) فاعل عسى ، ولا خبر لها ها هنا ؛ لأنّ المصدر إذا تقدّم صارت عسى بمعنى قَرُبَ ، فاستغنت عن تقدير المفعول المسمى خبرًا "[(١)] .

يُفهم من اختيار العكبري أنّ (عسى) و (اخلولق) و (أوشك) تختصّ من بين أفعال المقاربة بأنّهنّ قد يكنّ تامات ، فلا يحتجنَ إلى خبر وذلك إذا وَلِيهنّ (أن والفعل) فيسندنَ إلى مصدرهِ المؤول بأنْ على أنّه فاعل لهنّ ، هذا إذا لم يتقدم عليهنّ اسم هو المسند إليه في المعنى ، فإن تقدّم عليهنّ اسمٌ يصحّ إسنادهنّ إلى ضميره فأنت بالخيار إنْ شئتَ جعلتهنّ تامات فيكون المصدر المؤول فاعلاً لهنّ نحو : (عليٌّ عسى أن يذهبَ) ، وإن شئتَ جعلتهنّ ناقصات فيكون اسمُهنّ ضميرًا[(٢)] . وقد اختلف النحاة في خبر (عسى) إذا كان فعلاً مضارعًا مقرونًا بـ (أنْ) في إعرابه على ثلاثة مذاهب :

**أحدها** : أنّ (عسى) ليست عاملة عمل (كان) ، بل المرفوع بها فاعل ، و(أنْ) والفعل في موضع نصب على المفعولية ، والفعل مضمن معنى : قاربَ ، فإذا قلت : عسى زيدٌ أن يقومَ ، فالتقدير : قاربَ زيدٌ القيام ، أو يكون (أن) والفعل منصوبًا على إسقاط الخافض ، وهو مذهب سيبويه[(٣)] ، والمبرد[(٤)] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٣٤١ .
(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١٩٣/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٠/١ – ٢٧١ ، وشرح ألفية ابن معطٍ : ٤٩/٣ ، وشرح التصريح : ٢٩٠/١ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١٥٩/٣ .
(٤) ينظر : المقتضب : ٦٩/٣ – ٧٠ .

ووجهه أنّ (أنْ) والفعل مقدّر بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبرًا عن الجثة ، وأُجيب عنه بأنّ المصدر قد يُخبر به على سبيل المبالغة[١] .

**وثانيها** : أنّ (أنْ) والفعل بدل اشتمال من فاعل (عسى) ، وهو مذهب الكوفيين[٢] .

وذكر المرادي نقلاً عن صاحب البسيط[٣] أنّ هذه الأفعال ليست ناقصة فيكون المعنى : قَرُبَ قيامُ زيدٍ ، ثمّ قدّمت الاسم وأخّرت المصدر ، فقلت : قَرُبَ زيدٌ قيامُهُ ، ثمّ جعلته بـ (أنْ) والفعل ، ويُحتجّ على هذا بقولهم : (عسى أنْ يقومَ زيدٌ) وأنّ هذا هو الأصل وهي تامة ، ثمّ إن تقدّم الاسم فهو على البدل حملاً لها على طريقة واحدة[٤] .

ورُدَّ على ما ذهب إليه الكوفيون بثلاثة أوجه : أحدها أنّه إبدال قبل تمام الكلام ، والثاني : أنّه لازم والبدل لا يكون لازمًا ، والثالث : أنّه قد جاء الفعل الذي دلّت عليه (عسى) ، وإبدال الفعل من الاسم لا يصحّ[٥] .

**وثالثها** : أنّ (عسى) عاملة عمل (كان) ، و(أنْ) والفعل في موضع خبرها ، وذكر ابن عصفور أنّ هذا هو الصحيح ؛ لأنّ العرب لما نطقوا به على الأصل نطقوا به اسم فاعل[٦] .

## المبحث الرابع

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٤٦٤ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٦/٤ ، والارتشاف : ١٢٢٩ .

(٣) ينظر : البسيط في شرح الجمل : ٦٧١/٢ ، قال ابن أبي الربيع : عسى إذا استُعملت بغير (أن) هي من نواسخ الابتداء نحو قول هدبة بن الخشرم العذري :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه    يكون وراءه فرجٌ قريبُ

خزانة الأدب : ٨١/٤ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٤٦٥ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٣/١ ، والجنى الداني : ٤٦٥ .

(٦) ينظر : المقرب : ٩٩/١ – ١٠٠ ، والجنى الداني : ٤٦٤ .

# الأحرف المشبّهة بالفعل

( إنّ وأخواتها )

١- علة الاختيار في منع العطف على موضع ( إن ) قبل تمام الخبر :

في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٥٨] .

ذهب العكبري إلى إعراب " قوله تعالى : (والمروةُ) بقراءة[١] الرفع على أنّها مبتدأ ، و(من شعائر الله) الخبر ، وخبر (إنّ) محذوف أغنى عنه خبر المبتدأ ، وعلى قول الكوفيين يكون مرفوعًا على موضع (إنّ الصفا) وهذا غلطٌ ؛ لأنّه عطف على الموضع قبل الخبر "[٢] .

ويُفهم من كلام العكبري أنّه منع عطف (المروة) على موضع اسم (إنّ) ؛ لأنّ (إنّ) لم تستكمل خبرها ، واشترط النحاة إذا لم يستكمل خبرها وجب نصبها ؛ لذلك اختار العكبري المنع[٣] .

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على مذهبين :

**المذهب الأول** : ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك : فذهب الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على كلّ حال سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ) أم لم يظهر نحو قولك : (إنّ زيدًا وعمرو قائمان)[٤] قائمان)[٤] ، وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عملُ (إنّ)[٥] . . واحتجوا على ذلك بالنقل والقياس ، أمّا النقل فقوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [المائدة : ٦٩] ، ووجه الدليل أنّه عطف

---

(١) لم أقف على هذه القراءة فيما بين يدي من مصادر .

(٢) إعراب القراءات الشواذ : ٢١٧/١ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٩٨/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ١٥٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٤١ ، والبيان في شرح اللمع : ٣١٢ ، وأوضح المسالك : ٣٥١/١ ، وحاشية الخضري : ٢٥٤/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٣١٠/١ – ٣١١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢١٢/١ .

(الصابئين) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر وهو قوله : (من آمن بالله واليوم الآخر) ، وكذلك ما جاء عن بعض العرب : (إنّك وزيدٌ ذاهبان) ، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ، ولغة العرب .

أمّا القياس فقالوا : أجمعنا أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو : (لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضل منك) ، وكذلك مع (إنّ) ؛ لأنّها بمنزلتها وإنْ كانت (إنّ) للإثبات ، و(لا) للنفي ؛ لأنّه يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره ، يدلّ عليه أنَّا أجمعنا على أنّه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنّه لا فرقَ بينهما عندنا[١] .

وقد ضعّف العكبري ما استدلّ به الكوفيون بالسماع من وجهين :

**أحدهما** : أنّ (الصابئون) معطوف على الضمير في (آمنوا) ويكون (الذين هادوا) قائمًا مقام التوكيد ، والتقدير : إنّ الذين آمنوا هم والصابئون ، والذين هادوا هم والصابئون ، وسدَّ العطف مسدّ التوكيد .

**والآخر** : أنّ (الصابئون) في نية التأخير (ولا يحزنون) خبر لما قبله ، أي : لا يحزنون وكذلك الصابئون ، وهذا قول سيبويه[٢] ، ومثله قول بشر بن أبي خازم الأسدي[٣] :

**وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتُمُ ... بُغاةٌ ما بَقِينا في شقاقِ**

وأمّا العطف في باب (لا) فجوابه من وجهين :

**أحدهما** : أنّ (لا) تعمل في الاسم من دون الخبر فيكون المعطوف كالمستأنف بخلاف (إنّ) .

**والآخر** : أنّ (لا) واسمها رُكِّبا فجُعلا كالشيء الواحد ، فهما في موضع رفع فيحمل المعطوف على موضعهما كما تحمل الصفة على ذلك ، وشاهدُهُ قول حاتم الطائي[٤] :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١٥٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٥٥/٢ .

(٣) ديوانه : ١١٦ .

(٤) ديوانه : ٢٩٤ .

**ورَدَّ جازِرُهُم حَرْفًا مُصَرَّمَـةً ولا كريمَ من الوِلدانِ مصبوحُ**[١]

**المـذهب الثـاني** : ذهب البصريون إلـى أنّـه لا يجوز العطف على الموضع على كلِّ حال[٢] ، واستدلوا على ذلك بأنّه لا يجوز أنّك إذا قلت : (إنّك وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون (زيدٌ) ، وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا : إنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدّى ذلك إلى أنْ يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محالٌ[٣] .

ويبدو أنّ ما اختاره العكبري هو الأقرب ؛ لأنّ العطف على الموضع يبطل عمل (إنّ) وينفي ترتيب مقتضاها عليها ؛ لأنّ (إنّ) تقتضي اسمًا وخبرًا فإذا كان الخبر من غيرها منعتها مقتضاها مع أنّها قد عَمِلت في أحد مقتضيها ، وإذا بطل ذلك ثبت أنّ الوجه هو النصب عطفًا على اسم (إنّ) ، فعلى هذا يصحّ أن يكون الخبر عن المعطوف والمعطوف عليه[٤] .

٢- علة الاختيار في كسر همزة ( إنّ ) :

عن مسند عبد الله بن عمر كانت تلبية رسول الله ﷺ (لبيك اللهمّ لبيك ، لبيك لا شريكَ لك لبيك ، إنّ الحمدَ والنعمةَ لك والملك لا شريكَ لك)[٥] .

ذهب العكبري إلى أنّ " الكسر في (إنَّ) أجود من الفتح ؛ لأنّه يحصل منه عموم استحقاق الحمد له سبحانه سواء لبّى أم لم يُلبِّ ، ويجوز الفتح على تقدير : لأَن الحمدَ لك ، وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما : أنّ تعليل التلبية بالحمد غير مناسب لخصوصها ، والآخر : أنّه يصير الحمد مقصورًا على التلبية "[٦] .

---

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٤٤ – ٣٤٦ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٠٧/١ ، والإنصاف : ١٥٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٤٢ ، وشرح الأشموني : ٢٤٣/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ١٥٩ .

(٤) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٤٣ .

(٥) مسند أحمد : ٥/٣ ، وينظر : جامع المسانيد : ٣٢٢/٤ .

(٦) إعراب الحديث النبوي : ٢٣٠ .

ويُفهم من اختيار العكبري للكسر أنّ الكسر إخبار محض بحاله ، أي : إنّني أحمدُكَ إن لبيتك ، أو لم أُلبِّ ، وأمّا تضعيفه للفتح ؛ فلأنّه يحتمل العلية ، أي : أنّي أحمدك لكي أُلبيك ، ولا أحمدك إنْ لم أُلبيك .

وقد ذكر النحاة أنّ لـ (أنّ) ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين ، فيجب فتحها إذا قدّرت بمصدر ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو : يُعجبني أنّك قائمٌ ، أي : قيامُكَ ، أو منصوبه نحو : عرفتُ أنّك قائم ، أي : قيامَكَ ، أو في موضع مجرور حرف نحو : عجبتُ من أنّك قائمٌ ، أي : من قيامِكَ ، ويجب أن تُكسر همزتها حيث لا يصحّ أن يقوم مقامها ومقام معموليها مصدرٌ ، ويجوز الأمران : الفتح والكسر حيث يصحّ الاعتباران(١) .

وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي أحوال فتح وكسر همزة (إن) بأنّ (إنّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة وإنّما تفيد توكيدها ، وأمّا المفتوحة فهي تهيّئ الجملة لأن تقع موقع المفرد ، وتجعل ما دخلت عليه غير تام الفائدة بعد إن كان مفيدًا قبل دخولها ، فأنت تقول : (محمدٌ قائمٌ) ، وتقول : (إنّ محمدًا قائمٌ) ، وكلتا الجملتين تامة المعنى ، أمّا إذا قلت : (أنّ محمدًا قائمٌ) بالفتح فهي ليست تامة المعنى ، وإنّما وقعت الجملة موقع المفرد ، فمتى كان الكلام لا يحتمل الإفراد وإنّما هو موطن الجملة تعيّن كسر (إنّ) ، ومتى كان الكلام لا يحتمل الجملة وإنّما هو موطن المفرد تعيّن الفتح ، ومتى جاز الاعتباران جاز الوجهان(٢) .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه العكبري هو أولى ؛ لأنّ العلماء فرّقوا بينهما لافتراقهما في المعنى ، والتباس المعنى في بعض المواضع ، ففرّقوا بالحركات ليزول اللبس ، ألا ترى أنّك إذا قلت : أول ما أقول : إنّي أحمدُ اللهَ ، يحتمل معنيين : أحدهما : أن تجعل الحمد أول كلامك ، والآخر : أن تجعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك ، وليس هو نفس الأول ، فعند ذلك يحتاج إلى الفرق بينهما ليتضح المعنى ، وكذلك قوله

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٧٧/١ ، وحاشية الخضري : ٢٥٦/١ ، وجامع الدروس العربية : ٣١٧/٢ .

(٢) ينظر : معاني النحو : ٢٧٤/١ .

﴿ﷺ﴾ : (لبيك ... إنّ الحمد لك) إذا فتحت كان المعنى : لبيك لأن الحمدَ لك ، وإذا كسرتَ كنتَ مُستأنِفًا ، وهو أجود في التلبية[١] .

( ليت )

٣- علة الاختيار في إعراب ( جذعاً ) خبر ليت :

في قول رسول الله ﴿ﷺ﴾ : (يا ليتني فيها جَذَعًا)[٢] .

ذهب العكبري إلى أنّ " الوجه في إعراب (جذعًا) خبر ليت ، ويضعف أن يكون (فيها) هو الخبر ؛ لقلة فائدته ، وهكذا هو في الشعر[٣] :

**يا ليتني فيها جَذَعْ     أَخبُّ فيها وأَضَعْ**

ثمّ قال : وللنصب وُجَيْه ، وذلك أن يُجعل (فيها) الخبر ، و(جذعًا) حال ، وتكون الفائدة حاصلة من الحال "[٤] .

والواضح من اختيار العكبري لوجه الرفع أنّ الخبر هو ما أُسند إلى المبتدأ وهو الذي تتمّ به مع المبتدأ فائدة ومعنى ، فلو قلنا : (يا ليتني فيها) لم تتمّ الفائدة ؛ لذلك ذهب إلى الرفع ، وهو الأقرب إلى الصواب .

وقد تتبعتُ آراءَ العلماء في هذه المسألة وكان المشهور فيها النصب إمّا على الحال والخبر مضمر ، أي : (يا ليتني فيها حيٌّ أو موجود كالجذع) ، وإمّا على أنّ (ليت) تنصب الجزأين ، وكذلك هي منصوبة على خبر (كان) المضمرة أي : (يا ليتني أكون ؛ لأنّ ليت شغل بالمكني)[٥] .

ولرواية النصب ثلاثة أوجه :

**أولها** : أنّه خبر كان المقدرة ، أي : (يا ليتني أكون فيها جذعًا) ، وهذا على رأي الكوفيين كما قالوا في قوله تعالى :﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء : ١٧١] ، أي

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٢٣/١ .

(٢) جامع المسانيد : ١٠٦/٧ .

(٣) البيت لدريد بن الصمة ، ديوانه : ١٢٨ .

(٤) إعراب الحديث النبوي : ٣٣١ .

(٥) ينظر : عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي : ١٩٦/٣ .

: يكن خيرًا لكم ، ومذهب البصريين أنّ (خيرًا) إنّما انتصب بإضمار فعل دلّ عليه (انتهوا) ، والتقدير : انتهوا وافعلوا خيرًا .

**وثانيها** : أنّه حال وخبر (ليت) في المجرور ، فيكون التقدير : كائن فيها ، أي : مدة النبوة في هذه الحال .

**وثالثها** : أن تكون (ليت) أُعملت عمل (تمنيت) فنصبت اسمين ، قاله الكوفيون وأنشدوا عليه(١) :

**يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعا**(٢)

والشاهد فيه حذف خبر (ليت) والتقدير : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعٌ .

( لا ) النافية للجنس

٤- علة الاختيار في بناء اسم ( لا ) النافية للجنس :

في قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

ذهب العكبري إلى اختيار " قراءة الفتح في قوله تعالى : (فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ) على أنّ الجميع اسم (لا) الأولى ، و(لا) مكررة للتوكيد في المعنى ، والخبر (في الحج) ، وهو أقوى من قراءة الرفع(٣) ؛ لما فيه من نفي العموم "(٤) .

والظاهر من اختيار العكبري للفتح أنّه أتى بـ (لا) للنفي لتدلّ على النفي العام ، فنفى جميع الرفث ، وجميع الفسوق ، كما تقول : لا رجلَ في الدار ، فتنفي جميع الرجال ، ولا يكون ذلك إذا رفع ما بعد (لا) ؛ لأنّها تصير بمعنى (ليس) ولا تنفي إلاّ

---

(١) قيل : الشاهد للعجاج ، ولم أقف عليه في ديوانه ، ينظر : الكتاب : ١٤٢/٢ ، وشرح المفصل : ٢٥٩/٢ ، وهمع الهوامع : ١٦٦/٢ ، وخزانة الأدب : ٢٣٤/١٠ .

(٢) ينظر : عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي : ١٩٦/٣ .

(٣) وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير ، وقرأ باقي السبعة بالنصب ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٨٠ ، والكشف : ٢٨٥/١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١٦١ .

الواحد ، والمقصود في الآية نفي جميع الرفث والفسوق ، فكان الفتح أولى ؛ لتضمنه عموم الرفث كلّه والفسوق كلّه ؛ لأنّه لم يُرخص في ضربٍ من الرفث ، ولا في ضربٍ من الفسوق ، كما لم يرخص في ضربٍ من الجدال ، ولا يدلّ على هذا المعنى إلاّ الفتح ؛ لأنّه للنفي العام[١] .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة وهي كما يأتي :

ذهب أكثر البصريين[٢] إلى فتح الاسم الواقع بعد (لا) ؛ لأنّ (لا) إذا دخلت على المفرد لنفي الجنس كان الاسم بعدها مبنيًا ، وحجة البناء عند العكبري من أوجه :

**أحدها** : أنّ (لا) مركبة مع الاسم ، والتركيب يوجب البناء كخمسةَ عشرَ ، وبيان أنّها مركبة مع الاسم أنّها إذا فصل بينهما أُعرب كقوله تعالى :﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات : ٤٧] ، وإذا لَزِمَ الفتح مع الوصل وزال مع الفصل دلّ على أنّه حادث للتركيب ، والتركيب يوجب البناء ؛ لأنّه يُجعلُ فيه الشيئان كالشيء الواحد على وجه يلزم فيه الاتصال ، ويجري مجرى الحرف ، إذ لا يستغنى عن الحرف .

**والوجه الثاني** : أنّ الكلام تضمن معنى الحرف فكان مبنيًا كـ (أينَ) و (كيفَ) وبيان ذلك أنّ قولك : لا رجلَ في الدار ، تقديره : لا من رجل ، وإنّما قُدِّر ذلك ؛ لأنّ (من) موضوعة لبيان الجنس ، والنفي ها هنا للجنس كلّه ، و(لا) بنفسها لا تنفي الجنس ، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يثبت إلاّ بالحرف ، وإذا تضمن الاسم معنى الحرف بُنِيَ ؛ لأنّه أدّى ما يؤديه الحرف لفظًا ، فتعدّى إليه حكمُهُ وصار هذا كخمسةَ عشرَ في أنّ التقدير : خمسة وعشرة ، ويدلّ على أنّ (من) هي التي تفيد نفي الجنس هنا أنّك لو قلت : لا من رجل في الدار ، لم يجزْ أن يكون فيها اثنان ولا أكثر ، ولو قلت : لا رجلُ في الدار ، جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر ، فإذا قدرت (من) كان حكمها هذا الحكم .

---

(١) ينظر : الكشف : ٢٨٦/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٦٤ ، والدر المصون : ٣٢٣/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٤٥/٢ ، والإنصاف : ٣١٢ مسألة (٥٥) ، والبيان في شرح اللمع : ١٨١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٦١ ، والجنى الداني : ٢٩٠ ، والهمع : ١٩٩/٢ .

**والوجـه الثالـث** : أنّ (رجل) ها هنا لو كان معربًا لكان منونًا ؛ لأنّ التنوين تابع للإعراب ، وإنّما يمتنع بالألف واللام وعدم الصرف والإضافة ، وكلّ ذلك غير موجود ، فتعيّن أن يضاف عدم التنوين إلى البناء .

**والوجـه الرابـع** : أنّه لو كان معربًا لكان بفعلٍ محذوف ، وكان التقدير : لا أجد ولا أرى ، ونحو ذلك ، وهذا بعيد التقدير ؛ لأنّك تقول : (لا إلهَ إلاّ الله) فلو كان معناه : لا أجد لكان النفي منسوبًا إلى وجدانِكَ ، وليس المعنى عليه ، وإنّما المعنى أنّ عدم الآلهة غير الله لمعنى في نفس المنفي ، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانِكَ .

**والوجه الخامس** : أنّه لو كان معربًا لجاز نصبه مع الفصل ؛ لأنّ كلّ معرب يجوز أن يُفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصًا كـ (إنّ) ، فإنّك تقول : (إنّ في الدارِ زيدًا) فتُعملها مع الفصل بالظرف ، فإن قيل : (لا) فرعٌ على (إنّ) ، و(إنّ) فرعٌ على (كان) ، والفروع تنقص عن الأصول ؟ قيل : لِمَ قلتم : إنّ النقصان محصور في اتصال (لا) بما بعده ؟ مع أنّ لها أحكامًا تُخالف فيها (لا) باب (إنّ) ، ويكفي ذلك فارقًا بين الأصول والفروع(١) .

وأمّا من قرأ بالرفع ففيها وجهان : أظهرهما أنّ (لا) ملغاة وما بعدها رفعٌ بالابتداء ، وسَوَّغَ الابتداء تقدّم النفي عليها ، و(في الحج) خبر المبتدأ الثالث ، وحُذِفَ خبر الأول ؛ لدلالة خبر الثالث عليهما ، أو يكون (في الحج) خبر الأول ، وحُذِفَ خبر الثاني والثالث ؛ لدلالة خبر الأول عليهما ، ويجوز أن يكون (في الحج) خبر الثلاثة ، ولا يجوز أن يكون (في الحج) خبر الثاني ، وحُذِفَ خبر الأول والثالث ؛ لقبح مثل هذا التركيب ، ولتأديته إلى الفصل(٢) .

**والثاني** : أن تكون (لا) عاملة عمل ليس ، ولعملها شروط : تنكير الاسم ، وألاَّ يتقدم الخبر ، ولا ينتقض النفي ، فيكون (رفث) اسمها وما بعده عطف عليه و(في الحج) الخبر بحسب ما تقدم آنفًا(٣) .

---

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٦٤ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٣٢٣/٢ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٧٢/١ ، والدر المصون : ٣٢٣/٢ .

وأمّا من نصب الثلاثة منونةً فتخريجها على أن تكون منصوبة على المصدر بأفعالٍ مقدّرة من لفظها ، والتقدير : فلا يرفُثُ رَفَثًا ، ولا يَفسُقُ فسوقًا ، ولا يُجادلُ جدالاً ، وحينئذٍ فلا عمل لـ (لا) فيما بعدها ، وإنّما هي نافية للجمل المقدّرة ، و(في الحج) متعلّق بأيّ المصادر الثلاثة شئت على أنّ المسألة من التنازع ، ويكون هذا دليلاً على تنازع أكثر من عاملين ، ويُمكن أن يقال : إنّ (لا) هي التي للتبرئة على مذهب مَنْ يرى أنّ اسمها معربٌ منصوب ، وإنّما حُذِفَ تنوينه تخفيفًا[1] .

---

(١) ينظر : الدر المصون : ٣٢٤/٢ .

# الفَصْلُ الثّالِثْ

## المركَّبُ الـفِـعْـليّ

**المبحث الأول : الفعل : نواصبُهُ وجوازمُهُ**

**المبحث الثاني : الفاعل ونائبُهُ واسمُهُ**

**المبحث الثالث : اسم الفعل**

# الفصل الثالث
# المركب الفعلي
# المبحث الأول : الفعل : نواصبُهُ وجوازمُهُ

**المقدمة**

يجري الحديث في هذا الفصل عن أمور محددة تتعلق بالمركب الفعلي ، وكيف تناولها العكبري في كتبه من حيث الاختيار ، والعِلَل ، والمسائل ، والموضوعات التي تدور حول الفعل وما يتعلق به ، وهي : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، واسم الفاعل ، واسم الفعل .

## أولاً : الفعل الماضي

### ١- علة الاختيار كون ( حاشَ ) فعلاً ماضيًا :

في قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف : ٣١] .

ذكر العكبري رأي الجمهور على أنّ " (حاشَ) هنا فعلٌ ، وقد قالوا منه أُحاشي ، وأيد ذلك دخول اللام على اسم الله تعالى ، ولو كان حرف جرٍّ لما دخل على حرف جرٍّ ، وفاعله مضمر تقديره : حاشَ يوسف ، أي : بَعُدَ من المعصية لخوف الله ، وقال بعضهم : هي حرف جرّ واللام زائدة وهو ضعيف ؛ لأنّ موضعَ مثل هذا ضرورة الشعر "(١) .

اختلف النحويون في (حاشَ) بين الحرفية ، والفعلية ، والاسمية ، فذهب سيبويه(٢) إلى أنّ (حاشا) ليس باسم ولكنّه حرف يجرّ ما بعده ، ولم ينكر أن يكون (حاشا) فعلاً في موضع من الكلام البتة ، وإنّما ذكرها في الإنشاء خاصّة ، فزعم أنّ العرب تجرّ بها في هذا الباب ، والفعل لا يُجَرُّ ، وقد يجيء مثل هذا في كلام

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٧٣١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٤٩/٢ .

العرب ، فتجعل في موضع الكلمة اسمًا ، وفي موضع حرفًا كما فعلوا ذلك بـ (منذ)[١] .

ذكر الزمخشري أنّ (حاشَ) كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء ، تقول : أساء القوم حاشا زيدٍ ، وهي حرف من حروف الجرّ ، فوضعت موضع التنزيه والبراءة ، فمعنى (حاشا الله) براءة الله وتنزيه الله ، وهي قراءة[٢] ابن مسعود على إضافة (حاشا) إلى الله إضافة البراءة[٣] .

وذهب المبرد[٤] ، وابن عطية[٥] إلى أنّها تتعيّن فعليتها إذا وقع بعدها حرف جرّ كالآية الكريمة ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على مثله إلاّ تأكيدًا له كقول مسلم ابن معبد الوالبي[٦] :

**فلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بي ولا لِلِما بهِمْ أبدًا دواءُ**

فتعيّن أن تكون فعلاً فاعله ضمير يوسف ، أي : حاشى يوسف ، و(لله) جار ومجرور متعلق بالفعل قبله ، واللام تفيد العلة ، أي : حاشَ يوسف أن يخافَ ما رمته به ؛ لطاعة الله ولمكانه منه ، أو لترفيع الله أن يُرمى بما رمتْهُ به ، أي : جانب المعصية لأجل الله ، وهذا ما اختاره العكبري .

واستدلّ المبرد على فعليتها بمجيء المضارع منها ، قول النابغة الذبياني[٧] :

**ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشبهُهُ ولا أُحاشي من الأقوامِ من أحدِ**

قال : وتصرُّف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل فعليتها لا محالة[٨] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣٩٢/٤ .

(٢) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٤٨ ، والبحر المحيط : ٣٠٣/٥ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٢٧٩/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٩٢/٤ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٣٩/٣ – ٢٤٠ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٦٨/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٨٣/١ ، ورصف المباني : ٤٢٤ ، وخزانة الأدب : ٣٠٨/٢ ، ومعجم الشواهد العربية : ٥٥/١ .

(٧) ديوانه : ٢٠ .

(٨) ينظر : الدر المصون : ٤٨٢/٦ – ٤٨٣ .

وممن رجّح جانب الفعلية أبو علي الفارسي قال : " لا تخلو (حاشَ) في قوله : (حاشَ لله) من أن تكون الحرف الجارّ في الاستثناء ، أو تكون فعلاً على فاعل ، ولا يجوز أن تكون الحرف الجارّ ؛ لأنّه لا يدخل على مثله ؛ ولأنّ الحروف لا يُحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف ، فثبت أنّه فاعل من الحشا الذي يُراد به الناحية ، والمعنى : أنّه صار في حشًا ، أي في ناحية ، وفاعل (حاشَ) (يوسف) ، والتقدير : بَعُدَ من هذا الأمر لله ، أي : لخوفه "(١) .

وردّ السمين الحلبي على الفارسي قوله : " حرف الجرّ لا يدخل على مثله " مُسَلَّم ، ولكن ليس هو هنا حرف جرّ ، وقوله : " لا يُحذف من الحرف إلاّ إذا كان مضعفًا " ممنوع ، ويدلّ عليه قولهم : (مُنْ) في (مُنذ) إذا جُرَّ بها ، فحذفوا عينها ولا تضعيف(٢) .

وذهب بعضهم إلى أنّ (حاشى) في الآية الكريمة ليست حرفًا ولا فعلاً ، وإنّما هي اسم مصدر بدلٌ من اللفظ بفعله كأنّه قيل : تنزيهًا لله وبراءةً له ، وإنّما لم يُنوّن ؛ مراعاةً لأصله الذي نُقِلَ منه وهو الحرف ، ألا تراهم قالوا : مِنْ عَن يمينِهِ فجعلوا (عن) اسمًا ولم يعربوه ، وقالوا : (مِنْ عليه) فلم يثبتوا ألفه مع المضمر ، بل أبقوا (عن) على بنائه ، وقلبوا ألف (على) مع المضمر ؛ مراعاةً لأصلها(٣) .

ويبدو بعد هذا العرض أنّ (حاشَ) أقرب للفعلية في هذه الآية الكريمة ؛ وذلك لسببين :

**الأول** : أنّ حجة من حذف الألف أنّه جعله فعلاً على (فاعل) كـ (قاضٍ) وحمله على الحذف لحرف اللين ، كما حذفت النون من (لم يكُ) على التشبيه بحرف اللين مع كثرة الاستعمال ، وحذف الألف أقوى ؛ لأنّ الفتحة تدلّ عليها ، ولا تدلّ الضمة في (لم يكُ) على النون . وأيضًا فإنّه أتبع خطّ المصحف ، وهي في مصحف عثمان وابن مسعود بغير ألف وأصلها الألف ؛ لأنّه (فاعل) مثل : (رامي)

---

(١) الحجة : ٢٦٨/٣ .
(٢) ينظر : الدر المصون : ٤٨٤/٦ .
(٣) ينظر : نفسه : ٤٨٣/٦ .

، وإنّما حُذِفَت الألف استخفافًا ؛ ولأنّ الفتحة تدلّ عليها ، وكأنّهم جعلوا اللام في (لله) عوضًا عنها[١] .

**والآخر** : أنّها فعلٌ ؛ لامتناع أن يدخل حرف جرٍّ على حرف جرّ .

**٢- علة الاختيار في استبعاد إعراب ( دفع ) فعلاً ماضيًا :**

في قوله تعالى :﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة : ٢٥١] .

قال العكبري : " يُقرأ[٢] (دَفَعَ اللهُ) على أنّه فعل ماضٍ ، و(الله) الفاعل ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأنّ (لولا) هذه لا تليها إلاّ الأسماء ، فإن قلت : فيقدّر مع الفعل أنْ فيصير كقوله تعالى :﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [القصص : ٨٢] ؟ فهذا وجيهٌ "[٣] .

والظاهر من إبعاده أنّ (لولا) الامتناعية مختصة بالأسماء ، ولها حالان : أحدهما : أن تكون حرف ابتداء ، وذلك إذا وليها اسم ظاهر ، أو ضمير رفع منفصل ، والآخر : أن تكون حرف جرّ إذا وليها الضمير المنفصل[٤] .

وقد اختلف العلماء في الاسم الواقع بعد (لولا) على مذهبين :

**الأول** : ذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بالابتداء[٥] ، وهذا ما اختاره العكبري ، وحجتهم بذلك من أربعة أوجه :

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٤٨ – ٢٤٩ .

(٢) وهي قراءة اليماني ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٥ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ : ١/٢٦٤ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٥٩٩ .

(٥) ينظر : الإنصاف : ٦٦ مسألة (١٠) ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٣٩ – ٢٤٠ ، وأوضح المسالك : ١/٢٢٠ ، وشرح الأشموني : ١/١٦٨ .

**الوجه الأول** : أنّ (لو) و (لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب ؛ لأنّ الأصل عدم التغيُّر والتغيير .

**والوجه الثاني** : أنّ الأصل في العمل للأفعال ، وإنّما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ، و(لولا) ليست كذلك .

**والوجه الثالث** : أنّ الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب ، إذ كلّ حرف ينصب ، مثل : (ما) و (لات) وهذا لا منصوب له فلا يصحّ قياسه ولا هو مسموع من العرب ، فدعوى ارتفاعه به مَحضُ تحكُّم .

**والوجه الرابع** : أنّك لو وضعت مكانه فعلاً في معناه لم يكن للجملة معنى ألا ترى أنّك لو قلت : (امتنع زيدٌ ، أو وُجِدَ زيدٌ فهلك عمرو) كان الكلام فاسدًا وضدّ المعنى ؛ لأنّ المعنى : وجد زيدٌ هلاكَ عمرٍو ، وإذا لم يصح أن يوضع مكانه فعل يعملُ لم يعمل هو نيابةً عنه[١] .

**المذهب الثاني** : مذهب الكوفيين وفيه قولان : أحدهما : يرتفع بنفس (لولا) كارتفاع الفاعل بالفعل ، وهو رأي الفراء[٢] ، والآخر : يرتفع بفعل محذوف ، وهذا هو رأي الكسائي[٣] ، ولم أجده في معاني القرآن ، وحجتهم بذلك ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنّ (لولا) هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كسائر الحروف المختصّة ، وإنّما عَمِلَ الرفع ولم يعمل النصب والجرّ ؛ لأنّه يستقل بالاسم فأشبه الفعل والفاعل ، وأمّا ما يأتي بعد ذلك فجوابٌ للحرف وليس هو من تمام الاسم .

**الوجه الثاني** : أنّ (لولا) معناه معنى الفعل فكانت عاملةً كـ (إنّ) وأخواتها ، وبيان ذلك أنّ قولك : لولا زيدٌ لأتيتُكَ ، معناه : منعني زيدٌ من إتيانِكَ والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل كـ (إنَّ) وأخواتها .

---

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٤٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٤٠٤/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٥١١/٢ ، وهمع الهوامع : ٢١٠/٤ .

(٣) ينظر : الجنى الداني : ٦٠١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٧٤/١ .

**الوجـه الثالـث** : أنّ (إنّ) تُفتح بعد (لـولا) كقولـه تعـالى :﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات : ١٤٣] ، والمفتوحة وما عَمِلت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولاً لما قبله ، وهذا يفسر القول في كونه مبتدأ(١) .

**ثانيًا : الفعل المضارع**

**١- علة اختيار جزم ( ينفع ) بـ ( لم ) لا بـ ( إنْ ) :**

في قول الشنفرى(٢) :

**شَكَا وشَكَتْ ثُمَّ ارعَوَى بَعْدُ وارعَوَتْ ... ولَلصَّبْرُ إنْ لم ينفعِ الشّكوُ أجملُ**

ذهب العكبري إلى أنّ (ينفع) مجزوم بـ (لم) لا بـ (إنْ) ؛ لأنّ (لم) قد ثبت أنّها عاملة قبل دخول (إنْ) بلا خلاف ، ولا يجوز التفريق بينها وبين معمولها فهي ألزمُ له ، و(إنْ) قد جاز إلغاؤها عن العمل ، ألا ترى إلى قوله تعالى :﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ ﴾ [الواقعة : ٨٨ - ٨٩] ، فجواب (أمّا) مُلغى لا جواب (إنْ كان)(٣) .

والظاهر من اختيار العكبري أنّ (لم) عامل شديد الاتصال بمعموله ، ولم يقع إلاّ مع الفعل المستقبل في اللفظ ، و(إنْ) قد دخلت على الماضي في اللفظ وقد وليها الاسم كقوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٦](٤) .

ذكر الزمخشري أنّ (إنْ) الشرطية إذا جاءت عقيبها (لم) كان الجزم بـ (لم) لا بها ، وإن دخلت على (لا) كان الجزم بها لا بـ (لا) وإنّما كان ذلك ؛ لأنّ (لم) عامل يلزمه معموله ولا يفرق بينهما بشيء ، وأمّا (إنْ) الشرطية فالتفرقة بينها وبين معمولها بمعمول معمولها جائزة مثاله : (إنْ زيدًا تكرم أكرمْهُ) ، وتدخل أيضًا على الماضي فلا تعمل في لفظه ، و(لم) تلازم العمل ، وأمّا (لا) فـ (غير) عاملة إذا

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٤١ .
(٢) ديوانه : ٦٥ .
(٣) ينظر : إعراب لامية العرب : ١٠٤ .
(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤٠ .

كانت نافية ؛ فلذلك أُسند العمل إلى (إنْ) ، فمن الأول قوله تعالى :﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾ [الأحزاب : ٦٠] ، ومن الثاني قوله تعالى :﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي﴾ [هود : ٤٧] ، فالجزم هنا بـ (إن) وفي الأول بـ (لم) ، و(الشكو) فاعل (ينفع)(١) .

ومثله قوله تعالى :﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ... ﴾ [البقرة : ٢٤] ، ذكر ابن عطية أنّ (إنْ) دخلت على (لم) ؛ لأنّ (لم تفعلوا) معناه : تركتم الفعل ، فـ (إنْ) لا تؤثر كما لا تؤثر في الماضي من الأفعال ، و(تفعلوا) جُزِمَ بـ (لم) ؛ لأنّها أشبهت (لا) في التبرية في أنّهما ينفيان فكما تحذف (لا) تنوين الاسم كذلك تحذف (لم) الحركة ، أو العلامة من الفعل(٢) .

**٢- على الاختيار في ضعف ( لا تُصِيبَنَّ ) جوابَ الأمر :**

في قوله تعالى :﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الأنفال : ٢٥] .

ذكر العكبري أنّ قوله تعالى : (لا تصِيبَنَّ) فيها ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنّه مستأنف ، وهو جواب قسم محذوف ، أي : والله لا تصيبَنَّ الذين ظلموا خاصّة ، بل تعمّ .

**والثاني** : أنّه نهي والكلام محمول على المعنى كما تقول : (لا أَرِيَنَّكَ ها هنا) ، أي : لا تكن ها هنا ، فإنّ من يكون ها هنا آراه ، وكذلك المعنى هنا ، إذ المعنى : لا تدخلوا في الفتنة فإنّ من يدخل بها تنزل به عقوبة عامة .

**والثالث** : أنّه جواب الأمر وأُكِّد بالنون مبالغةً ، وهو ضعيف ؛ لأنّ جواب الشرط متردد فلا يليق به التوكيد(٣) .

---

(١) ينظر : شروح لامية العرب : ٥٧ .
(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ١٠٧/١ .
(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٢١ .

والظاهر من تضعيف العكبري أنّ جواب الأمر لا يؤكد بالنون في الاختيار أي أنّ جواب الأمر بمنزلة جواب الشرط ، والنون الثقيلة لا تستعمل في جواب الشرط إلاّ في ضرورة الشعر[١] .

اختلف العلماء في هذه المسألة على عدّة آراء :

**الرأي الأول** : أنّ الكلام فيه طرف من الجزاء وإن كان نهيًا ، فإذا قلت : انزلْ عن الدابة لا تَطْرَحْكَ ولا تَطْرَحَنَّكَ ، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي ، فالمعنى : إنْ تنزل عنها لا تطرحك ، فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام ، ومنه قوله تعالى :﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ [النمل : ١٨] ، أي : إنْ تدخلوا لا يحطمنّكم ، فدخلت النون لمّا كان فيه معنى الجزاء[٢] .

ذكر الزمخشري أنّ قوله تعالى : (لا تُصِيبَنَّ) لا يخلو إمّا أن يكون جوابًا للأمر ، أو نهيًا بعده أمر ، أو صفة لفتنة ، فإذا كانت جوابًا فالمعنى : إنْ أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصّة ، بل تعمُّكم ، فإن قلت : كيف جاز أن تدخل النون المؤكدة في جواب الأمر ؟ قلت : لأنّ فيه معنى النهي ، إذا قلت : انزلْ عن الدابة لا تطرحك ، جاز لا تطرحنَّك ، ولا تصيبَنَّ ، ولا يحطمنّكم[٣] .

وقد ردَّ أبو حيان الأندلسي على هذا الرأي في قوله تعالى : (لا يحطمنّكم) بأنّ هذا المثال ليس نظيرَ (لا تصيبَنَّ الذين ظلموا) ؛ لأنّه ينتظم من الآية والمثال شرطٌ وجزاء كما قدَّرَ ، ولا ينتظم ذلك هنا ، ألا ترى أنّه لا يصحّ تقدير : إنْ تتقوا فتنةً لا تصيب الذين ظلموا ؛ لأنّه يترتب على الشرط غير مقتضاه من جهة المعنى ، أمّا الزمخشري فإنّه أخذ قول الفراء فزاده فسادًا وخَبَط فيه ، فنظر إليه كيف قدّر أن يكون جوابًا للأمر الذي هو (اتقوا) ، ثمّ قدّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع (اتقوا) ، وكيف قدّر الفراء : انزلْ عن الدابة لا تطرحنَّك ، وفي قوله تعالى : (ادخلوا

(١) ينظر : البيان في غريب القرآن : ٣٨٦/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٠٠٦ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٠٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤١٠/٢ .
(٣) ينظر : الكشاف : ٥٧١/٢ – ٥٧٢ .

مساكنكم لا يحطمنّكم) فأدخل أداة شرط على مضارع فعل الأمر ، وهكذا يقدّر ما كان جوابًا للأمر [١] .

**والرأي الثاني** : (لا تصيبَنَّ) فليس قوله – والله أعلم – تُصيبَنَّ بجواب ، ولكنّه نهي بعد أمر ، أي هو نهي على معنى الدعاء ، وإنّما جعله نهيًا بمعنى الدعاء ؛ لأنّ دخول النون في المنفي بـ (لا) لا يجوز ، فيصير المعنى : لا أصابتْ ظالمًا ولا غيرَ ظالم ، فكأنّه قيل : واتّقوا فتنةً لا أوقعها الله بأحدٍ[٢] .

**والرأي الثالث** : قوله تعالى : (لا تُصيبَنَّ) جواب قسم محذوف ، والجملة القسمية صفة لفتنة ، أي : فتنةً والله لا تصيبَنَّ ، ودخول النون أيضًا قليل ؛ لأنّه منفيٌ[٣] . وقال العكبري : " ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ "[٤] ، أي أنّه إذا كان النفي في جواب القسم يطّرد دخول النون .

**الرأي الرابع** : أنّ اللام لام التوكيد ، والفعل بعدها مثبت ، وإنّما مُطِلت اللام ، أي أُشْبِعَت فتحتها فتولّدت ألفًا ، فدخول النون فيها قياسٌ[٥] .

وممن وجّه ذلك ابن جني تأثره بقراءة (لَتُصِيبَنَّ) وهي قراءة علي بن أبي طالب ﴿عليه السلام﴾ ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، والإمام الباقر ﴿عليه السلام﴾ وغيرهم ، فذكر أبو الفتح أنّ معنيي هاتين القراءتين ضدّان ؛ لأنّ إحداهما (لا تُصيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصّة) ، والأخرى (لَتُصِيبَنَّ هؤلاء بأعيانهم خاصّة) ، وإذا تباعد معنيا القراءتين هذا التباعد وأمكن أن يُجمع بينهما كان ذلك جميلاً وحسنًا ، ولا يجوز أن يُراد زيادة (لا) والمعنى : واتّقوا فتنةً تُصيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصّة ، فليس هذا من مواضع دخول النون ، ألا تراك لا تقول : ضربت رجلاً يدخلنَّ المسجد ، هذا خطأ لا يقال ، ولكن أقرب ما يصرف إليه الأمر في تلافي معنى القراءتين أن يكون المراد : لا تصيبَنَّ ، ثمّ يحذف الألف من (لا) ؛ تخفيفًا واكتفاءً بالفتحة منها ، فقد

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٤/٤٨٤ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١/٢٤٧ ، والدر المصون : ٥/٥٩٣ .
(٣) ينظر : الدر المصون : ٥/٥٩١ .
(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٢١ .
(٥) ينظر : الدر المصون : ٥/٥٩٢ .

فعلت العرب هذا في (أمَا) ، من ذلك قول بعضهم : أَمَ واللهِ ليكونَنَّ كذا ، فحذف ألف (أما) تخفيفًا كقول الشاعر(١) :

**فلَستُ بمُدْرِكٍ ما فاتَ منّي بِلَهْفَ ولا بِلَيتَ وَلا لَو انِّي**

يريد : بلهفا ، فحذف الألف(٢) .

**ثالثًا : فعل الأمر**

**– علة الاختيار في فعل الأمر بين البناء والإعراب :**

في قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس : ٥٨] .

ذهب العكبري إلى أنّ قوله تعالى : (فَلْيَفرحُوا) بالياء والتاء مع سكون اللام والياء أجود ؛ لأنّ أمر المواجهة : فافرحوا ، وقد قرأ(٣) به ابن مسعود(٤) .

والظاهر من اختيار العكبري (فليفرحوا) أنّهم جعلوا أمرًا للغائب ، واللام تدخل على فعل الغائب ؛ لأنّ المواجهة استُغني فيها عن اللام بقولهم : افعل ، فصار شبيهًا بالماضي من (يَدَعُ) الذي استُغني عنه بـ (ترك) ، ولو قلت : (فلتَفرحوا) فألحقتَ التاء لكنتَ مستعملاً لما هو كالمرفوض وإن كان الأصل ، فلا ترجّح القراءة بالتاء فإنّ ذلك هو الأصل لما قد ترى كثيرًا من الأصول المرفوضة(٥) .

واختلف النحويون في فعل الأمر على مذهبين :

---

(١) البيت منسوب لأبي الحسن وابن الأعرابي في : الخصائص : ١٣٥/٣ ، والمحتسب : ٢٧٧/١ ، وبلا نسبة في : خزانة الأدب : ١٣١/١ ، ومعجم الشواهد العربية : ٢٠٣/٨ .

(٢) ينظر : المحتسب : ٢٧٧/١ .

(٣) وهي قراءة أُبيّ ، ينظر : المحتسب : ٣١٣/١ ، والكشاف : ١٥١/٣ ، والبحر المحيط : ١٧٢/٥ ، ولم أعثر على نسبتها لابن مسعود إلاّ في حاشية التبيان : ٦٧٨/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٦٤٧/١ – ٦٤٨ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٦٤٧/١ – ٦٤٨ .

(٥) ينظر : الحجة : ٢٨٢/٤ .

**المـذهب الأول** : ذهب الكوفيـون[١] ، والفراء[٢] ، وأبـو الحسـن الأخفش[٣] وابن هشام[٤] إلى أنّ الأمر معرب بالجزم حُذِفت منه لام الطلب حذفًا مستمرًا في نحـو : (قُمْ) و (اقعُدْ) ، وأنّ الأصل : (لِتَقُمْ) و (لِتَقعُدْ) فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة .

واحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه معرب مجزوم من عدّة أوجه : أحدها : أنّ الأصل في الأمر للمواجهة في نحو (افْعل) : لِتَفعل ، كقولهم في الأمر للغائب (لِيَفْعَل) ، وعلى ذلك قول الشاعر[٥] :

**مُحمدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ  إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالا**

والثاني : أنّ الأمر جاء على بناء المضارع في حركاته وسكناته ، ولو كان أصلاً مستقلاً لجاء مختلفًا عنه ، والثالث : أنّ المعتل من الأمر يحذف آخره ، ولا يكون البناء بالحذف ، والرابع : أنّ الأمر ضدّ النهي ، والعرب تحمل الشيء على ضدّه[٦] ضدّه[٦] .

وردَّ أبو البقاء على هذا بأنّ الفعل لم يوجد فيه علة الإعراب ؛ لأنّ علة إعرابه إمّا أصل ، أو شبه وكلاهما لم يوجد ، وكونه أمرًا لم يوجب إعرابه بل الموجب لإعراب الفعل الشبه بالاسم ، والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة ، والفعل بنفسه هناك ليس بأمر ، بل الأمر حاصل بالكلام ، وفي (قُمْ) هو أمر بنفسه ، وأمّا

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٤١٤ مسألة (٧٥) ، وأسرار العربية : ١٦٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٧/٢ ، وشرح المفصل : ٦١/٧ ، ومغني اللبيب : ١٩٨/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٤٦٩/١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ١٩٨/١ .

(٤) ينظر : نفسه : ١٩٨/١ .

(٥) نُسِب البيت إلى الأعشى ، وحسان بن ثابت ، وليس في ديوانيهما ، ينظر : الكتاب : ٨/٣ ، والمقتضب : ١٣٠/٢ ، والإنصاف : ٤١٥ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٧٨ ، وخزانة الأدب : ١١/٩ .

(٦) ينظر : الإنصاف : ٤١٥ – ٤١٦ .

الشعر فهو على الخبر لا على الأمر إلاّ أنّه حذف الياء من آخر الفعل ضرورة ، والأصل : (تفدي)[١] .

**والمذهب الآخر** : أنّ الأمر مبني ، وهو مذهب البصريين[٢] ، وسيبويه[٣] ، والمبرد[٤] ، والزجاجي[٥] ، والفارسي[٦] ، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٧] ، وهو المذهب الذي اختاره العكبري .

واحتجّ البصريون بذلك وهو عندهم مبني على السكون ؛ لأنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنّما أُعرب ما أُعرب من الأفعال ، أو بُنِي منها على فتحةٍ ؛ لمشابهة الأسماء ، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقيًا على أصله في البناء ، ومنهم من تمسك بالدليل على أنّه مبني ، فما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال كـ (نَزَالِ ، وتَراكِ ، ومناعِ ، وحَذارِ) مبني ؛ لأنّه ناب عن فعل الأمر ، فـ (نزالِ) ناب عن (انزلْ) ، و(تراكِ) ناب عن (اتركْ) ، و(مناعِ) ناب عن (امنعْ) ، و(حذارِ) ناب عن (احذرْ) ، ومنه قول ربيعة بن مقروم الضبيّ[٨] :

**فَدَعَوا نَزالِ فكنتُ أوّلَ نازلٍ وعلامَ أركَبُهُ إذا لم أنْزِلِ**

فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا لَمَا بُنِيَ ما نابَ منابَهُ[٩] .

---

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٧٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٤١٤ ، وشرح المفصل : ٦١/٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٧٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٧/١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣/٢ .

(٥) ينظر : الجمل : ٢٦٤ .

(٦) ينظر : الإيضاح : ٧٦ .

(٧) ينظر : شرح الجمل : ٣٢٨/٢ .

(٨) ديوانه : ٤٤ .

(٩) ينظر : الإنصاف : ٤٢١ .

ويبدو بعد هذا العرض أنّ ما ذهب إليه البصريون والعكبري هو الأقرب ؛ لأنّ فعل الأمر لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى فلم يكن معربًا كالحرف ، والدليل أنّ جملة (قمْ) و (اضربْ) الإعراب فيها معنى زائد على الكلمة ، فلا ينبغي أن يثبت إلاّ إذا دلّ على معنى ، وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرِّقُ الإعراب بينها ، فلم يحتج إلى الإعراب(١) .

والجزم يحتاج إلى جازم وتقديره يمتنع لوجهين : أحدهما : أنّه لا يصح ظهوره مع صيغة (اذهب) فلا تقول : (لاذهب) والمقدر كالمنطوق به ، والآخر : أنّ الجازم لا يضمر ؛ لأنّه أضعف من حروف الخفض(٢) .

## المبحث الثاني
## الفاعل ونائبُهُ واسمُهُ

**أولاً : الفاعل**

**١- علة الاختيار في إضمار الفاعل في ( كلّ ) :**

(١) ينظر : مسائل خلافية في النحو : ١١٩ – ١٢٠ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩/٢ .

في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ [النور : ٤١] .

ذهب العكبري إلى أنّ الفاعل في قوله تعالى " (كلٌّ قد عَلِمَ صلاتَهُ) هو ضمير (كلّ) وهو أقوى من ضمير الفاعل في (عَلِمَ) الذي هو اسم الله ؛ لأنّ القراءة برفع كلّ على الابتداء ، فيرجع ضمير الفاعل إليه ، ولو كان فيه ضمير اسم الله لكان الأولى نصب (كلّ) ؛ لأنّ الفعل الذي بعدها قد نصب ما هو من سببها ، فيصير كقولك : زيدًا ضرب عمرو غلامه ، فتنصب زيدًا بفعل دلّ عليه ما بعده ، وهو أقوى من الرفع ، والآخر جائز "(١) .

والظاهر من اختيار العكبري أنّ العلماء وضعوا أحكامًا للفاعل منها : وجوب وقوعه بعد المسند ، فإن تقدّم ما هو فاعل في المعنى كان الفاعل ضميرًا مستترًا يعود إليه نحو : (عليٌّ قام) ، أي : هو(٢) .

وقد ردَّ السمين الحلبي على العكبري في ترجيحه النصب على الرفع في هذه الصورة أنّ النحويين رجّحوا الرفع على الابتداء على النصب في باب الاشتغال ؛ لأنّه لم يكن ثَمَّ قرينة من القرائن التي جعلوها مرجحة للنصب ، والنصب يُحوِجُ إلى إضمار ، والرفع لا يُحْوِجُ إليه فكان أرجح(٣) .

وقد اختلف العلماء والمفسرون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**أحدها** : أنّ الضمير في (عَلِمَ) عائدٌ على الله تعالى ، وفي (صلاته وتسبيحه) عائدٌ على (كلّ) ، والمعنى : كلٌّ قد عَلِمَ اللهُ صلاتَهُ وتسبيحَهُ ، أي : عَلِمَ صلاة المصلي وتسبيح المسبح ؛ ولهذا قال : (والله عليمٌ بما يفعلون) ، أي : لا

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٩٧٤ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٣/٢ ، وحاشية الخضري : ٣٢٠/١ ، وجامع الدروس العربية : ٢٣٨/٢ .

(٣) ينظر : الدر المصون : ٤١٩/٨ .

تخفى عليه طاعتهم ولا تسبيحهم ، ومن هذه الجهة يجوز نصب (كلّ) عند البصريين والكوفيين بإضمار فعل يفسره ما بعده(١) .

**والثاني** : أنّ الضمائر في قوله : (كلٌّ قد عَلِمَ صلاتَهُ) كلّها عائدة على (كلّ) ، أي : كلٌّ قد عَلِمَ هو صلاة نفسه وتسبيحها ، وهذا أولى عندهم ؛ لتوافق الضمائر ، وهو ما اختاره العكبري(٢) .

**والثالث** : بعكس الثاني ، أي : عَلِمَ كلّ صلاة الله وتسبيحه ، أي : اللذان أمر بهما ، وأن يفعلا كإضافة الخلق إلى الخالق(٣) .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني هو الأقرب ؛ لأنّ الفاعل قد تقدّم على الفعل ، وفي هذه الحالة يجب رفع (كلّ) على الابتداء . وأيضًا فإنّ معنى الآية يكون : كلٌّ قد عَلِمَ صلاتَهُ وتسبيحَهُ والله عليمٌ بما عَمِلوا هو من صلاتهم وتسبيحهم .

**٢- علة الاختيار في إعراب ( أنتم ) فاعلاً :**

في قوله تعالى :﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴾ [الإسراء : ١٠٠] .

ذهب العكبري إلى أنّ " (أنتم) في موضع رفع فاعل لفعل محذوف ، وليس بمبتدأ ؛ لأنّ (لو) تقتضي الفعل كما تقتضيه (إنْ) الشرطية ، والتقدير : لو تملكون ، فلما حذف الفعل صار الضمير المتصل منفصلاً ، و(تملكون) الظاهرة تفسير للمحذوف "(٤) . والظاهر في اختيار العكبري للفاعل سببان :

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤/٤٨ – ٤٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٥٣ ، وتفسير القرطبي : ١٥/٣٠٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٢٥٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٢٦ ، والدر المصون : ٨/٤١٩ .

(٣) ينظر : الدر المصون : ٨/٤١٩ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٨٣٣ – ٨٣٤ .

**الأول** : أنّ العلماء اشترطوا للفاعل أحكامًا منها : أنّ كلّ اسم مرفوع وقع بعد (إنْ) و (إذا) الشرطيتين فإنّه يجب حذف فعله وجوبًا نحو قوله تعالى :﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١](١) .

**والثاني** : " أنّه رفع أنتم على إضمار فعل ، ولا يجوز أن يلي (لو) إلاّ فعلٌ ، وإمَّا لأنّها تُشبه حروف المجازاة "(٢) .

واختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أوجه :

**أحدها** : ذهب مكي القيسي(٣) ، والزمخشري(٤) ، وابن عطية(٥) إلى أنّ هذه المسألة من باب الاشتغال ، فـ (أنتم) مرفوع بفعل مقدّر يفسره الظاهر ؛ لأنّ (لو) لا يليها إلاّ الفعل ظاهرًا أو مضمرًا ، فهي كـ (إنْ) في قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٦] ، والأصل : لو تملكون ، فحذف الفعل ؛ لدلالة ما بعده عليه فانفصل الضمير وهو الواو ، إذ لا يمكن بقاؤه بعد حذف رافعه ، وهذا الوجه هو الذي يقتضيه علم الإعراب ، وهذا ما اختاره العكبري(٦) .

**والآخر** : ذكر أبو حيان الأندلسي أنّ شيخَهُ أبا الحسن الصائغ يرى أنّه مرفوع بـ (كان) وقد كَثُرَ حذفها بعد (لو) والتقدير : لو كنتم تملكون ، فحُذِفت (كان) فانفصل الضمير ، وحَسَّنَ أبو حيان هذا التخريج ؛ لأنّ حذف (كان) بعد (لو) معهودٌ في لسان العرب(٧) .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٨٢/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦٢/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٥٣٣ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٧٩ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٥٥٥/٣ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٤٨٧/٣ – ٤٨٨ .

(٦) ينظر : نفسه : ٤٨٧/٣ – ٤٨٨ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٨١/٦ .

**والثالث** : أنّ (أنتم) توكيد لاسم (كان) المقدّر معها ، والأصل : (لو كنتم أنتم تملكون) فحذف (كان) واسمها وبَقِيَ المؤكِّد ، وهو قول أبي فضَّال المجاشعي[١] .

وذكر السمين الحلبي أنّ هذا فيه نظر من حيث إنَّا نحذف ما في التوكيد ، وإنّما أحوج هذين القائلين إلى ذلك كون مذهب البصريين في (لو) أنّه لا يليها إلاّ الفعل ظاهرًا ، ولا يجوز عندهم أن يليها مضمرٌ مفسّرٌ إلاّ في ضرورة أو ندور كقوله : (لو ذاتُ سوارٍ لطمتني)[٢] ، فإن قيل : هذان الوجهان أيضًا فيهما إضمار فعل ؟ قيل : ليس هو الإضمار المعنيّ ، فإنّ الإضمار الذي أَبَوْهُ هو على شريطة التفسير في غير (كان) ، وأمّا (كان) فقد كَثُرَ حذفها بعد (لو) في مواضع كثير ، وقد وقع الاسم الصريح بعد (لو) غير مذكور بعده فعل ، قال عَدِيّ بن زيد[٣] :

**لو بغيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ  كنتُ كالغصّان بالماءِ اعتصاري**

إلاّ أنّه خرّجه على أنّه مرفوع بفعل مقدّر يفسره الوصف في قوله : (شَرِقٌ)[٤] .

**ثانيًا : نائب الفاعل**

**١- علة الاختيار في جواز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل :**

في قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية : ١٤] .

ذهب العكبري إلى أنّ " قراءة[٥] (لِيَجْزِيَ) بالياء والنون على تسمية الفاعل ، وهو ظاهر ، ويُقرأ على ترك التسمية ونصب (قوم) وفيه وجهان : أحدهما وهو الجيد

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٨٢/٦ ، والدر المصون : ٤١٨/٧ .

(٢) مجمع الأمثال : ١٧٤/٢ .

(٣) ديوانه : ٩٣ ، وينظر : شرح الأبيات المشكلة : ٥٨٢ ، وخزانة الأدب : ٥٠٨/٨ ، ومعجم ومعجم الشواهد العربية : ٤١٣/٣ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي للإشبيلي : ١٥٩/١ ، والجنى الداني : ٢٧٩ ، والدر المصون المصون : ٤١٨/٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ١٣٣٢/١ .

(٥) وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو ، ينظر : السبعة في القراءات : ٥٩٤ ، والبحر المحيط : ٤٥/٨ .

: أن يكون التقدير : ليُجزيَ الخيرُ قومًا ، على أنّ الخير مفعول به في الأصل كقولك : جزاك اللهُ خيرًا ، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة ، والثاني : أن يكون القائم مقام الفاعل المصدر ، ليجزيَ الجزاءُ ، وهو بعيدٌ "[١] .

الظاهر من اختيار العكبري لإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل أنّ ضمير المفعول الثاني عادَ الضمير عليه لدلالة السياق ، والتقدير : ليُجزَى هو ، أي : الخيرُ قومًا ، والمفعول الثاني من باب (أعطى) يقوم مقام الفاعل بلا خلاف نحو : (الدرهمُ أُعطي زيدًا) ، أي : أعطى محمدٌ زيدًا درهمًا ، أمّا إبعاده للثاني ؛ فلأنّه لا يُترك المفعول به ويُقام المصدر ، ولا سيّما مع عدم التصريح به[٢] .

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

**الأول** : مذهب البصريين – إلاّ الأخفش – أنّه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لِما لم يُسمَّ فاعله مفعولٌ به ، ومصدرٌ ، وظرفٌ ، وجارٌّ ومجرور تعيّن إقامة المفعول به مُقام الفاعل ، ولا يجوز إقامة غيره مُقامه مع وجوده ، وما وَرَدَ من ذلك شاذٌّ أو مؤوّل[٣] . وحجتهم في ذلك أنّ المصدر يدلّ على أكثر مما دلّ عليه الفعل ، ولا فائدة فيه أكثر من التوكيد ، والفاعل غيرُ الفعل من كلّ وجه ، وهو واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا ، فلا يقوم مقامه إلاّ ما شابهه[٤] .

**الثاني** : مذهب الكوفيين أنّه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدّم أو تأخّر ، فتقول : (ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيدًا) و (وضُرِبَ زيدًا ضَرْبٌ شديدٌ)[٥] ، واستدلّوا على ذلك بالسماع والقياس ، أمّا السماع فقوله تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١١٥١ – ١١٥٢ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٦٤٥/٩ – ٦٤٦ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٦٩ ، وأوضح المسالك : ١٤٩/٢ ، شرح ابن عقيل : ٨٩/٢ ، وحاشية الخضري : ٣٤٤/١ ، وشرح التصريح : ٤٢٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢٦٥/٢ .

(٤) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٦٩ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك : ١٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٨٩/٢ ، وحاشية الخضري : ٣٤٥/١ ، وشرح التصريح : ٤٢٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢٦٥/٢ .

[الأنبياء : ٨٨] قراءة حفص عن عاصم بتشديد الجيم ، وقراءة[١] أبي جعفر (لِيُجْزَى قومًا) على ما لم يُسمَّ فاعله ، أي : يُجزَى الجزاءُ قومًا ، ومن السماع قول رؤبة بن العجاج[٢] :

**لم يُعْنَ بالعلياءِ إلاّ سيِّدا ولا شَفَى ذا الغيِّ إلاّ ذو هدى**

والشاهد فيه نيابة الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام ، وهو قوله : (سيّدًا) ، أمّا القياس فهو أنّ المصدر اسمٌ يصل الفعل إليه بنفسه فجازت إقامته مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح[٣] .

**الثالث** : وهو مذهب الأخفش أنّه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز إقامة كلّ واحدٍ منها ، فتقول : ضُرِبَ في الدار زيدٌ ، وضُرِبَ في الدار زيدًا ، وإن لم يتقدّم تعين إقامة المفعول به نحو : (ضُرِبَ زيدٌ في الدار) ، فلا يجوز (ضُرِبَ زيدًا في الدار)[٤] .

والظاهر بعد هذا العرض ما ذهب إليه بعض النحاة إلى أنّ الأحقّ بالنيابة ما كان الأهمّ في الكلام مفعولاً أو غيره ، فإذا كان المجرور هو المهم أُنيب ، وإذا كان المصدر هو المهم أُنيب وإذا كان الظرف هو المهم أُنيب[٥] .

قال رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) : " والأولى أن يقال : كلّ ما كان أُدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة "[٦] .
.

**٢- علة الاختيار في منع إعراب ( المجرمون ) نائب فاعل :**

---

(١) ينظر : تفسير القرطبي : ٨٧/٢٥ ، والنشر في القراءات العشر : ٢٠١/٣ .

(٢) ديوانه : ١٧٣ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٧١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٢٠/١ ، وشرح ابن عقيل : ٩٠/٢ ، وحاشية الصبان : ٩٧/١ ، وحاشية الخضري : ٣٤٤/١ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان : ٩٧/١ ، وحاشية الخضري : ٣٤٥/١ ، ومعاني النحو : ٧١/٢ .
.

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢٢١/١ .

في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الروم : ١٢] .

ذكر العكبري أنّ إعراب (المجرمون) على تسمية الفاعل هو رأي الجمهور ، وقد حُكِيَ شاذًّا بترك التسمية ، وهو بعيدٌ ؛ لأنّ (أبلسَ) لم يُستعمل متعديًا ، ومخرجه أن يكون أقام المصدر مقام الفاعل وحذفه ، وأقام المضاف إليه مقامه ، أي : يبلس إبلاسَ المجرمين[١] .

والظاهر من إبعاد العكبري لترك التسمية أنّ الفعل لا بدَّ له من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل يكون مُحدَّثًا عنه بالفعل ؛ لأنّ الفعل لا بدَّ من إسناده إلى مرفوع على كلّ حال ، فإذا كان الفعل لازمًا لم يَجُز أن تبني منه فعلاً ما لم يسمَّ فاعله إلاّ أنْ تُعَدِّيَهُ فحينئذٍ يقوم ما عدّيته إليه مقام الفاعل[٢] .

وقد ذهب إلى ذلك السمين الحلبي ، إذ قرأ العامّة ببنائِهِ للفاعل ، وهو المعروف يُقال : أبلسَ الرجلُ ، أي : انقطعتْ حجّتُهُ فسكت ، فهو قاصر لا يتعدى ، قال العجاج[٣] :

**يا صاحِ هل تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسَا    قال : نَعَم أعْرِفُهُ وأبلَسا**[٤]

وقرأ[٥] السُّلمي (يُبْلَسُ) مبنيًا ، وفيه بعدٌ ؛ لأنّ (أبلس) لا يتعدّى[٦] .

وقد أشار محيي الدين درويش إلى قول صاحب المنجد[٧] : إنّه يقال : (أبلسه) غلطٌ فظيع ، وقد علل علماء التصريف قراءة (يُبْلَسُ) – بالبناء للمفعول – بأنّ القائم مقام الفاعل مصدر الفعل ، ثمّ حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه ، إذ الأصل : يبلسُ إبلاسَ المجرمين[٨] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٣٨ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٢٨١/٢ .
(٢) ينظر : البيان في شرح اللمع : ١٣٤ .
(٣) ينظر : ديوانه : ١٨٥/١ .
(٤) ينظر : الدر المصون : ٣٥/٩ .
(٥) ينظر : البحر المحيط : ١٦٥/٧ ، وفتح القدير : ٢١٨/٤ .
(٦) ينظر : تفسير القرطبي : ٤٠٤/١٦ ، والبحر المحيط : ١٦٠/٧ .
(٧) ينظر : المنجد (بلس) : ٤٨ .
(٨) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ٣٧/٢١ .

ويبدو بعد هذا العرض أنّ ما ذهب إليه الجمهور والعكبري هو الأقرب ؛ لأنّ الفعل (أبلس) فعلٌ لازمٌ ولا يمكن أن يؤتى منه نائبُ فاعل .

**ثالثًا : اسم الفاعل**

**- علة الاختيار في إعمال اسم الفاعل وإضافته :**

في قوله تعالى :﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ [الصافات : ٣٨] .

ذهب العكبري إلى أنّ " الوجه الجرّ بالإضافة ، وقُرِئ شاذًّا بالنصب(١) ، وهو سَهْوٌ من قارئه ؛ لأنّ اسم الفاعل تُحذف منه النون ، وينصب إذا كان فيه الألف واللام "(٢) .

والظاهر من اختيار العكبري الجرّ بالإضافة أنّ النحاة جعلوا لإعمال اسم الفاعل المثنى أو المجموع جمع مذكر سالم شروطًا أنْ تحذف نونه ، ويقترن بـ (ال) كقوله تعالى :﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء : ١٦٢] ، فإن حُذِفَت نونه ولم يقترن بـ (ال) وجبت الإضافة نحو : هذان ضاربا زيدٍ ، وهؤلاء ضاربو عمرٍ(٣) .

اختلف العلماء في اسم الفاعل أيّهما أولى في العمل : العامل أم الإضافة ؟ ذكر سيبويه أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكفِّ التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجرّ ، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين ، فجرى مجرى (غلامُ الله) في اللفظ ؛ لأنّه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ، ولا يغيّر كفُّ التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى

---

(١) وهي قراءة أبي السمّال ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٢٧ ، والبحر المحيط : ٣٥٨/٧ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١٠٨٩ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١٨٧/١ .

ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك قول الله (ﷻ) : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ ﴾ [القمر : ٢٧] ، وقال المرار الأسدي(١) :

**سَلّ الهمومَ بكلِّ مُعْطِيْ رَأسِهِ     ناجٍ مُخالطِ صُهْبَةٍ مُتَعِّيسِ**

فهو على المعنى لا على الأصل ، والأصل التنوين ؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة ، ولو كان الأصل ها هنا ترك التنوين لَمَا دخل التنوين ولا كان كذلك نكرة وذلك أنّه يجري مجرى المضارع فيما ذكرتُ لك(٢) .

ويظهر من كلام سيبويه أنّ عمل اسم الفاعل أولى من الإضافة ، وقد ذهب إلى هذا الرأي الزجاجي ، إذ ذكر أنّه إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان لك فيه وجهان :

**أحدهما** : وهو الأجود أن تنوّنه وتنصب ما بعده ؛ لأنّه ضارع الفعل المستقبل ، وذلك قولك : هو ضاربٌ زيدًا الساعة .

**والوجه الآخر** : أن تحذف التنوين وتخفض ، وأنت تريد الحال والاستقبال فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ غدًا ، خفضت لمعاقبة التنوين الإضافة ، ولا يجوز النصب مع حذف التنوين إلاّ في المعطوف بإضمار فعل ، وذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمْرًا تقديره : ويضربُ عمرًا(٣) .

وذهب الكسائي إلى أنّهما سواء(٤) ، ووافقه الفراء ، إذ ذكر أنّ من العرب من يختار التنوين إذا كان مع الجحد من ذلك قولهم : ما هو بتاركِ حقِّهِ ، وهو غيرُ تاركِ حقِّهِ ، لا يكادون يتركون التنوين ، وتركه كثير جائز ، وينشدون قول أبي الأسود(٥) (ت٦٩هـ) :

**فألفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتَبٍ     ولا ذاكرِ اللهَ إلاّ قليلا**

(١) ينظر : الكتاب : ١٦٨/١ ، ومعجم شواهد اللغة : ٧٩/٤ .
(٢) ينظر : الكتاب : ١٦٥/١ ، ١٦٦ ، ١٦٨ .
(٣) ينظر : الجمل : ٩٨ – ٩٩ .
(٤) ينظر : همع الهوامع : ٨٣/٣ .
(٥) ديوانه : ٥٤ .

فمن حذف النون ونصب قال : النيّة التنوين مع الجحد ، ولكن أُسقِطَت النون للساكن لقيها وأعملت معناها ، ومن خفض أضاف(١) .

أمّا أبو حيان الأندلسي فقد رجّح أولوية الإضافة ، إذ ذكر أنّه إذا جاز إعماله فهو أحسن من الإضافة نصَّ على ذلك سيبويه ، وقال الكسائي : هما سواء ، واختارَ أبو حيان الإضافة بدليل أنّ الأصل في الأسماء إذا تعلّق أحدها بالآخر الإضافة ، والعمل إنّما كان من جهة الشبه بالمضارع ، فالحمل على الأصل أولى ، وهو الإضافة(٢) .

وقد أشار الدكتور فاضل السامرائي إلى الفرق بين الإضافة والنصب من أنّ النصب دلالته قطعية ، إذ هو لا يدلّ إلاّ على الحال أو الاستقبال ، أمّا الإضافة فدلالتها احتمالية فهي تحتمل :

١- المضي كقوله تعالى :﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر : ١] .

٢- الحال والاستقبال كقوله تعالى :﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران : ٩] .

٣- الدلالة على الاستمرار كقوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾ [الأنعام : ٩٥ – ٩٦] .

٤- إنّ الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل بخلاف النصب ، فإنّه يفيد الدلالة على الحدث(٣) .

## المبحث الثالث
## اسم الفعل

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٢٠٢/٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ١٤٠/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٤/٣ .

(٣) ينظر : معاني النحو : ١٥٠/٣ .

**أولاً : اسم الفعل**

**- علة الاختيار في إعراب ( وراءَكُم ) اسم فعل :**

في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الحديد : ١٣] .

ذهب العكبري إلى أنّ " (وراءَكم) اسم فعل فيه ضمير فاعل ، أي : ارجعوا ارجعوا ، وليس بظرف لقلة فائدته ؛ لأنّ الرجوع لا يكون إلاّ إلى وراء "(١) .

قال ابن عطية الأندلسي : " وقوله : (وراءكم) ... أنّه لا موضعَ له من الإعراب ، وأنّه كما لو قال : ارجعوا ارجعوا ، وأنّه على نحو قول أبي الأسود الدؤلي للسائل : وراءَكَ أوسع لك(٢) "(٣) .

أمّا السمين الحلبي فقد خالف العكبري ، إذ ذكر أنّ قوله (وراءكم) فيه وجهان :

**أحدهما** : وهو الظاهر أنّه منصوب بـ (ارجعوا) على معنى : ارجعوا إلى الموقف ، إلى حيث أُعطينا هذا النور فالتمسوه هناك ممن نقتبس ، أو ارجعوا إلى الدنيا فالتمسوا نورًا بتحصيل سببه وهو الإيمان ، أو فارجعوا خائبين وتَنَحَّوا عنا فالتمسوا نورًا آخر ، فلا سبيل لكم إلى هذا النور .

**والآخر** : أنّ (وراءكم) اسمٌ للفعل فيه ضمير فاعل ، أي : ارجعوا ارجعوا قال أبو البقاء ومنع أن يكون ظرفًا لـ (ارجعوا) ؛ لقلة فائدته ؛ لأنّ الرجوع لا يكون إلاّ إلى وراء ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ الفائدة جليلة كما تقدّم شرحها(٤) .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٠٨ .

(٢) مجمع الأمثال : ٣٧٠/٢ .

(٣) المحرر الوجيز : ٢٦٢/٥ .

(٤) ينظر : الدر المصون : ٢٤٤/١٠ .

وذهب محيي الدين درويش إلى أنّ (وراءكم) ظرف مكان منصوب متعلق بـ (ارجعوا) ، وهذا من الاستهزاء والتهكم بهم كما استهزؤوا بالمؤمنين في الدنيا حين قالوا : آمنا وليسوا بمؤمنين[١] .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه العكبري هو الأقرب للصواب ؛ لسببين :

**الأول** : أنّ ظرف المكان إذا أُخبر به عن أسماء الأعيان وعن أسماء الأحداث كقولك : زيدٌ خلفَكَ ، والقتال خلفَكَ تمت به الفائدة ؛ لأنّ الشخص إذا وُجِدَ في مكان لم يوجدْ في ذلك الوقت وفي تلك الحال في مكان آخر ، وكذلك الحدث ؛ لأنّ وجود الحدث في مكان يدلّ على حصوله فيه من دون غيره من الأمكنة ، وهذا غير متحقق في الآية[٢] .

**والآخر** : أنّ معاني أسماء الأفعال أبلغ وأكثر توكيدًا من معاني الأفعال ، وسياق الآية فيه توكيدٌ .

(١) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ١٤٥/٢٨ – ١٤٧ .

(٢) ينظر : البيان في شرح اللمع : ١١٠ .

# الفَصْلُ الرَّابِعُ

## مُتعلِّقات الجملة

**المبحث الأول : المنصوبات**

**المبحث الثاني : المجرورات**

**المبحث الثالث : التوابع**

**المبحث الرابع : الأساليب**

# الفصل الرابع
# متعلقات الجملة

**مقدمة**

قبل الشروع في موضوعات هذا الفصل لا بدَّ من تقديم شيء يسير عن التعلّق في الجمل والتراكيب ، فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أنّ التعلّق : هو الارتباط المعنوي سواء كان ذلك في الجار والمجرور والظرف ، أو في غيرها مما يقتضي الارتباط ، ومعنى ذلك أن يكون الارتباط بما فيه صحة المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ﴾ [المائدة : ٣] ، فارتباط (من دينكم) بـ (يَئِسَ) لا بـ (كفروا) ؛ لأنّ المعنى يكون على هذا : كفروا من دينكم ، ولا معنى له ، والمراد : يئسوا من دينكم .

والتعلّق أو الارتباط ليس مختصًا بالجار والمجرور والظرف وإن كان النحاة لا يذكرونه في غيرهما ، بل هو جارٍ في كثير من التعبيرات في الجملة العربية ؛ لأنه لا بدَّ من ارتباط بين الكلمات أحيانًا ؛ ليتضح المعنى المقصود ، ومثال ذلك قوله تعالى :﴿وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [الرعد : ٢٢] ، فـ (سرًّا وعلانيةً) مفعولان مطلقان ، أو حالان وهما متعلقان بـ (أنفقوا) لا بـ (رزقناهم) ؛ لأنّ المعنى على ذلك يكون : رزقناهم سرًّا وعلانيةً ، وليس هو المراد بل المراد أنّهم ينفقون سرًّا وعلانيةً ، والنحاة يسمون هذا المتعلق به عاملاً فيقولون : إنّ العامل في (سرًّا وعلانيةً) هو (ينفقون)[1] .

تقسم الموضوعات في هذا الفصل على أربعة مباحث ، في كلّ مبحث عدّة مسائل :

## المبحث الأول
## المنصوبات

---

(١) ينظر : معاني النحو : ٩٨/٣ – ٩٩ .

أولاً : المفعول به

١- علة الاختيار في حذف ناصب المفعول به :

في قول رسول الله ﴿ﷺ﴾ : (... يا أبا ذرٍّ كيف تصنع إن أُخرجت من المدينة ؟ قلت : السَعَة والدَّعة ، أنطلق فأكون حمامة من حمام مكة ، قال : كيف تصنع إن أُخرجت من مكة ؟ قلت : إلى السعة والدّعة ...)(١) .

ذهب العكبري إلى أنّ (السَّعة) مفعول به ، وذكر أنّ هذا جيّد ؛ لأنّه جواب قوله : (كيف تصنع) ، فكأنّه قال : أصنعُ السعة والدعة ، ثمّ قال : والدليل على النصب في تمام الحديث حيث قال له : كيف تصنع ؟ فقال : إلى السعة والدعة ، فكأنّه قال : اذهب إلى السّعة ، وهذا إعمال الفعل أيضًا إلاّ أنّه عدّاه بحرف الجرّ(٢) .

ويُفهم من اختيار العكبري النصبَ أنّ النحاة جعلوا للمفعول به أحكامًا منها : أنّه يجوز حذف فعله لدليل دلّ عليه نحو : (مَنْ ضربت ؟) فتقول : زيدًا ، والتقدير : (ضربتُ زيدًا) ، ونحو قوله تعالى :﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ [النحل : ٣٠] قالوا : خيرًا ، أي : أنزل خيرًا .

وقد أشار النحاة إلى هذه العلة ، إذ ذكر ابن يعيش أنّ قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ ، وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، جاز وكان كالتأكيد وإن لم يُؤتَ به فللاستغناء عنه ؛ فلذلك يجوز حذف العامل(٣) .

وذكر السيوطي أنّه " يجوز حذف ناصب المفعول به قياسًا لقرينة لفظية أو معنوية نحو : (زيدًا) لمن قال : مَنْ ضربتَ ؟ أي : ضربت ، ولمن شرع في إعطاء ، أي أعطِ ... و(مكةَ) لمن تأهب للحج ، أي : تريد أو أراد ... ومعنى كونه قياسًا

---

(١) ينظر : جامع المسانيد : ١٩٢/٢ .

(٢) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ١٥٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٣١٠/١ .

أنّـه لا يقتصـر فيـه علـى مورد السـماع ، ومنـه قولـه تعـالى :﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرًا﴾ ، أي : أنزل ، و﴿بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة : ١٣٥] ، أي : نتبع "[١] .

٢- علة اختيار نصب ( أربعين ) مفعولاً به ثانيًا :

في قوله تعالى :﴿ وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةً ...﴾ [البقرة : ٥١] .

وجّـه العكبري إعراب (أربعين) مفعولاً بـه ثانيًـا ، وفـي الكـلام حـذف تقديره : (تمام أربعين) ، ولا يجوز أن تكون ظرفًا ، إذ ليس المعنى : وَعَدَهُ في أربعين[٢] .

ويُفهـم مـن اختيـار العكبـري لإعرابـه (أربعـين) مفعـولاً ثانيًـا ولـيس ظرفًـا أنّ الظـرف يكـون متضـمنًا معنـى (فـي) فـي حـالاتٍ ، فلـو قلنـا : (أُعطيتُ زيـدًا درهمًـا الساعةَ) نجد أنّ الساعة نُصِبَت على الظرفية ؛ لأنّ الفعل (أعطى) الذي تعدّى إلى مفعولين قد استوفاهما وهمـا : (زيـدًا) و (درهمًـا) ، أمّـا فـي الآيـة فـإنّ الفعل (وعد) يجب أن ينصب مفعولين فـ (موسى) الأول ، والثاني محذوف تقديره : (تمام) ؛ لأنّـه لم يتضمن المعنى .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة فوجدتُ أنّ معظم المفسرين ذهبوا إلـى أنّها (مفعول ثانٍ) ، إذ ذكر الأخفش أنّ (أربعين) نُصِبَت علـى المفعول الثاني وفـي الكلام حذف ، والتقدير : وإذا واعدنا موسى تمامَ أربعين ليلـة ، كما قال الله تعالى :﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢] ، والأربعون كلّها داخلة في الميعاد ، ولا يجوز أن تكون منصوبة على الظرفية ؛ لفساد المعنى ، إذ ليس وعده في أربعين ليلة[٣] .

ثانيًا : الاشتغال

- علة الاختيار في نصب ( أربعًا ) مفعولاً به :

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ١٨/٣ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤١ ، وحجـة القراءات : ٩٦/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٣ ، والكشـف : ٢٣٩/١ ، وتفسـير القرطبـي : ٩٩/٢ ، والـدر المصـون : ٣٥٣/١ ، وإعراب القرآن (درويش) : ٩٥/١ ، والجدول في إعراب القرآن : ١٢٧/١ .

في قول رسول الله ﴿ﷺ﴾ : (أربعًا فرضهنّ الله ﴿عَجَلّ﴾ في الإسلام فمن جاء بثلاث لم يغنِ عنه شيئًا حتى يأتي بهنّ جميعًا : الصلاة ، والزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت)(١) .

ذهب العكبري إلى أنّ " (أربعًا) مفعول به والتقدير : فرض الله أربعًا ، فأضمر الفعل الأول ؛ لدلالة الفعل الثاني عليه كقوله تعالى :﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس : ٣٩] ، ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ ﴾ [الإسراء : ١٣] ، ولو رفع على الابتداء جاز على ضَعْف ؛ لأنّه نكرة وليس في الكلام ما يصح أن يقدر مبتدأ ليكون (أربع) خبرًا عنه "(٢) .

ويبدو من اختيار العكبري للنصب أنّ الفعل الموجود في الجملة وصل إلى عامله بنفسه ، أي (متعدٍ) كما في قولنا : (زيدًا ضربته) ، والتقدير : ضربتُ زيدًا ضربته ، ولا يحتاج إلى تقدير فعل مغاير للجملة ؛ لأنّ الفعل ليس (لازمًا) ليحتاجَ إلى تقدير فعل آخر موافق في المعنى من دون اللفظ كقولنا : (زيدًا مررتُ به) ، والتقدير : جاوزتُ زيدًا مررتُ به .

وقد اختلف النحاة في إعراب الاسم الواقع بعد الفعل على رأيين :

**الأول** : ذهب البصريون إلى أنّ قوله (زيدًا ضربته) منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربتُ زيدًا ضربته .

واحتجوا بأنّه منصوب بفعل مقدر ؛ لأنّ الذي ظهر فيه دلالة عليه ، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخرًا ، وقبله ما يدلّ عليه(٣) .

**والآخر** : ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالفعل الواقع بعد الهاء ، وهذا الرأي منسوب للكسائي ، وقد احتجوا بأنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ؛ لأنّ المَكْنيّ – الذي هو الهاء العائدة – هو الأول في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوبًا

---

(١) مسند أحمد : ٣١٩/٧ ، وفيه (أربعٌ) ، وينظر : جامع المسانيد : ٤٣٧/٢ .

(٢) إعراب الحديث النبوي : ١٩٩ .

(٣) ينظر : الإنصاف (مسألة ١٢) : ٧٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٧٦/١ ، وأوضح المسالك : ١٧٠/٢ – ١٧١ .

به ، كما قالوا : (أكرمتُ أباك زيدًا) ، و (ضربتُ أخاك عمرًا) ، وقد رمى الأنباري هذا الرأي بالفساد ؛ لأنّ انتصاب (زيد) في قولهم : (أكرمتُ أباك زيدًا) على البدل ، إذ لا يجوز أن يكون البدل إلاّ متأخرًا على المبدل منه ، وأمّا ها هنا فقد تقدّم (زيد) على الهاء(١) .

وقال الفراء : " الرفع في قوله تعالى : (والقمر قدّرناه منازل) أعجب إليّ من النصب ؛ لأنّه قال : (وآيةٌ لهم الليل) ثمّ جعل الشمس والقمر مُتبعين لليل وهما في مذهبه آيات مثله ، ومن نصب أراد : وقدّرنا القمرَ منازل ، كما فعلنا بالشمس فردّه على الهاء من الشمس في المعنى ، لا أنّه أوقع عليه ما أوقع على الشمس "(٢) .

وذكر الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) أنّ الاسم المتقدم والضمير منصوبان بالفعل ؛ لأنّهما في المعنى لشيء واحد(٣) .

وذهب مصطفى الغلاييني(٤) ، ومحيي الدين درويش(٥) إلى إعراب الاسم المتقدم بالرفع على الابتداء أفضل من النصب ؛ لأنّ الفعل هنا اشتغل عن العمل في ضميره (الهاء) .

ثالثًا : المفعول له

- علة الاختيار في منع نصب ( تذكرةً ) مفعولاً له :

في قوله تعالى :﴿ طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ﴾ [طه : ١ – ٣] .

وجّه العكبري إعراب (تذكرةً) على أنّها " استثناء منقطع ، أي : لكن أنزلنا تذكرةً ، أي : للتذكرة ، وقيل : هو مصدر ، أي : لكن ذكّرنا به تذكرةً ، ولا يجوز أن تكون (تذكرةً) مفعولاً له (لأنزلنا) المذكورة ؛ لأنّها قد تعدّت إلى مفعولٍ له وهو

---

(١) ينظر : الإنصاف (مسألة ١٢) : ٧٧ .

(٢) معاني القرآن : ٣٧٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح التصريح : ٤٤٢/١ .

(٤) ينظر : جامع الدروس العربية : ١٧/٣ – ١٨ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ٣٣١/١٥ .

(لتشقى) فلا تتعدّى إلى آخر من جنسِهِ ، ولا يصح أن يعمل فيها (لتشقى) ؛ لفساد المعنى "[١] .

ويُفهم من علة اختيار المنع أمرين : الأول : علة نحوية ، إذ لا يجوز أن تجعل للفعل (أنزل) مفعولين لأجله وهما : (لتشقى) و (تذكرة) ، والثاني : علة معنوية ، إذ لا يجوز أن تكون (تذكرة) مفعولاً لأجله ، والعامل فيه (تشقى) بل أن يكون كلّ واحد منهما موجّهًا إلى معمول من غير فساد في المعنى .

وقد تعددت آراء العلماء في نصب (تذكرة) على عدّة أوجه أخرى :

**الرأي الأول** : ذهب الأخفش[٢] ، والزجاج[٣] ، وابن عطية[٤] إلى أنّها بدل من محل (لتشقى) ، أي : (ما أنزلناه إلاّ تذكرة) ، وقد استبعد هذا الرأي أبو جعفر النحاس[٥] ، وأنكره الفارسي وردَّهُ ، إذ ذكر أنّ التذكرة ليست بشقاء ، ولا بدلاً من (لتشقى) ولا مفعولاً لأجله ، وإنّما هو منصوب على المصدرية ، أي : أنزلناه لتذكّر به تذكرةً[٦] .

وقد أوضح الزمخشري هذا الرأي ، إذ ذكر أنّك لو قلت : هل يجوز أن يكون (تذكرة) بدلاً من محلِّ (لتشقى) ؟ قلت : لا ؛ لاختلاف الجنسين ولكنّها نُصِبَت على الاستثناء المنقطع الذي (إلاّ) فيه بمعنى (لكن)[٧] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٨٨٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٢/٤٤٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥٧٧ ، والكشاف : ٤/٦٥ ، وتفسير القرطبي : ١٤/١٤ ، والدر المصون : ٨/٨ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ١١/٦٣ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ٥٧٧ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٤/٦٥ – ٦٦ ، وتفسير القرطبي : ١٤/١٤ ، والدر المصون : ٨/٨ – ٩ ، وإعراب القرآن وبيانه : ١٦/٦٥٧ .

(٧) ينظر : الكشاف : ٤/٦٥ – ٦٦ .

قال السمين الحلبي : " ويعني باختلاف الجنسين أن نَصْبَةَ (تذكرةً) نصبةٌ صحيحةٌ ليست بعارضة ، والنصبةُ التي تكون في (لتشقى) بعد نزع الخافض نصبةٌ عارضة ، والذي تقول : إنّه ليس له محلٌ البتة فيتوهم البدل منه "[(١)] .

**الرأي الثاني** : على أنّه مفعولٌ لأجله ، والعامل فيه فعل الإنزال ، وكذلك (تشقى) علةٌ له أيضًا ، ووجب مجيء الأول مع اللام ؛ لأنّه ليس بفاعل الفعل المُعلّل ففاتته شريطة الانتصاب على المفعولية ، وعلى هذا جرى غالب المفسرين[(٢)] .

**الرأي الثالث** : أنّه مفعولٌ لأجله أيضًا ، ولكن العامل فيه (لتشقى) ويكون المعنى : إنَّا أنزلنا عليك القرآن لتحمل متاعب التبليغ ، ومقاولة العُتاة من أعداء الإسلام ومقاتلتهم ، وغير ذلك من أنواع المشاقّ وتكاليف النبوة ، وما أنزلنا عليك المتعب الشاقّ إلاّ ليكون تذكرة ، وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون حالاً أيضًا ، أي مُذَكِّرًا لمن يخشى[(٣)] .

رابعًا : المفعول فيه ( الظرف )
- علة اختيار نصب الظرف على المعنى :

في قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍ ... ﴾ [البقرة : ١٨٣ – ١٨٤] .

وجّه العكبري إعراب قوله تعالى : (أيامًا) على أنّه مفعول فيه (ظرف) والوجه في ذلك أن يكون العامل في (أيام) محذوفًا تقديره : صوموا أيامًا ؛ لأنّ الظرف يعمل في المعنى[(٤)] .

---

(١) الدر المصون : ٩/٨ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥٧٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٩٥ ، والكشاف : ٦٦/٤ ، والدر المصون : ٩/٨ ، وإعراب القرآن وبيانه : ٦٥٧/٦ ، والجدول في إعراب القرآن : ٣٤٥/١٦ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٦٧/٤ ، والدر المصون : ٩/٨ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٥٠ .

والظاهر أنّ العكبري في اختياره للنصب على الظرفية اعتمد على المعنى الذي يتفق مع السياق القرآني للآية ؛ لأنّ الصيام يكون في أيام معدودات .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة فكان لهم أربعة أوجه :

**الوجه الأول** : ذهب الفراء إلى أنّ قوله تعالى : " (أيامًا معدودات) نصبت على أنّ كلّ ما لم تسمّ فاعله إذا كان فيهما اسمان أحدهما غير صاحبه رفعتَ واحدًا ونصبتَ الآخر ، كما تقول : أُعطي عبدُ الله المالَ ، ولا تبالِ أكان المنصوب معرفة أو نكرة ، فإن كان الآخر نعتًا للأول وكانا ظاهرين رفعتهما جميعًا فقلت : ضرب عبدُ الله الظريف ، رفعته ؛ لأنّه عبد الله ، وإن كان نكرة نصبته فقلت : ضرب عبد الله راكبًا ومظلومًا وماشيًا وراكبًا "(١) ، أي أنّه جعله منصوبًا مفعولَ ما لم يُسمّ فاعله نحو : أُعطِيَ زيدٌ المالَ ، ويُشار إلى هذا الاسم المنصوب عند الكوفيين بمصطلح (خبر ما لم يُسمَّ فاعله)(٢) .

**الوجه الثاني** : قال الأخفش الأوسط : " (أيامًا) أي : كُتِبَ الصيام أيامًا ؛ لأنّك شغلت الفعل بـ (الصيام) حتى صار هو يقوم مقام الفاعل ، وصارت (الأيام) كأنّك قد ذكرت من فعل بها "(٣) ، ومعنى ذلك أنّه نصب (أيامًا) بالصيام ، أي : كُتِبَ عليكم أن تصوموا أيّامًا معدودات .

وإلى هذا ذهب الزجاج قائلاً : " نصب (أيامًا) على ضربين : أجودهما : أن تكون على الظرف كأنّه كتب عليكم الصيام في هذه الأيام ، والعامل فيه الصيام كأنّ المعنى : كُتِبَ عليكم أن تصوموا أيامًا معدودات "(٤) ، وهذا ما اختاره النحاس(٥) ، ومكي القيسي(٦) ، ومن المحدثين محمود صافي(٧) .

---

(١) معاني القرآن : ١١٢/١ .

(٢) ينظر : نحو أبي بكر بن الأنباري الكوفيّ في كتبه : ١٦٩ .

(٣) معاني القرآن : ١٦٩/١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٢/١ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ٧٩ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦١ .

(٧) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : ٣٦٧/٢ .

**الوجـه الثالـث** : " أنّـه منصوب بالصيام ، ونَظَّرهُ بقولك : نَوَيتُ الخروجَ يوم الجمعة "(١) ، وهذا رأي الزمخشري .

وردَّ السمين الحلبي على ذلك قائلاً : " وهذا ليس بشيء ؛ لأنّه يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهو قوله : (كما كُتِبَ) ؛ لأنّه ليس معمولاً للمصدر على أيِّ تقدير قدّرته ، فإن قيل : بجعل (كما كتب) صفة للصيام ، وذلك على رأي من يجيز وصف المعرَّف بال الجنسية بما يجري مجرى النكرة فلا يكون أجنبيًا ، قيل : يلزم من ذلك وصف المصدر قبل ذكر معموله وهو ممتنع "(٢) .

**الوجـه الرابـع** : أنّ (أيامًا) منصوب بتقدير فعل ، وتقديره : صوموا أيامًا معدودات ، فحذف صوموا لدلالة (كُتِبَ عليكم الصيام) عليه ، وهذا رأي أبي البركات الأنباري(٣) ، واختاره العكبري ، وتبعه السمين الحلبي(٤) .

ويبدو بعد هذا العرض أنّ النصب على الظرفية أجود من النصب على المفعول به ؛ لأنّ (الكاف) في (كما) وصفٌ لمصدر محذوف ، والمصدر إذا وُصِفَ لم يعمل ، وهذا رأي العكبري(٥) ، وكذلك لا يجوز أن ينصب (أيامًا) بالصيام ؛ لما يؤدي إليه من الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي وهو قوله تعالى : (كما كُتِبَ) .

خامسًا : المفعول معه

- علة الاختيار في منع عطف الاسم الصريح على الضمير :

في قول رسول الله محمد ﷺ : (بُعِثْتُ أنا والساعةَ كهاتين وأشار بالوسطى والسّبابة)(٦) .

وجّه العكبري إعراب (الساعةَ) على أنّه مفعول معه أي أنّه " لا يجوز فيه إلاّ النصب ، والواو فيه بمعنى مع ولو رفع لفسد المعنى ؛ لأنّه كان يكون تقديره : بُعِثْتُ

---

(١) الكشاف : ٣٧٩/١ .

(٢) الدر المصون : ٢٦٩/٢ .

(٣) البيان في غريب القرآن : ١٤٢/١ .

(٤) ينظر : الدر المصون : ٢٦٨/٢ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٤٩ .

(٦) جامع المسانيد : ٢٠٥/١ .

أنا وبُعِثتِ الساعةُ ، وهذا فاسد في المعنى ، إذ لا يقال : بعثت الساعة ، ولا في الوقوع ؛ لأنّها لم توجد بعدُ "[١] .

والظاهر من اختيار العكبري النصبَ على المعية ومنعه العطفَ أنّ العطف على نية تكرير العامل ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه لفظًا ومعنًى ، فحين نقول : (سار محمدٌ والنهر) فإن قدرت الواو عاطفة يكون المعنى : سار محمدٌ وسار النهر ، وهذا ظاهر الفساد ؛ ولذلك نلاحظ أنّ معنى بُعِثتُ ولفظها لا يستوي مع الساعة ولفظها ؛ فلذلك رجّح العكبري النصب وأراهُ صائبًا .

وقد اختلف النحاة في نصب المفعول معه على مذهبين : فذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وعدّ سيبويه (الواو) واو المعية وليست بعاطفة ؛ لأنّ عطف الاسم الصريح على الضمير قبيح ، ولكنّه جائز[٢] .

وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على الصرف ، وذلك نحو قولهم : (استوى الماءُ والخشبة)[٣] ، واستدلوا على ذلك أنّه لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : (استوى الماء ، واستوت الخشبة) ؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الصرف[٤] .

وذهب الزجاج إلى أنّه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : (ولابسَ الخشبة) وما أشبه ذلك ؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[٥] .

والنصب على الصرف فاسدٌ عند المرادي ؛ لأنّ الخلاف خلاف معنى ، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها[٦] .

سادسًا : الحال

١- علة الاختيار في تضعيف مجيء الحال من المضاف إليه :

---

(١) إعراب الحديث النبوي : ١٢٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٩٨/١ ، والمقتضب : ٢٥/٢ ، والأصول في النحو : ٢٠٩/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٩٨/١ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ١٥٥ ، والإنصاف : ٢٠٦ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٠٠/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٥/١ .

(٦) ينظر : الجنى الداني : ١٥٥ .

في قوله تعالى :﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٥] .

ذهب العكبري في توجيه إعراب (حنيفًا) إلى " أنّها حال من إبراهيم ، والحال من المضاف إليه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ؛ وسبب ذلك أنّ الحال لا بدَّ لها من عامل فيها هو العامل في صاحبها ، ولا يصحّ أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال "(١) .

يُفهم من ذلك أنّ العكبري اختار (حنيفًا) حالاً من إبراهيم ؛ لأنّ المضاف (ملة إبراهيم) جزء مما أُضيف إليه ، ومثله قوله تعالى :﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا ﴾ [الحجر : ٤٧] ، فـ (إخوانًا) حال من المضاف إليه (هم) في (صدورهم) وإنّما جاز ؛ لأنّ المضاف (صدور) جزءٌ مما أُضيف إليه .

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة فالأخفش الصغير منع مجيء الحال من المضاف إليه ، وهذا خطأ لا يجوز أن نقول : (جاءني غلامُ هندٍ مسرعةً) ولكنّه منصوب على (أعني)(٢) ، وذهب إلى المنع أيضًا مكي القيسي(٣) .

أمّا ابن الشجري فذكر أنّ مما جاءت فيه الحال من المضاف إليه في القرآن الكريم قوله تعالى : (قل بل ملّة إبراهيم حنيفًا) قيل : إنّ (حنيفًا) حال من إبراهيم ، وأوجه من ذلك أن تجعله حالاً من (الملّة) وإن خالفها بالتذكير ؛ لأنّ الملة في معنى الدين ، ألا ترى أنّها قد أُبدلت من الدين في قوله ﴿ﷻ﴾ :﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الأنعام : ١٦١] ، فإذا جعلت (حنيفًا) حالاً من الملة فالناصب له هو الناصب للملّة ، والتقدير : بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا ، وإنّما ضَعُفَ مجيء الحال من المضاف إليه ؛ لأنّ العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال(٤) . أمّا

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٠ – ١٢١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٦٧ ، وتفسير القرطبي : ٤١٤/٢ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٥ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢٥/١ – ٢٦ .

الزمخشري فقد جوّز مجيء الحال من المضاف إليه فـ (حنيفًا) حال من المضاف إليه كقولك : رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً[١] .

وقد ذهب أبو علي الفارسي ، وابن كيسان (ت٢٩٩هـ) ، وابن برهان (ت٤٥٦هـ) إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا[٢] ، واستدلوا بشواهد منها قول تأبط شرًّا :

**سَلَبْتَ سِلاحِي بائِسًا وشَتَمتَنِي فيا خيرَ مَسلُوبٍ ويا شرَّ سالِبِ**[٣]

فقد جاء (بائسًا) حال من الياء في (سلاحي) وهي في محلّ جرّ مضاف إليه .

ويبدو بعد هذا العرض لآراء النحاة أنّه يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان له موضع من الإعراب ، نحو : (أعجبني ركوب الفرس مسرجًا)[٤] ، وكذلك إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه ؛ لأنّ الملة هي الدين ، والمُتّبَع إبراهيم .

٢- علة الاختيار في منع مجيء حالين لعامل واحد :

في قوله تعالى :﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة : ١٥] .

وجّه العكبري إعراب " (يعمهون) حال من الهاء والميم في (يمدّهم) و (في طغيانهم) متعلّق بـ (يمدّهم) أيضًا ، وإن شئت بـ (يعمهون) ، ولا يجوز أن تجعلهما حالين من (يمدّهم) ؛ لأنّ العامل الواحد لا يعمل في حالين "[٥] .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة بين مانعٍ ومُجوِّز ، فذهب أبو علي الفارسي إلى عدم جواز تعدد الحال لواحد ، والعامل فيها واحد مُعللاً ذلك أنّه لا يجوز للعامل أن يقتضي مصدرين ، ولا ظرفي زمان ، ولا ظرفي مكان ، فكذلك لا يقتضي حالين[٦] ، وذهب إلى هذا الرأي ابن عصفور في غير موضع[١] إلاّ أنّه استثنى (أفعل) التفضيل فإنّه يعمل في ظرفي الزمان وظرفي المكان لذي واحد .

---

(١) ينظر : الكشاف : ٣٣٤/١ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٢٣٥/٢ – ٢٣٦ .

(٣) ديوان تأبّط شرًّا وأخباره : ٣٠٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف : ١٥٨٠ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٣١ .

(٦) ينظر : الإيضاح : ١٧٣ ، والبحر المحيط : ٢٠٤/١ .

أمّا ابن جني فإنّه ذهب إلى جواز التعدد في قوله تعالى : (خافضةً رافعةً) [الواقعة : ٣] بالنصب ، أي : (خافضةً رافعةً) وهي قراءة شاذّة رواها أبو عمرو الدوريّ عن اليزيدي[٢] ، قال ابن جني : " وهذا منصوب على الحال ، وقوله : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [الواقعة : ٢] حينئذٍ حال أخرى قبلها ، أي : إذا وقعت الواقعة ، صادقةً الوقعة ، خافضةً ، فهذه ثلاثة أحوال ، أولهنّ الجملة التي هي قوله : (ليس لوقعتها كاذبة) "[٣] .

وهناك طائفة من النحاة أجازوا تعدد الحال وحجتهم في ذلك أنّ الحال مثل الخبر فإنّه يتعدد ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾ [الأعراف : ١٥٠][٤] .

أمّا السيوطي فقد ذهب إلى أنّه لا يُجمع الحالان حتى يصلح انفراد كلّ وصف بالموصوف ، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يُجمعا[٥] .

وأنا أميل إلى ما ذهب إليه ابن يعيش في جواز تعدد الحال ، إذ ذكر أنّه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعدًا ؛ لأنّ الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعدًا ، ولا يجوز ذلك إذا تضاددت الأحوال نحو : (هذا زيدٌ قائمًا قاعدًا)[٦] .

سابعًا : التمييز

- علة الاختيار في منع مجيء التمييز معرفة :

في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٠] .

---

(١) ينظر : المقرّب : ١٤٤/١ .

(٢) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٥٠ .

(٣) المحتسب : ٣٠٧/٢ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٢٠٩/٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٥٤/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٤/٢ ، والبحر المحيط : ٢٠٤/١ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٢٤٣/٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٥٦/٢ .

وجّه العكبري إعراب (نفسه) على " أنّه مفعول (سَفِهَ) ؛ لأنّ معناه : جَهِلَ تقديره : إلاّ من جَهِلَ خلق نفسه أو مصيرها ، وقيل : التقدير : سفّه بالتشديد ، وقيل : التقدير : في نفسه ، وقال الفراء : هو تمييز ، وهو ضعيف ؛ لكونه معرفة "(١) .

وقد اختلف النحاة في مجيء التمييز معرفة على مذهبين :

**المذهب الأول** : مذهب البصريين ومن وافقهم الذين منعوا مجيء التمييز معرفة ، وقد استدلوا على ذلك بأنّ التمييز إذا كان معروفًا كان مخصوصًا ، وإذا كان متكررًا كان شائعًا في نوعه ، والمقصود بيان ما انبهم من الذوات ، وهذا يحصل من لفظ التنكير فلا فائدة في التعريف ، فقد أشبه الحال من حيث إنّه يُبيّن ما قبله ولمّا أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أنّ الحال نكرة(٢) ، وقد اختاره العكبري .

وذهب محيي الدين درويش إلى هذا الرأي وعدَّ مجيء التمييز معرفة شذوذًا ، ولا يجوز حمل القرآن على الشذوذ(٣) .

**المذهب الثاني** : مذهب الكوفيين الذين أجازوا مجيء التمييز معرفةً(٤) ، وذكر الفراء أنّ العرب توقع (سَفِهَ) على (نفسه) وهي معرفة ، وكذلك قوله تعالى :﴿ **بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَا** ﴾ [القصص : ٥٨] وهي من المعرفة كالنكرة ؛ لأنّه مفسّر والمُفسِّر في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضِقت به ذرعًا ، وقوله تعالى :﴿ **فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا** ﴾ [النساء : ٤] فالفعل للذرع ؛ لأنّك تقول : ضاق ذرعي به ، فلمّا جعلت

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١١٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١١٣/٢ ، والمقتضب : ١٧٥/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٠٩/١ – ٢١٠ ، والأصول في النحو : ٢٧٣/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٥ ، والجمل : ٢٤٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٦٧/٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ١٧٤/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٢/٢ ، الارتشاف : ١٦٣٣/٤ ، والمساعد : ٦٦/٢ ، ، وهمع الهوامع : ٢٦٩/٢ .

الضيق مسندًا إليك فقلت : (ضقت) جاء الذرع مفسرًا ؛ لأنّ الضيق فيه كما تقول : هو أوسعكم دارًا ، دخلت الدار لتدلّ على أنّ السعة فيها لا في الرجل(١) .

وقد ضعّف العكبري هذا الرأي ؛ لكونه معرفة(٢) ، ويبدو أنّه يجوز مجيء التمييز معرفة لسببين :

**أحدهما** : أنّه يمكن مجيْؤها إذا كانت المعرفة مفسرة بالنكرة ، وهو ما أشار إليه الفراء .

**والآخر** : أنّ من الأسس المهمة التي اعتمدها النحاة في تقعيدهم للقواعد النحوية (السماع) ؛ لذلك جاء في هذا المعنى أكثر من شاهد ، قال النابغة الذبياني(٣) :

**ونأخذُ بعدَهُ بِذِنَابِ عيشٍ أجبَّ الظَّهْرَ ليس له سنامُ**

وقال الحارث بن ظالم المري(٤) :

**فما قومي بثعْلَبةَ بنِ سعدٍ ولا بِفَزَارةَ الشُّعْرى الرِّقابا**

ولهذا لا يجوز أن نعدَّ مجيء التمييز معرفة من الشذوذ .

ثامنًا : العدد

- علّة الاختيار في ضعف ( سنين ) مضافة :

في قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾ [الكهف : ٢٥] .

ذكر العكبري أنّ " (ثلاثمائة سنين) يُقرأ(٥) بتنوين مائة ، و(سنين) على هذا بدلٌ من ثلاث ، وأجاز قوم أن تكون بدلاً من مائة ؛ لأنّ مائة في معنى مئات ،

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٧٩/١ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٧ .

(٣) ديوانه : ١٠٦ .

(٤) الأغاني : ١١٩/١١ .

(٥) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر ، ينظر : السبعة في القراءات : ٣٨٩ .

ويُقرأ[١] بالإضافة ، وهو ضعيف في الاستعمال ؛ لأنّ مائة تضاف إلى المفرد ، ولكنّه حمل على الأصل ، إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع ، ويُقوّي ذلك أنّ علامة الجمع هنا جَبْرٌ لما دخل السَّنة من الحذف ، فكأنّها تتمة الواحد "[٢] .

واختلف النحاة في تخريج هذه القراءة على عدّة آراء :

**الأول** : ذهب الفراء إلى أنّ قوله تعالى : (ثلاثمائة سنين) مضافة[٣] ، وذكر ابن عقيل أنّ إضافة (مائة) إلى الجمع إضافة قليلة ، ومنها قراءة حمزة والكسائي : (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةِ سنين) بإضافة (مائة) إلى (سنين)[٤] ، فـ (سنين) تمييز للمائة ؛ لشبهها بالعشرة ، إذ هي عشر عشرات كما أنّ تلك عشرة آحاد[٥] .

**الثاني** : أنّ (سنين) بدل من (ثلاث) وهذا رأي الأخفش[٦] ، والمبرد[٧] ، والزجاج[٨] ، والنحاس[٩] ، والفارسي[١٠] ، وابن الحاجب[١١] ، وهو ما ذكره العكبري العكبري .

وذكر ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أنّ (سنين) نصب على البدل من (ثلاثمائة) ، وليس بتمييز في قوله تعالى : (ثلاثمائة سنينَ) ، وكذلك قوله تعالى :﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗا﴾ [الأعراف : ١٦٠] نصب (أسباطًا) على البدل ، وهذا رأي أبي إسحاق

---

(١) وهي قراءة حمزة والكسائي ، ينظر : السبعة في القراءات : ٣٩٠ ، والكشف : ٥٨/٢ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٨٤٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١٣٨/٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٠/٤ .

(٥) ينظر : حاشية الخضري : ٧٧٨/٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن : ٣٩٥/٢ .

(٧) ينظر : المقتضب : ١٦٨/٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٨/٣ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن : ٥٤١ .

(١٠) ينظر : الحجة : ١٣٦/٥ .

(١١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٦١١/١ .

الزجاج[١] ، إذ ذكر أنّه لا يجوز أن يكون تمييزًا ؛ لأنّه لو كان تمييزًا لوجب أن يكون يكون أقلّ ما لبثوا تسعمائة سنة ؛ لأنّ الفسر يكون لكلّ واحد من العدد ، وكلّ واحد سنون وهو جمع ، والجمع أقلّ ما يكون ثلاثة فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة ، وأجاز الفراء[٢] أن يكون (سنين) تمييزًا[٣] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : " قال الزجاج : لو انتصب (سنين) على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ، ووجهه أنّه فُهِمَ أنّ مميّز المائة واحد من مائة كقولك : مائة رجل ، فرجل واحد من المائة ، فلو كان (سنين) تمييزًا لكان واحدًا من ثلاثمائة ، وأقلّ السنين ثلاثة فكان كأنّه قال : ثلاثمائة ثلاث سنين فتكون تسعمائة ، قال المصنف : وهذا يطرد في قوله تعالى : ﴿ **ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمًا** ﴾ فلو كانوا تمييزًا لكانوا سنة وثلاثين على رأيه ... وما ذكره الزجاج غير لازم ؛ وذلك لأنّ الذي ذكره مخصوص بأنْ يكون المميز مفردًا ، أمّا إذا كان جمعًا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعًا في نحو : ثلاثة أثواب "[٤] .

**الثالث** : أنّ (سنين) تمييز نسبه ابن الضائع (ت٦٤٥هـ) إلى الفراء ، إذ قال : " واعلم أنّ هذا – أي من الثلاثة إلى العشرة – والمائة والألف مما يجب تفسيره بجمع مخفوض ، أو مفرد مخفوض ، يجوز أن يثبت فيه التنوين أو النون فينصب مفسرها ، فتقول : ثلاثةٌ أثوابًا ، مائتان عبدًا ، ونحوهما لكن قلّما يجيء هذا إلاّ في ضرورة الشعر ، وعليه أنشدوا[٥] :

**إذا عاشَ الفتى مائتينِ عامًا فقَدْ أَوْدَى المُروءةُ والفَتاءُ**

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٨/٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١٣٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٤/٤ .

(٤) ٣٠٥/٣ .

(٥) البيت للربيع بن ضبع الفزاري ، أو ليزيد بن ضبة ، ينظر : خزانة الأدب : ٣٨١/٧ ، ٣٧٩ ، ومعجم الشواهد العربية : ١٣/١ .

فأثبت النون في (مائتين) ونصب (عامًا) ، وعليه حمل القُرّاء قراءة (ثلاثمائةٍ سنين) بالتنوين ، (سنين) عنده تمييز للمائة "[١] .

والظاهر من نسبة ابن الضائع كأنّ الفراء لم يذكر إلاّ هذا الوجه في تخريج القراءة ، ولكن الفراء قد ذكر أوجهًا أخرى كقراءة كثير من القُرّاء (ثلاثمائةٍ سنين) يريدون : لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة ، فينصبونها بالفعل ، ومن العرب من يضع السنين موضع (سنة) فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف ، ومن نوّن على هذا المعنى يريد الإضافة نصب (سنين) بالتفسير للعدد[٢] .

وفضلاً عن ذكره الرأي الأول فهو لم يرجّح التمييز ؛ لأنّه لم يذكره أولاً ، ولأنّه ذكر أنّ حجة الأخير عن بعض العرب .

**الرابع** : أنّه يجوز أن تكون (سنين) من نعت المائة ، وهو راجع في المعنى إلى ثلاث كما قال عنترة[٣] :

**فيها اثنتانِ وأربعونَ حَلُوبةً  سُودًا كخافية الغراب الأسْحَمِ**

فجعل (سودًا) نعتًا لـ (حلوبة) ، وهو في المعنى نعت لجملة العدد فجائزٌ أن يكون : فلبثوا في كهفهم محمولاً على قوله : سيقولون ثلاثةٌ رابعهم كلبُهُم ، ويقولون لبثوا في كهفهم ، وهذا القول دليله قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْ ﴾ [الكهف : ٢٦][٤] .

وأرى أنّ قراءة الجمهور بالتنوين وانتصاب (سنين) على البدلية من الاسم العدد على رأي من يمنع مجيء تمييز المئة منصوبًا ، أو هو تمييز عند من يجيز ذلك ، وقراءة حمزة والكسائي بإضافة (مئة) إلى (سنين) على أنّها تمييز للمئة وقد جاء تمييز (المئة) جمعًا وهو نادر لكنّه فصيح .

---

(١) شرح الجمل : ٣١٩/٢ – ٣٢٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١٣٨/٢ .

(٣) ديوانه : ١٩٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٨/٣ – ٢٧٩ .

# المبحث الثاني
# المجرورات

## ١- علّة الاختيار في حمل ( الباء ) على المعنى :

في قوله تعالى :﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [الإنسان : ٦] .

ذكر العكبري عدّة توجيهات للباء في قوله (يشرب بها) : " فقيل : الباء زائدة ، وقيل : هي بمعنى (مِنْ) ، وقيل : هو حال ، أي : يشرب ممزوجًا بها ، والأوْلى أن يكون محمولاً على المعنى ، والمعنى : يلتذُّ بها "(١) .

ويبدو أنّ العكبري في اختياره حمل (الباء) على التضمين ، أي ضمنها المعنى كما في قوله : (شَرِبنَ) – الآتي – أي (روينَ) ويصحّ ذلك في يشرب بها ونحوه . وكان للنحاة في هذه المسألة آراء مختلفة :

**الرأي الأول** : أنّها تكون للتبعيض بمعنى (مِنْ) ، وهو مذهب بعض أصحاب الشافعي(٢) ، والأصمعي(٣) ، والجرجاني(٤) ، وابن الشجري(٥) ، وابن مالك(٦) ، وابن وابن هشام(٧) ، ونُسِبَ إلى الكوفيين(١) .

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٥٨ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن الضائع (أطروحة دكتوراه) : ١٦٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١٥٣/٣ ، والارتشاف : ١٦٩٥ .

(٤) ينظر : العوامل المائة : ١٦٢ .

(٥) ينظر : أمالي الشجري : ٦١٣/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٨٠٧/٢ ، وشرح التسهيل : ١٥٢/٢ .

(٧) ينظر : أوضح المسالك : ٣٧/٣ .

وقد استدلوا على ذلك بالسماع ، قال تعالى:﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة : ٦] ، أي : مسح بعض الرأس ، وقال أبو ذؤيب الهذلي(٢) :

**شَرِبنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ      متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنّ نئيجُ**

وقول عنترة في معلقته :

**شَرِبتْ بماءِ الدُّحْرُضين فأصبحتْ      زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِيَاضِ الدَّيْلَمِ(٣)**

**والرأي الثاني** : أنّها تكون للإلصاق ، إذ ذكر الزمخشري أنّك لو قلت : لِمَ وصل فعل الشرب بحرف الابتداء أولاً وبحرف الإلصاق أخيرًا ؟ قلت : لأنّ الكأس مبدأ شربهم وأوّل غايته ، وأمّا العين فيُمزَجُ فيها شرابهم ، فكأنّ المعنى : يشربُ عباد الله بها الخمرَ ، كقولك : شربتُ الماءَ بالعسل(٤) .

**والرأي الثالث** : (بها) متعلق بـ (يشرب) لتضمينه معنى (يلتذّ) أو (يرتوي) ، أو من غير تضمين إذا كان الضمير يعود على الكأس ، أو هو متعلّق بحال من (عينًا) إذا كانت علمًا بذاتها ، وبعض المفسرين جعلوا (الباء) زائدة(٥) ، أي يشربها مستدلين بإحدى القراءات بتعدية الفعل إلى الضمير بنفسه(٦) .

وأميل إلى الرأي الأول ؛ لما استدلوا به النحاة على السماع ، وكذلك لما ذهب إليه جمهور الكوفيين إلى أنّه يمكن نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض ، فقد تأتي (الباء) بمعنى (عن) كقوله تعالى :﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج : ١] وقد تأتي بمعنى (مِنْ) كقوله تعالى :﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾(٧) .

٢- علة الاختيار في منع إضافة الشيء إلى نفسِهِ :

---

(١) ينظر : الارتشاف : ١٦٩٦ ، ومغني اللبيب : ٩٢/١ .

(٢) ينظر : ديوان الهذليين : ٥١/١ .

(٣) ديوانه : ٢٠١ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٢٧٦/٦ .

(٥) وهي قراءة ابن أبي عبلة ، ينظر : البحر المحيط : ٣٩٥/٨ ، والمحرر الوجيز : ٤١٠/٥ .

(٦) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : ١٨٤/٢٩ .

(٧) ينظر : معاني النحو : ٦/٣ .

في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [القصص : ٤٤] .

ذكر العكبري أنّ قوله تعالى : (بجانب الغربي) : " أصله أن يكون صفة ، أي بالجانب الغربي ، ولكن حُوِّل من ذلك وجُعِلَ صفةً لمحذوف ضرورة امتناع إضافة الموصوف إلى الصفة ، إذ كانت هي الموصوف في المعنى ، وإضافة الشيء إلى نفسِهِ خطأ ، والتقدير : جانب المكان الغربي "(١) .

ويتبيّن أنّ العكبري ذهب إلى المنع ؛ لأنّه لا يجوز تخصيص الشيء أو يتعرف بنفسِهِ ، فلا بدَّ من كونِهِ غيره ، ولا يضاف الاسم لما اتّحد به المعنى كالمترادفين ، أو الموصوف وصفته فلا يقال : (قمحُ بُرّ) ولا (رجل قائم) وإنّما ظاهره إضافة الموصوف إلى الصفة ، وبعد استقرائي لآراء النحاة في هذه المسألة وجدتهم انقسموا على قسمين :

**الرأي الأول :** أنّهم منعوا إضافة الشيء إلى نفسِهِ مطلقًا ، وما كان ظاهره فإنّه يجب أن يُحمل على التأويل ، وحجتهم في ذلك أنّ الغرض من الإضافة التخصيص ، والشيء لا يخصص نفسه ، ولو كان كذلك لكان كلّ شيءٍ مخصصًا وقد ذهب إلى هذا الرأي الأخفش(٢) ، وابن السراج(٣) ، والفارسي(٤) ، والجرجاني(٥) ، والجرجاني(٥) ، وابن يعيش(٦) ، وابن الحاجب(٧) ، وأبو حيان(٨) ، وغيرهم(٩) .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١٠٢٢ .
(٢) ينظر : خزانة الأدب : ١١٨/١ .
(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٨/٢ .
(٤) ينظر : الإيضاح : ٢١٣ .
(٥) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٠٠ .
(٦) ينظر : شرح المفصل : ١٩/٣ .
(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤١٤/١ – ٤١٥ .
(٨) ينظر : الارتشاف : ١٨٠٦ .
(٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٦٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٢٣/٢ ، وشرح الأشموني : ٦/٢ .

**الـرأي الآخـر** : وهـو رأي الكـوفيين ، ومـن وافقهـم(١) ، فقـد أجـازوا ذلـك إذا اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل ، واستدلوا على ذلك بالسماع في ما ورد في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌ ﴾ [يوسـف : ١٠٩] ، وقولـه تعـالى :﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴾ [الواقعـة : ٩٥] ، وقولـه تعـالى :﴿ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] وغيرهـا من الآيات ، وأمّا الشواهد الشعرية فكثيرة منها قول النمر بن تولب(٢) :

**سُقيَّةٌ بينَ أنهـارٍ عِذَابٍ وزَرْعٍ نابتٍ وكُرومِ جَفْنِ**

وقول زياد بن زيد العُذريّ(٣) :

**فلستُ أُبالي بعدَ يومٍ مُطرقٍ حُتُوفَ المنايا أكثرتْ أو أقلّتِ**

وقول الآخر(٤) :

**لم يَبقَ من زَغبٍ طارَ الشتاءُ به علـى قَرَا ظَهْرِهِ إلاّ سماليلُ**

وأميـل إلـى مـن يـرى أنّ الاسـمين المتـرادفين علـى حقيقـة واحـدة لا يصـيران غَيرَين بإضافة أحدهما إلى الآخر ، أمّا ما كان متّحدًا في اللفظ من دون المعنى كـ (ابن الابن) ، و (أب الأب) فذلك صحيحٌ وسائغٌ(٥) .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/٣٣٠ ، والارتشاف : ١٨٠٧ ، وشرح التسهيل : ٣/٢٢٥ ، ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٢٤٥ .

(٢) ديوانه : ١٣٢ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ١١/١٦٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣/٢٣٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٩٢٣ .

# المبحث الثالث
# التوابع

١- الصفة

- علّة الاختيار في رفع ( يَرِثني ) صفةً لوليّ :

في قوله تعالى :﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ [مريم : ٥ – ٦] .

ذكر العكبري إعراب قوله تعالى : " (يرثني) يُقرأ[١] بالجزم فيهما على الجواب ، أي : إنْ يَهَبْ يَرِث ، وبالرفع على أنّه صفة لوليّ ، وهو أقوى من الأول ؛ لأنّ سأل وليًّا هذه صفته ، والجزم لا يحصل بهذا المعنى "[٢] .

وأرى اختياره الرفع على الصفة أقوى ؛ لأنّ الفعل في (يرثني) لم يرتبط بالجواب بل هو جملة فعلية ، والجمل وأشباه الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال .

وكان للنحاة في هذا التوجيه ثلاثة آراء :

**الأول** : هو الرفع على أنّها صفة لـ (وليًّا) وهذا أولى في العربية وأحسن والحجة في ذلك أنّ المعنى : فهَبْ لي من لدنْكَ الولي الذي هذه حاله وصفته ؛ لأنّ الأولياء منهم من لا يرث فقال : هبْ الذي يكون وارثي ، وقد ردّوا الجزم ؛ لأنّ معناه : إنْ وهبته لي ورثني ، فكيف يخبر الله ﴿عَزَّ وَجَلَّ﴾ بهذا وهو أعلم به منه ؟ وهذه

---

(١) وهي قراءة أبي عمرو والكسائي ، وقرأها الباقون بالرفع ، ينظر : السبعة في القراءات : ٤٠٧ ، والكشف : ٢/٨٤ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٨٦٦ .

حجة مقتضاة ؛ لأنّ جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة ، تقول : أطعِ اللهَ ﴿عَزَّوَجَلَّ﴾ يدخلك الجنة ، والمعنى : إنْ تطعْهُ يدخلك الجنة[١] .

**الثاني** : وهو رأي الفراء ، إذ ذكر أنّ قوله : (يرثني) تقرأ[٢] جزمًا ورفعًا ، والجزم الوجه ؛ لأنّ (يرثني) جوابًا للطلب بمعنى الجزاء وجواب الدعاء ، فقوله : (فهبْ لي) بمعنى الجزاء ، والمعنى : هبْ لي وليًّا ، فإنْ لم تهبْهُ لي يرثني ويرث[٣] .

**والثالث** : ذهبوا في إعراب (يرثني) جواز الوجهين : الرفع والجزم ، فالرفع على النعت لـ (وليّ) وهي قراءة السبعة إلاّ أبا عمرو والكسائي قرأ بالجزم ، والجزم على أنّه جواب الدعاء[٤] .

ويظهر أنّ الرأي الأول أقرب ؛ لأنّ قراءة الرفع هي قراءة الجماعة فهي المختارة ، وكذلك لأنّ الفعل المضارع إذا حلَّ محلّ اسم الفاعل لم يكن إلاّ رفعًا كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر : ٦] ، أي : مستكثرًا[٥] .

٢- التوكيد

- علّة اختيار ( أجمعون ) توكيدًا :

في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر : ٣٠] .

قال العكبري : " (أجمعون) توكيد ثانٍ عند الجمهور ، وزعم بعضهم أنّها أفادت ما لم تفده (كلّهم) ، وهو أنّها دلّت على أنّ الجميع سجدوا في حالٍ واحدة ،

---

(١) ينظر : مجاز القرآن : ١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥٥٩ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٩/٢ – ١٠ ، وحجة القراءات : ٤٣٨ ، والجدول في إعراب القرآن : ٢٧١/١٦ .

(٢) وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة (يَرِثُني ويَرِثُ) بالرفع ، وقرأ أبو عمرو والكسائي (يَرِثْني ويَرِثْ) بالجزم ، ينظر : السبعة في القراءات : ٤٠٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١٦١/٢ .

(٤) ينظر : اللمع في العربية : ١٣٥ ، والنكت في القرآن : ٣٧٢/١ – ٣٧٣ ، ومعاني القراءات : ١٦٠/٢ ، وإعراب القرآن وبيانه : ٥٦٧/١٦ .

(٥) ينظر : النكت في القرآن : ٣٧٣/١ .

وهذا بعيدٌ ؛ لأنّك تقول : (جاءَ القومُ كلُّهم أجمعون) وإن سبق بعضهم بعضًا ؛ ولأنّه لو كان كما زعم لكان حالاً لا توكيدًا "[١] .

نفهم من اختيار العكبري للتوكيد أنّ فائدة التوكيد بـ (كلّ) و (جميع) و (عامة) ؛ لدلالة الإحاطة والشمول فإذا قلنا : (جاء القوم) فربّما يتوهم السامع أنّ بعضهم جاء وبعضهم تخلّف عن المجيء ، فنقول : (جاء القومُ كلُّهم) دفعًا لهذا التوهم .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة ، ووجدتها على النحو الآتي : ذكر الزجاج أنّ مذهب الخليل وسيبويه[٢] (أجمعون) توكيد بعد توكيد ، وقال المبرد : (أجمعون) يدلّ على اجتماعهم في السجود ، والمعنى : فسجدوا كلّهم في حالٍ واحدة ، وقول الخليل وسيبويه أجود ؛ لأنّ (أجمعين) معرفة فلا يكون حالاً ، وإذا كانت حالاً كان يجب أن تنتصب لا أن تكون مرفوعة[٣] .

أمّا ابن يعيش فذكر أنّ (كلّ) و (أجمع) يفيدان الشمول والعموم ، والتأكيد بهما لإفادة ذلك ، فإذا قلت : (جاءني القوم كلّهم أجمعون) لئلا يُفهم غير المراد ، ولك أن تأتي بـ (كل) وحدها ، وبـ (أجمع) وحدها ؛ لأنّ معناها واحد في التأكيد من جهة الإحاطة والعموم ، فإن جمعت بينهما فللمبالغة في التأكيد ، ثمّ ذكر أنّ قومًا ذهبوا إلى أنّ في (أجمع) فائدة ليست في (كلّ) وذلك أنّك إذا قلت : (جاءني القومُ كلُّهم) جاز أن يجيئوك مجتمعين ، ومتفرقين ، فإذا قلت : (أجمعون) صارت حال القوم الاجتماع لا غير ، وذلك ليس بسديد ، والصواب أنّ معناها واحد من قِبَل أنّ أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره ، وإنّما كرهوا تواليهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثاني لفظًا يدلّ على معناه ، فجاؤوا بـ (كلّ) و (أجمع) ليدلّوا بهما على معنى الأول ، ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدًا ؛ لأنّ التأكيد تمكين معنى المؤكّد[٤] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٧٨١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٨٧/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٧٩/٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٢٢١/٢ – ٢٢٢ .

وذهب محمود صافي[١] ومحيي الدين درويش[٢] إلى رأي الجمهور وذكرا أنّ (كلّهم) و (أجمعين) تأكيدان ؛ لزيادة تمكين المعنى وترسيخه في الذهن .

٣- العطف

- علّة الاختيار في عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر :

في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء : ١] .

ذكر العكبري تعليقًا على قولته تعالى : (والأرحامَ) : " ويُقرأ بالجرّ[٣] ، قيل : هو معطوف على المجرور به ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنّما جاء في الشعر على قبحه ، وأجازه الكوفيون على ضعف "[٤]

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة فوجدتهم بين مانعٍ ومُجوِّز ، فذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور ، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول : (هذا لك نفسك ولكم أجمعين) ، ولا يجوز أن تقول : (هذا لك وأخيك)[٥] ، في حين حكم على المسألة ذاتها بالقبح[٦] ، وقصر الجواز على الشعر ، وجعل منه قول الشاعر[٧] :

**فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتشتمنا ... فاذْهب فما بكَ والأيامِ من عجبِ**

---

(١) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : ٢٣٧/١٣ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ١٩٣/١٤ .

(٣) وهي قراءة حمزة ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٢٦ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٦ – ٣٢٧ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٤٨/١ .

(٦) ينظر : نفسه : ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ .

(٧) البيت بلا نسبة ، ينظر : الكتاب : ٣٨٣/٢ ، وشرح التسهيل : ٣٧٦/٣ ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٩١/١ .

إلاّ أنّ قبحه ينبغي أن يُحمل على المنع لتصريحه في النص المذكور بدءًا[١] ، ولعلّ ما يؤكد هذا ما ذكره الأعلم الشنتمري من أنّ سيبويه " بيّن أنّ عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور غير جائز "[٢] .

وقد ذكر النحاة سبب منع العطف من أنّ المخفوض حرف متصل غير منفصل ، فهو كالتنوين في الاسم فقَبُحَ أن يُعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه[٣] .

وذهب إلى هذا الرأي أغلب النحاة[٤] ، أمّا ما نسب إلى الكوفيين[٥] أنّهم أجازوا عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ فهذا غير صحيح ؛ لأنّ الفراء في معانيه منع العطف إلاّ في الشعر ، إذ قال : " العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كُني عنه ، وقد قال الشاعر[٦] :

**تُعلّقُ في مثلِ السواري سيوفنا      وما بينها والكَعْبِ غوطٌ نفانفُ**

وإنّما يجوز هذا في الشعر ؛ لضيقِهِ "[٧] .

وذهب إلى الجواز ابنُ مالك ، إذ قال :

**" وعَوْدُ خافضٍ لدى عَطْفٍ على      ضمير خَفْض لازمًا قد جُعِلا**

**وليس عندي لازمًا إذ قد أتى      في النَّثْر والنَّظم الصحيح مُثبتا "[٨]**

---

(١) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير) : ١٦٨ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٦٦٨/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٦/٢ ، والإنصاف : ٣٧٥ ، وهمع الهوامع : ١٣٩/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١ – ٢٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٢٤/١ ، والأصول في النحو : ١٤٣/١ ، واللمع في العربية : ٩٧ ، وشرح المفصل : ٥٠/٢ ، والأشباه والنظائر : ٢٣٢/٢ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٦ ، والإنصاف (مسألة ٦٨) : ٣٧١ ، وشرح ابن عقيل : ١٧٦/٣ .

(٦) البيت لمسكين الدارمي ، ديوانه : ٥٣ .

(٧) معاني القرآن : ٢٥٢/١ .

(٨) شرح ابن عقيل : ١٧٦/٣ .

أمّا أبو حيان فقد ذكر في تفسيره أنّه يجوز في الكلام عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ مطلقًا ، واستدلّ على ذلك بأنّ السماع يعضد ، والقياس يقوّي ، أمّا السماع فما جاء في قوله تعالى :﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] ، فكلمة (المسجد) بالجرّ معطوفة على (به) من دون إعادة الخافض ، وفي النثر قولهم : (ما فيها غيره وفرسِهِ) بجرّ (الفرس) عطفًا على الضمير في (غيره) ، والتقدير : (ما فيها غيره وغير فرسِهِ)[١] . أمّا القياس ؛ فلأنّه تابع من التوابع الخمسة فكما يؤكد الضمير المجرور ويبدل منه فكذلك يُعطف عليه[٢] .

٤- البدل

- علّة الاختيار في منع حمل ( قتالٍ ) على الجوار والتكرير :

في قوله تعالى :﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ... ﴾ [البقرة : ٢١٧] .

ذكر العكبري ثلاثة أوجه لإعراب (قتال) :

**الأول** : أنّه بدل اشتمال ؛ لأنّ القتال يقع في الشهر ، وهو مذهب البصريين[٣] ، واختاره العكبري[٤] .

يُفهم من ذلك أنّ بدل الاشتمال يجب أن يكون بين الأول والثاني بغير الجزئية كقولك : (نَفَعَني المعلمُ علمُهُ) ، فالمعلم يشتمل على العلم ، وكذلك اشتمال القتال على الشهر .

**الثاني** : أنّه مجرور بـ (عن) مضمرة مخفوض على التكرير ، والتقدير : عن قتالٍ فيه ، وهو رأي الكسائي والفراء ، وقد وصفه العكبري بأنّه ضعيف جدًّا ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار[٥] .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ١٥٧/٣ ، والارتشاف : ١٩٥٩/٤ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٣٩٤/٢ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٧٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٩/١ ، والكشاف : ٤٢٤/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ٨٩/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٤١/١ .

وقد ذكر السمين الحلبي أنّه لا ينبغي أن يُعدَّ هذا الرأي خلافًا بين البصريين والكسائي والفراء ؛ لأنّ البدل عند جمهور البصريين على نيّة تكرار العامل ، وهذا بعينِهِ قول الكسائي ، وأمّا قول العكبري : إنّ حرف الجرّ لا يبقى عمله بعد حذفه ، إن أراد في غير البدل فمُسلَّم ، وإن أراد في البدل فممنوع(١) .

**الثالث** : هو مخفوض على الجوار ، وهو قول أبي عبيدة(٢) ، وقد منعه بعض النحاة ومنهم النحاس(٣) ، إذ ذكر أنّه لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله ﴿ﻷ﴾ ، ولا على شيء من الكلام ، وإنّما الجوار غلط وقع في شيء شاذّ وهو قولهم : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)(٤) ، والدليل على أنّه غلط قول العرب في التثنية : هذان جُحْرا ضبٍّ خربان ، وإنّما هذا بمنزلة الإقواء ، ولا يُحمل شيء من كتاب الله ﴿ﻷ﴾ على هذا .

وذكر ابن عطية أنّ أبا عبيدة إن كان يعني بـ (الجوار) المصطلح فهو خطأ ، وجهة الخطأ أنّ الخفض على الجوار أن يكون الشيء تابعًا لمرفوعٍ أو منصوب من حيث اللفظ والمعنى ، فيُعْدَل به عن تبعيّتِهِ لمتبوعه لفظًا ، ويُخفض لمجاورته لمخفوضٍ كقولهم : (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ) بجرِّ (خرب) وكان من حقّه الرفع ؛ لأنّه من صفات الجُحْر لا من صفات الضبِّ ، و(قتالٍ) هنا ليس تابعًا لمرفوع ، أو منصوب ، وجاور مخفوضًا فخُفِض ، وإن كان عَنَى أنّه تابعٌ لمخفوضٍ فخَفَضَهُ بكونه جاور مخفوضًا ، أي : صار تابعًا له لم يكن خطأً إلاّ أنّه أغْمَضَ في عبارته فالتبسَ بالمصطلح عليه(٥) .

وهذه التفاتة رائعة من لدن ابن عطية في توجيه رأي أبي عبيدة في الوجه الثاني ، إذ يشير إلى أنّه نوعٌ من الإتباع الصوتي القائم على التوافق الحركي والتناغم الصوتي ، وتحقيقًا للسهولة واليسر في النطق ، والحقّ أنّ الحمل على

---

(١) ينظر : الدر المصون : ٣٨٩/٢ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن : ٧٢/١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ٩٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٤٦/١ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٩٠/١ ، والدر المصون : ٣٩٠/٢ .

الجوار المشار إليه في رأي ابن عطية الأول يدخل أيضًا في باب الإتباع الصوتي المسمى بالانسجام الحركي ، أو التوافق المدي (Vowel Harmony) كما في رأيه الثاني[١] .

أمّا الجوار عند العكبري فعدّه من مواضع الضرورة والشذوذ ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة .

(١) ينظر : نحو أبي بكر بن الأنباري الكوفي في كتبه : ٢٥٧ .

# المبحث الرابع
# الأساليب

١- الاستثناء

- علة الاختيار في توجيه ( إلاّ الله ) :

في قوله تعالى :﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٢] .

وجّه العكبري إعراب قوله : " (إلاّ الله) الرفع على أنّ (إلاّ) صفة بمعنى غير ، ولا يجوز أن تكون بدلاً ؛ لأنّ المعنى يصير إلى قولك : (لو كان فيهما اللهُ لفسدتا) ، وكذلك لا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين : أحدهما : أنّه فاسد في المعنى ، والوجه الثاني : أنّ آلهة هنا نكرة ، والجمع إذا كان نكرة لم يُستثنَ منه عند جماعة من المحققين ؛ لأنّه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء "(١) .

ويتبيّن من كلام العكبري أنّ (إلاّ) إذا كانت بمعنى (غير) وقعت هي وما بعدها صفة لما قبلها وذلك لا يراد به الاستثناء ، ولا البدل وإنّما يراد به وصف ما قبلها بما يغاير ما بعدها .

وقد اختلف النحاة في (إلاّ) على ثلاثة آراء :

**الأول** : أن تكون (إلاّ) صفةً لـ (آلهة) بمعنى : (غير) ، وهو مذهب سيبويه ، إذ ذكر أنّه (لو كان معنا رجلٌ إلاّ زيد لغلبنا) الدليل على أنّه وصف أنّك لو قلت : (لو كان معنا إلاّ زيد لهلكنا) ، وأنت تريد الاستثناء قد أحلت ، ونظير ذلك قوله تعالى :﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(٢) .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٩١٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣١١/٢ .

وقد ذهب إلى هذا الرأي سيبويه[١] ، والكسائي[٢] ، والفراء[٣] ، والزجاج[٤] ، والفارسي[٥] ، والزمخشري[٦] ، وابن الحاجب[٧] ، وابن مالك[٨] ، والسمين الحلبي[٩] الحلبي[٩] ، وابن هشام[١٠] ، والسيوطي[١١] ، واختاره العكبري .

**والثاني** : أنّ (إلاّ) استثنائية ، و(الله) بدل ، وهو رأي منسوب للمبرد[١٢] ، والذي نقله ابن السراج أنّ (لو كان معنا إلاّ زيد لغلبنا) أحسن الكلام وأجوده ، والدليل على ذلك أنّك لو قلت : (لو كان معنا إلاّ زيد) فـ (زيد) معك ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فـ (الله) ﷻ فيهما ، والدليل الآخر على جودته أنّه بمنزلة النفي نحو قولك : (ما جاءني أحدٌ إلاّ زيد)[١٣] .

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري على هذا الرأي ، إذ ذكر أنّه لا يجوز الرفع على البدل ؛ لأنّ البدل في الإثبات غير جائز ؛ لأنّه يوجب إسقاط الأول ، ولا يجوز أن تكون (آلهة) في حكم الساقطة ؛ لأنّك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : (لو كان فيهما

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٣١/١ – ٣٣٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١٩٥/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢٠٠/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٨/٣ .

(٥) ينظر : الإيضاح : ١٧٧ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٧/٣ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٧٠/١ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٨/٢ .

(٩) ينظر : الدر المصون : ١٤٢/٨ .

(١٠) ينظر : مغني اللبيب : ٦٣/١ .

(١١) ينظر : همع الهوامع : ٢٠١/٢ .

(١٢) ينظر : الأصول في النحو : ٣٠١/١ ، والدر المصون : ١٤٨/٨ ، وما نُسب إلى المبرد غير صحيح ؛ لأنّه لم يقل هذا القول ، وإنّما قال : " هذا باب ما تقع فيه (إلاّ) وما بعدها نعتًا بمنزلة (غير) ، وما أُضيف إليه وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلاّ زيد لهلكنا ، قال الله ﷻ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] " المقتضب : ٤٠٨/٤ .

(١٣) ينظر : الأصول في النحو : ٣٠١/١ – ٣٠٢ .

إلاّ الله) وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنّك لا تقول : (جاءني إلاّ زيد) ؛ لأنّ العرض في (إلاّ) – إذا جاءت قبل تمام الكلام – أن تُثْبِت فيها ما نفيتَهُ نحو : (ما جاءني إلاّ زيد) وليس في قوله : (لو كان) نفي فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال : (جاءني زيدٌ وإلاّ مَزيدٌ) لاستحال ذلك في الآية ؛ لأنّه كان يصير قولك : (لو كان فيهما إلاّ الله) بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك مستحيل(١) .

**والثالث** : وهناك رأي آخر ذكره ابن يعيش في أنّها وصف ، ويجوز أن تكون للاستثناء ، فذكر أنّه لا يجوز أن تكون (إلاّ) صفة إلاّ في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع ، أو واحد في معنى الجمع إمّا نكرة منفية ، وإمّا فيه الألف واللام لتعريف الجنس ؛ لأنّ هذا هو الموضع الذي يجتمع فيه هي و(غير) فتعارضا ، ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع ؛ لأنّهما لم تجتمعا فيه ، ولو قلت : (مررتُ برجلٍ إلاّ زيد) على معنى (غير زيد) لم يجزْ ؛ لأنّ (إلاّ) موضوعة لأنْ يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها ، وليس (زيد) بعضًا لـ (رجل) فامتنع ذلك(٢) .

وقد ردّ محيي الدين درويش على ابن يعيش من حيث إنّه أجاز النصب على الاستثناء في الآية الكريمة غير مُقَدِّر ما يترتب على النصب من فساد في المعنى(٣) المعنى(٣) .

وأميل إلى الرأي الأول ؛ لأنّ معنى النصب يكون في فساد السموات والأرض ؛ لوجود الله تعالى مع الآلهة ، وفي هذا إثبات لآلهة مع الله سبحانه وهذا محال ، وكذلك فإنّ البدل في الإثبات غير جائز ؛ لأنّ البدل يوجب إسقاط الأول وذلك لا يجوز على حدّ قول أبي البركات الأنباري .

٢- الشرط

---

(١) ينظر : الإنصاف مسألة (٣٧) : ٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٧٣/٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ٢١/١٧ .

- علّة الاختيار في الاسم الواقع بعد ( إنْ ) الشرطية :

في قوله تعالى :﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء : ١٢٨] .

ذهب العكبري إلى أنّ (امرأة) مرفوع بفعل محذوف ، أي : وإنْ خافت امرأة ، واستُغنِي عنه بـ (خافت) المذكور ، وقد خطّأ رأي الكوفيين على أنّها مبتدأ وما بعده الخبر ؛ لأنّ حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزومًا في قول عَدِيّ(١) :

**ومتى واغلٌ يُنْبهم يُحبُّو ... هُ وتُعْطفْ عليهِ كأسُ الساقي(٢)**

ويُفهم من اختيار العكبري أنّ الفعل إذا دلَّ عليه دليل جاز حذفه وإبقاء فاعله يفسره المذكور .

وقد اختلف النحاة في الاسم الواقع بعد (إنْ) الشرطية على ثلاثة مذاهب :

**الأول** : وهو مذهب جمهور البصريين أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فإنّه يرتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر ، وقد احتجوا على ذلك بأنّه لا يجوز أن يُفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه ؛ لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لَبَقِيَ الاسم مرفوعًا بلا رافع ، وذلك لا يجوز(٣) .

**الثاني** : مذهب الكوفيين أنّه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فإنّه يرتفع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل ، واحتجوا بأن قالوا : إنّما جوّزنا تقديم المرفوع مع (إنْ) خاصّة وعملها في فعل الشرط مع الفصل ؛ لأنّها الأصل في

---

(١) ديوانه : ١٥٦ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٩٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٦٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٦/٢ – ١٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٠٨ ، وشرح المفصل : ٢١٨/٢ ، وأوضح المسالك : ١٩١/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٩/١ ، والدر المصون : ١٠٧/٤ ، وهمع الهوامع : ١٨١/٣ .

باب الجزاء ؛ فلقوّتها جاز تقديم المرفوع معها ؛ ولأنّها موضوعة على الفعل ومعقودة به بحسب عبارة المؤدب[١] ، وقلنا : إنّه يرتفع بالعائد ؛ لأنّ المكنيّ المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ، فينبغي أن يكون مرفوعًا به ، كما قالوا : (جاءني الظريف زيد) وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل[٢] .

**الثالث** : مذهب أبي الحسن الأخفش ، وحاصله أنّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) و (إذا) الشرطيتين مبتدأ ، وأنّ الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محلّ رفع خبر المبتدأ فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير[٣] .

وأميل إلى الرأي الأول ؛ لأنّ (إنْ) و(إذا) فيهما معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فلا يجوز أن يُحمل على غيره .

٣- الاستفهام

أ- علّة الاختيار في نصب ( ماذا ) مفعولاً به :

في قوله تعالى :﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ قَالُواْ لَا عِلۡمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾ [المائدة : ١٠٩] .

ذهب العكبري إلى إعراب " (ماذا) اسم استفهام في موضع نصب بـ (أجبتم) وحرف الجرّ محذوف ، أي بماذا أجبتم ، ويضعف أن يجعل (ذا) بمعنى الذي ها هنا ؛ لأنّه لا عائد هنا ، وحذف العائد مع حرف الجرّ ضعيف "[٤] .

ويبدو من تضعيف العكبري أنّه لا يجوز عند النحاة حذف العائد المجرور إلاّ إذا جُرَّ الموصول بحرف مثل ذلك الحرف الجار العائد ، وأن يتحد متعلقاهما نحو : (مررتُ بالذي مررتَ) ، أي : مررتَ به لم يجز إلاّ أن يُدّعى حذفه على التدريج بأن

---

(١) ينظر : دقائق التصريف : ٤٩٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٤٩٠ ، وشرح المفصل : ٢١٨/١ ، وأوضح المسالك : ١٩١/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٤٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٩/١ ، والمساعد : ١٤٤/٣ ، وهمع الهوامع : ١٨١/٣ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٤٧٠ – ٤٧١ .

يحذف حرف الجرّ فيصل الفعل إلى الضمير فيُحذف كقوله تعالى : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر : ٩٤] في أحد وجهيه ، وعلى الجملة فهو ضعيف[١] .

وقد تتبعتُ آراء العلماء والمفسرين في قوله تعالى : (ماذا أجبتم) وكان لهم أربعة أقوال :

**الأول** : إنّ (ماذا) بمنزلة اسم واحد ، فغلب فيه جانب الاستفهام ومحلّه النصب على المصدر بما بعده ، والتقدير : أيَّ إجابةٍ أجبتم ؟ ، وذكر الزمخشري أنّ (ماذا أجبتم) منتصب انتصاب مصدره على معنى : أيَّ إجابةٍ أجبتم ؟ ولو أُريد الجواب لقيل : بماذا أجبتم ؟ أي : لو أُريد الكلام المُجاب لقيل : بماذا[٢] ، ومن مجيء (ماذا) مصدرًا قول عبد مناف بن ربع الهذلي :

**ماذا يَغِيرُ ابْنَتَيْ ربعٍ عويلُهما لا تَرْقُدانِ ولا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا**[٣]

**الثاني** : إنّ (ما) استفهامية في محل رفع بالابتداء و(ذا) خبره ، وهي موصولة بمعنى (الذي) ، و(أُجبتم) صلتها ، والعائد محذوف أي : ما الذي أجبتم به ؟ فحذف العائد[٤] ، وقد ضعّفه العكبري .

**الثالث** : إنّ (ماذا) في موضع نصب بـ (أجبتم) وحرف الجرّ محذوف ، و(ما) و(ذا) هنا بمنزلة اسم واحد ، وهو مذهب العكبري[٥] .

**الرابع** : إنّ (ماذا) كناية عن المُجاب به لا المصدر ، ومعناه : ماذا أجابت به الأمم ، وهو قريب من القول الثاني في جَعْل (ما) مبتدأ استفهامية ، و(ذا) خبره على أنّها موصولة ، أو أن يكون (ماذا) كلّه بمنزلة اسم استفهام في محل رفع بالابتداء و(أجبتم) خبره ، والعائد محذوف[٦] .

ب- علّة الاختيار في حذف ألف ( ما ) الاستفهامية مع حروف الجرّ :

---

(١) ينظر : الدر المصون : ٤٨٧/٤ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٣١٠/٢ ، والدر المصون : ٤٨٦/٤ ، وإعراب القرآن وبيانه : ٥٣/٧ .

(٣) ديوان الهذليين : ٣٨/٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون : ٤٨٧/٤ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤٧٠ – ٤٧١ ، والدر المصون : ٤٨٧/٤ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٢٨/٥ ، والدر المصون : ٤٨٨/٤ .

في قول رسول الله ﴿ﷺ﴾ : (لمّا قَدِمَ عليٌّ ﴿عليه السلام﴾ من اليمن ، فقال رسول الله ﴿ﷺ﴾ : بِمَا أهْلَلْتَ ؟ قال : أهْلَلْتُ بما أهلَّ به النبي ﴿ﷺ﴾)[1] .

ذهب العكبري إلى أنّ " الجيّد (بِمَ أهللتَ ؟) بغير ألف ؛ لأنّ (ما) التي للاستفهام تحذف ألفها مع حروف الجرّ ؛ ليفرق بينها وبين ما الخبرية ، أي : التي بمعنى الذي ، قال الله تعالى :﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة : ٩١] ، وقال تعالى :﴿ فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق : ٥] ، وقال تعالى :﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبأ : ١] ، وقال تعالى :﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا ﴾ [النازعات : ٤٣] ، وإنّما تجيء الألف في الشعر ضرورة ، قال حسان بن ثابت :

**على ما قامَ يشتِمُني لئيمٌ      كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمَادِ**[2]

وقد وقع في هذه الرواية (ما) بالألف ، ولعلّه من تغيير المُحدِّث ، وهكذا كلّ موضع يشبهه "[3] .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة ، فقال أبو جعفر النحاس في قوله تعالى : (قُل فلِمَ تقتلون) : " الأصل فلما و(ما) في موضع خفض باللام وحُذِفَت الألف ؛ فرقًا بين الاستفهام والخبر ، ولا ينبغي أن يوقف عليه ؛ لأنّه إن وقعت عليه بلا هاء كان لحنًا فإنْ وقف عليه بالهاء زيدَ في الشواذ "[4] .

أمّا ابن جني فقد ضعّف قراءة عِكرمة وعيسى : (عمّا يتساءلون) قائلاً : " هذا أضعف اللغتين أعني إثبات الألف في ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ "[5] .

قال ابن مالك : " وشذّ ثبوت الألف في (بما أهللت) و (لا يبالي المرء بما أخذ من المال) و (إنّي لأعرف مما هو) ؛ لأنّ (ما) في المواضع الثلاثة استفهامية

(١) مسند أحمد بن حنبل : ٩٨/٣ .
(٢) ديوانه : ٢٥٨ .
(٣) إعراب الحديث النبوي : ٢٢٤ .
(٤) إعراب القرآن : ٥٥ .
(٥) المحتسب : ٣٤٧/٢ .

مجرورة ، فحقّها أن تحذف ألفها ؛ فرقًا بينها وبين الموصولة ، هذا هو الكثير نحو : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ ﴾ [آل عمران : ٧١] ، و ﴿ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل : ٣٥] ، و ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ ، ونظير ثبوت الألف في الأحاديث المذكورة ثبوتها في (عمَّا يتساءلون) على قراءة عكرمة وعيسى ، ومن ثبوتها في الشعر قول حسان بن ثابت :

**على ما قامَ يشتِمُني لئيمٌ     كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمَادِ**

وقول عمر بن أبي ربيعة[١] :

**عَجَبًا ما عَجِبْتُ ممّا لو ابصر     تَ خليلي ما دونه لعَجِبْتا**

**لِمَقَالِ الصَّفِيِّ فِيْمَ التَّجنِّي     ولِمَا قد جَفَوتني وهَجَرْتَا**

وفي عدول حسان عن (علامَ يقوم يشتمني) ، وعدول عمر عن (ولِمَ) مع إمكانها دليل على أنّهما مختاران لا مضطران "[٢] .

إنّ (اللام) في قوله تعالى : (فَلِمَ تقتلون) حرف جرّ و(ما) استفهامية في محلّ جرٍّ ، أي : لأيِّ شيءٍ ؟ ولكن حُذِفَت ألفها ؛ فرقًا بينها وبين (ما) الخبرية ، وقد تُحملُ الاستفهامية على الخبرية فتثبت ألفها ، كما في قول حسان بن ثابت ، وهذا ينبغي أن يُخصَّ بالضرورة كما نصَّ عليه بعضهم ، والزمخشري[٣] يجيز ذلك ، ويُخرّج عليه بعض آي القرآن ، كما قد تُحمل الخبرية على الاستفهامية في الحذف في قولهم : (اصنعْ بِمَ شئتَ) ، وهذا لمجرد الشبه اللفظي ، وإذا وُقِفَ على (ما) الاستفهامية المجرورة ، فإن كانت مجرورة باسم وجب لحاق هاء السكت نحو : (مجيء مَهْ) وإن كانت مجرورة بحرف فالاختيار اللحاق ، والفرق أنّ الحرف يمتزج بما يدخل عليه فتقوى به الاستفهامية بخلاف الاسم المضاف إليها فإنّه في نيّة الانفصال ، وهذا الوقف إنّما يجوز ابتلاءً أو لقطع نفس ، ولا جرمَ أنّ بعضهم منع الوقف على هذا النحو ؛ لأنّه إن وقف بغير هاء كان خطأً لنقصان الحرف ، وإن وقف بهاء خالف السواد ، لكن البزّي قد وقف بهاء السكت عوضًا عن ألف (ما)

---

(١) ديوانه : ٨٤ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٦٠ ، ١٦١ – ١٦٢ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٢٩٣/٦ – ٢٩٤ .

الاستفهامية ، ونُقِلَ عن ابن كثير أنّه يقرأ[١] (عَمَّه) بالهاء وصلاً ، أجرى الوصل مجرى الوقف[٢] .

وقد تُحمل الموصولة على الاستفهامية ، جاء في (البرهان) : " إن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر جاز فيها الخبر والاستفهام كقوله تعالى : ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة : ٣٣] ، ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل : ١٩] ، ﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ [هود : ٧٩] ، ﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم﴾ [يوسف : ٨٩] ، ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف : ٩] ، ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾ [الحشر : ١٨] "[٣] .

٤- النداء

- علّة الاختيار في منع الجمع بين ( يا ) و ( اللهمَّ ) :

في قوله تعالى :﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران : ٢٦] .

ذهب العكبري إلى أنّ الميم المشددة في (اللهمَّ) عوض عن (ياء) ، ولا يجوز الجمع بينهما ، وقد ضعّف رأي الفراء الذي عدَّ الميم جزءًا من الجملة ، والأصل : يا الله آمنّا بخير ، وذلك لسببين :

**أحدهما** : أنّه لو كان كذلك لكَثُرَ الجمع بينهما ، ولمّا لم يأتِ ذلك إلاّ في الضرورةِ عُلِمَ أنّها عِوَض ، فلم يجمع بينه وبين المعوّض .

**والآخر** : أنّه يصحّ أن يقع بعد هذا الاسم (آمنّا بخير) وما أشبهه ، كقولك : اللهمَّ اغفر لي ، وأن يقع بعده ضدّ هذا المعنى ، كقولك : اللهمَّ العَنْ فلانًا ، وما أشبهه[٤] . واختلف النحاة في دخول (يا) على (اللهمّ) وكان لهم فيه مذهبان :

---

(١) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٤٣٠/٢ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٥١٦/١ – ٥١٧ .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ٤٠١/٤ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٥٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٨/١ .

**المذهب الأول** : أنّ دخولها لا يجوز ، وهو مذهب البصريين المتمثل بالخليل وسيبويه ، وهو المذهب الذي اختاره العكبري ، وعدّوا (اللهمّ) نداءً والميم ها هنا بدلٌ من (يا) ، وأنّه لم يُسمع في كلام العرب إلاّ في الشعر للضرورة[١] ، وقد ذهب إلى الرأي المبرد[٢] ، وابن السراج[٣] ، والنحاس[٤] ، والسيرافي[٥] ، وابن جني[٦] ، والزمخشري[٧] ، وابن مالك[٨] ، والرضي[٩] ، وابن هشام[١٠] ، والسيوطي[١١] ، وغيرهم .

**والمذهب الثاني** : وهو رأي الفراء فقد جوّز دخول (يا) على (اللهمّ) وعدَّ الميم جزءً من الجملة ، والأصل في (اللهمّ) : يا الله آمنّا منك بخير ، فلما كَثُرَ واختلط حذفوا منه ، وأنّ الضمة التي في الهاء هي الضمة التي كانت في آمنّا لمّا حذفت انتقلت[١٢] . ومن النحاة من نسب هذا الرأي إلى الكوفيين عامّة[١٣] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٩٦/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢٣٩/٤ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٣٣٨/١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن : ١٢٦ – ١٢٧ .

(٥) ينظر : شرح السيرافي : ١٨٤/١ .

(٦) ينظر : اللمع : ١٧٥ .

(٧) ينظر : المفصل : ٤٥ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٤٠١/٣ .

(٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٨٣/١ .

(١٠) ينظر : أوضح المسالك : ٣١/٤ .

(١١) ينظر : همع الهوامع : ٤٨/٢ .

(١٢) ينظر : معاني القرآن : ٢٠٣/١ .

(١٣) ينظر : الإنصاف : ١٨٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٨/١ ، وشرح المفصل : ١٦/٢ .

والحقّ أنّ للمحدثين في (اللهمَّ) توجيهًا يختلف عمّا ينقل عن البصريين والفراء ومَنْ تبعه من الكوفيين يقوم على الموازنة بين اللغات السامية ، أو ما يصطلح عليه باللغات الجَزَرية ، إذ تفيد الميم الدلالة على التعظيم في لفظة (ألوهيم)(١) .

٥- الإغراء

- علّة اختيار منع تقديم معمول الإغراء :

في قوله تعالى :﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء : ٢٤] .

ذهب العكبري إلى إعراب قوله تعالى : " (عليكم) إغراء ، وقال الكوفيون : هو إغراء والمفعول مقدّم ، وهذا عندنا غير جائز ؛ لأنّ (عليكم) وبابه عامل ضعيف ، فليس له في التقديم تصرّف "(٢) .

وظاهرٌ من اختيار العكبري أنّ الأفعال أقوى بالعمل من أسماء الأفعال ؛ لأنّ أسماء الأفعال عَمِلَت بالحمل على الأفعال وعلى معانيها ، ولم تعمل بالأصالة فكانت عوامل ضعيفة ، والظاهر أنّ العامل الضعيف لا يتصرف في معموله بتقديمه عليه .

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة فذهب البصريون إلى أنّ معمول الإغراء لا يتقدم عليها نحو : (زيدًا عليكَ ، وعمرًا عندكَ ، وبكرًا دونك) ، واستدلوا على ذلك بأنّ هذه الألفاظ (عليك ، وعندك ، ودونك) فرع على الفعل في العمل إلاّ أنّها عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي أن لا تصرف تصرفه ، ولو قلنا : إنّه يتصرف عملها

---

(١) ينظر : معاني النحو : ٤/٦٩٧ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٣٤٦ .

ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز ؛ لأنّ الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول[١] .

أمّا الكوفيون فجوّزوا ذلك ؛ لأنّها أسماء جامدة أُعملت بالمعنى[٢] ، وقد استدلوا على ذلك بالنقل والقياس ، أمّا القياس فما جاء في قوله تعالى :﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء : ٢٤] ، والتقدير فيه : عليكم كتاب الله ، أي : الزموا كتابَ الله ، فنصب كتابَ الله بـ (عليكم) ، فدلَّ على جواز تقديمه ، أمّا ما جاء في الشعر فكقول الشاعر[٣] :

**يا أيّها المائحُ دَلْوي دُونَكا إنّي رأيتُ الناسَ يحمدونكا**

والتقدير فيه : دونَكَ دلوي ، فـ (دلوي) في موضع نصب بـ (دونك) ، فدلّ على جواز تقديمه ، وأمّا القياس فقالوا : أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى إنّك إذا قلت : (عليكَ زيدًا) ، أي : الزم زيدًا ، وإذا قلت : (عندك عمرًا) أي : تناول عمرًا ، وإذا قلت : (دونك بكرًا) ، أي خذْ بكرًا ، ولو قلت : (زيدًا الزم) و (عمرًا تناول) و (بكرًا خذ) فقدمت المفعول لكان جائزًا ، فكذلك ما قام مقامه[٤] .

أمّا أبو الفتح فقد ذهب إلى أنّ (عليك ، ودونك ، وعندك) إذا جُعِلنَ أسماءً للفعل لسنَ منصوبات المواضع ، ولا هنّ متعلقات بالفعل مظهرًا ولا مضمرًا ، ولا الفتحة في نحو : (دونَكَ زيدًا) فتحة إعراب كفتحة الظرف في نحو قولك : جلستُ دونك ، بل هي فتحة بناء ؛ لأنّ الاسم الذي هو (عندك زيدًا) بمنزلة (صَه) و (مه) لا إعراب فيه كما لا إعراب في (صه) و (مه) غير أنّه بُنِيَ على الحركة التي كانت له في حال الظرفية ، وكذلك قوله تعالى : (كتاب الله عليكم) في الموضعين جميعًا

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٥٢/١ ، والمقتضب : ٢٠٤/٣ ، وأسرار العربية : ١٦٤ – ١٦٥ ، والتبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٧٤ ، والمقرب : ١٣٦/١ ، وأوضح المسالك : ٨٨/٤ .

(٢) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٧٢ – ٢٧٣ .

(٣) البيت لجارية من بني شيبان وقد اختلف في نسبته ، ينظر : خزانة الأدب : ٢٠٠/٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ١٨٧ – ١٨٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٧٣ .

منصوبة الموضع بنفس (كتب ، وكتاب) ولو قلت : عليكم كتاب الله لما كان لقولك : (عليكم) موضع من الإعراب أصلاً ، ولا كانت متعلقة بشيء ظاهر ولا محذوف ولا مضمر على ما تقدّم[١] .

٦- الاختصاص

- علّة الاختيار في ( أهل البيت ) بين النداء والاختصاص :

في قوله تعالى :﴿ قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ ﴾ [هود : ٧٣] .

ذهب العكبري إلى إعراب قوله تعالى : (أهلَ البيت) في وجهين : الأول : أنّها منصوبة على النداء تقديره : يا أهلَ البيت ، والآخر : أن يكون منصوبًا على التعظيم والتخصيص ، أي : أعني ، وقد ضعّف رأي الزجاج[٢] الذي جوّز قراءة (أهلِ البيت) بالخفض[٣] ، إذ ذكر أنّه لا يجوز في الكلام جرّ مثل هذا على البدل ؛ لأنّ ضمير المخاطب لا يبدل منه إذا كان في غاية الوضوح[٤] .

ويُفهم من اختيار العكبري للنصب على النداء والاختصاص وتضعيفه للبدل أنّ النحاة منعوا إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلاّ إذا كان البدل بدل كلّ من كلّ واقتضى الإحاطة والشمول ، أو بدل اشتمال ، أو بدل بعض من كلّ ، ولا يوجد أيّ من هذه الأمور في هذه الآية .

وقد سبق النحاسُ العكبريَّ عندما نقل قول المبرد[٥] في الخفض على أنّه بدل من الكاف والميم لم يجز ؛ لأنّه لا يبدل من المُخاطِب ولا من المُخاطَب ؛ لأنّهما لا يحتاجان إلى تبيين[٦] .

---

(١) ينظر : المحتسب : ١/١٨٥ – ١٨٦ .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤/٢٢٦ .
(٣) لم يذكر أحدٌ القراءة إلا الزجاج ، والنحاس فيما وقع بين يدي من مصادر .
(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٠٨ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٣/٢٩٨ ، ٤/٤٠٠ .
(٦) ينظر : إعراب القرآن : ٧٧٢ .

أمّا آراء العلماء في توجيه إعراب (أهل البيت) فقد اختلفت ، فذهب سيبويه إلى أنّها منصوبة بتقدير أعني وسمّاه تخصيصًا ، ثمّ ذكر أنّ العرب تنصب أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب ، ولا تنصب غيرها ، والأربعة : (بَنُو فلان) ، و (أهلَ البيت) ، و (آل فلان) ، و (معشر) مضافة[١] .

وهناك رأي ذهبت إليه طائفة من العلماء[٢] إلى أنّه منصوب على النداء حيث قالوا : (أهل البيت) فيه أوجه : النداء والاختصاص إلاّ أنّه في المخاطب أقلّ منه في المتكلم ، وسَمِعَ بك الله ترجو الفضل ، والأكثر إنّما هو في المتكلم كقول هند بنت عتبة[٣] :

**نحن بناتِ طارق نمشي على النّمارق**[٤]

وأرى أنّ الوجهين صحيحان ؛ لوجود تداخل بين النداء والاختصاص ، وهذا ما أشار إليه الرضي ، إذ ذكر أنّ مما أصله النداء باب الاختصاص ، وإنّما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٢٦/١ ، ٢٣٦/٢ ، والارتشاف : ٢٢٤٨ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤٢٥ ، والدر المصون : ٣٥٨/٦ ، ومجمع البيان : ٣٤١/٥ ، والجدول في إعراب القرآن : ٣١٦/١٢ .

(٣) ينظر : الأغاني : ٣٤٣/١٢ ، ومعجم الشواهد العربية : ١٤٢/١١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩١/٢ .

# الخَـاتِمَـة

# الخاتمة

بعد هذه الرحلة الطويلة في كتب الإعراب للعكبري نصل إلى خاتمة الدراسة ، وقد ظهرت من خلال هذا العمل النتائجُ الآتية :

١- إنّ العلة النحوية واحدة من أبرز القضايا التي شغلت قسمًا كبيرًا من النحاة قديمًا وحديثًا ، ولا سيّما العكبري الذي عاش في عصر العلّة النحوية .

٢- وقفت الدراسة على تمكن العكبري من علم النحو واللغة من حيث جمع الأقوال في المسألة ، ومناقشتها ، وردوده على ما يراه مُجانبًا للصواب .

٣- تبيّن لي من خلال الدراسة أنّ العكبري جمع بين الإعراب والمعنى ، فوظيفة الإعراب الإبانة ، ومن غايات إعراب القرآن الكريم إظهار معانيه والكشف عنها .

٤- ظهر لي من خلال الدراسة أنّ كتب الإعراب الخاصّة عند العكبري على الرغم من التعقيدات الفلسفية والمنطقية التي جاءت فيها إلاّ أنّها لم تبتعد عن روح اللغة ، ومنطق النحو .

٥- اتّسم أسلوبه بالشمولية ، والوضوح ، وكان كثيرًا ما يورد آيات قرآنية وشواهد شعرية ، ويُلحظ أيضًا استعمال الجانب التعليمي الذي برز في اختياراته بصورة جلية .

٦- شيوع المصطلح البصري في اختياراته ؛ لذا نجد أنّ أغلب اختياراته قد اعتمد فيها على آراء البصريين ولا سيّما سيبويه ، وقد صرّح بذلك في أكثر من موضع .

٧- رُمِيَ العكبري بالوهم في نقل آراء وأحكام العلماء في كتبه ، وعند الرجوع إلى كتبهم لم أجد ذلك كالذي عند (سيبويه ، وأبي علي الفارسي) ، ولعلّ ذلك أنّه نقل بالوساطة عن مصادر الآخرين .

٨- من خلال هذه الدراسة لم أجد العكبري يستشهد بالحديث النبوي في اختياراته على الرغم من أنّه من أوائل العلماء الذين اهتموا بإعراب الحديث النبوي .

٩- على الرغم من كثرة الاختيارات التي ذكرها العكبري إلاّ أنّه لم يصرح بلفظ الاختيار إلاّ في موضع واحد وجاء منفيًا في موضع آخر .

١٠- تبيّن لي من خلال الدراسة أنّ العكبري يُضعّف بعض الروايات فيصفها باللحن والخطأ ، أو ينعت الراوي بالسهو ، أو التخليط ، والظاهر أنّه التزم منهجًا محددًا سار فيه على خطى النحاة ، فإذا خالف الراوي القواعد النحوية يضعّفها نحو : وقوع (ما) الاستفهامية بالألف في الحديث النبوي : (بِمَ أهللتَ ؟) .

# ثَبْتُ
# المَصَادِر
# والمَرَاجع

# ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم : مصدر العربية الأول


( أ )

- الإبانة عن معاني القراءات ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار النهضة – مصر ، د.ت .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة العشر ، أحمد بن محمد الدمياطي (ت١١١٧هـ) ، تحقيق : الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب – بيروت ، د.ت .
- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام – القاهرة ، ١٩٨٤م .
- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه) ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، المجمع العلمي العربي – دمشق ، د.ت .
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، مطبعة دار المعارف – حيدر آباد – الدكن ، ط٢ ، ١٣٦٠هـ .
- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- أصول النحو العربي ، الدكتور محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين – سوريا ، ١٩٧٩م .
- أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مُضاء وضوء علم اللغة الحديث ، الدكتور محمد عبدُهُ ، عالم الكتب – القاهرة ، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، دار مكتبة الهلال – بيروت – لبنان ، ١٩٨٥م .
- إعراب الحديث النبوي ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن موسى ناصر ، دار المنارة – السعودية ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ٢٠١٠م .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين درويش ، دار ابن كثير – بيروت ، ط٧ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- إعراب لامية العرب المسمى (إعراب لامية الشنفرى) ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد أديب جمران ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين – بيروت ، ١٩٧٩م .
- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الشعب – القاهرة ، د.ت .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة – القاهرة ، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .
- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن حمزة العلوي (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، د.ت .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : الدكتور جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، منشورات المكتبة المصرية – بيروت ، د.ت .
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب – لبنان – بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني – بغداد ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

( ب )

- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- البداية والنهاية ، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) ، مكتبة المعارف – بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٧م .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م .

- البسيط في شرح الجمل ، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : د. عيّاد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – بيروت – لبنان ، ط١ ، د.ت .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق : محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .
- البيان في شرح اللمع لابن جني ، عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ) ، تحقيق : علاء الدين حموية ، دار عمار – عمان ، ط١ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

( ت )

- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزَّبِيدي (ت١٢٠٥هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، التراث العربي ، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء – الكويت ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .
- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان (ت١٩٥٦م) ، نقله إلى العربية : د. رمضان عبد التواب ، دار المعارف – مصر ، ط٣ ، د.ت .
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : الدكتور علي محمد البجاوي ، دار الجيل – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري ، تحقيق : إبراهيم الإبياري وآخرين ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، د.ت .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان ، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- التحديد في الإتقان والتجويد ، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، تحقيق : غانم قدوري الحمد ، مطبعة الخلود – دار الأنبار – بغداد ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي – مصر ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .
- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- التكلمة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، بقلم : عبد السلام محمد هارون ، دار القومية العربية ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، عُنِيَ بتصحيحه : أوتوبرتزل ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

**( ج )**

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ط٢ ، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .
- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط١٤ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

🕮 الجامع لأحكام القرآن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

🕮 جامع المسانيد ، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، تحقيق : الدكتور علي حسين البوّاب ، مكتبة الرشيد – الرياض ، د.ت .

🕮 الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة ، محمود عبد المنعم صافي (ت١٩٨٥م) ، دار الرشيد – دمشق ، ط٣ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

🕮 الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تحقيق : ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل – الجزائر ، ١٩٢٦م .

🕮 الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

( **ح** )

🕮 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت١٢٨٧هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

🕮 حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

🕮 حجة القراءات ، عبد الرحمن بن زنجلة (ت القرن الرابع الهجري) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

🕮 الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث – بيروت ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

- الحدود ، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان ، ١٩٨٤م .

( خ )

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط٢ ، ١٩٥٢م .

( د )

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت بعد٣٣٨هـ) ، تحقيق : حاتم الضامن وآخرين ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) ، تحقيق : الدكتور الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الهلال – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- ديوان أبي زبيد الطائي ، جمعه : الدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب ، تحقيق : الدكتور الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار مكتبة الهلال – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي (ت٢٢ قبل الهجرة) ، تحقيق : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- ديوان تأبّط شرًّا (ت٥٣٠هـ) ، اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف – القاهرة – مصر ، ط٣ ، ٢٠٠٩م .
- ديوان حاتم الطائي ، شرحه وقدّم له : أحمد رشاد ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : الدكتور وليد عرفات ، دار صادر – بيروت ، ٢٠٠٦م .
- ديوان دريد بن الصّمة (ت٦٣٢هـ) ، تحقيق : الدكتور عمر عبد الرسول ، دار المعارف – القاهرة ، د.ت .
- ديوان ذي الرّمة بشرح الخطيب التبريزي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- ديوان ربيعة بن مقرم الضّبي ، تحقيق : تماضر عبد القادر فياض حرفوش ، دار صادر – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى به : وليم بن الورد البروسيّ ، دار ابن قتيبة – الكويت ، ٢٠٠٨م .
- ديوان السَّمَوْأل ، دار صادر – بيروت ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- ديوان الشَّنْفَرَى (ت نحو ٧٠ قبل الهجرة) تحقيق الدكتور : إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة) رواية عبد الملك بن قريب ، تحقيق : عبد الحفيظ السلطي ، مكتبة أطلس – دمشق ، د.ت .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، شركة دار الجمهورية – بغداد ، ١٩٦٥م .
- ديوان عروة بن الورد (ت٦١٦هـ) ، دار صادر – بيروت ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور فايز محمد ، دار الكتب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

- ديوان عمر بن أحمر الباهلي ، تحقيق : حسين عطوان ، دمشق ، ١٩٦٨م .
- ديوان عنترة ، تحقيق : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق : ناصر الدين الأسد ، دار صادر – بيروت ، ط٢ ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .
- ديوان قيس بن ذريح ، اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، تقديم : داود سلوم ، طبعة النعمان – بغداد ، ١٩٦٩م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، اعتنى به : حَمدو طمّاس ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، د.ت .
- ديوان مسكين الدارمي (ربيعة بن عامر) ، اعتنى به : عبد الله الجبوري ، وخليل إبراهيم عطية ، دار البصري ، ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م .
- ديوان المهلهل بن ربيعة (ت٥٠٠هـ) ، شرح وتقديم : ظلال حرب ، الدار العالمية ، د.ت .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٢ ، د.ت .
- ديوان النمر بن تولب العكلي ، تحقيق : الدكتور محمد نبيل طريفي ، دار صادر – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- ديوان الهذليين ، مصر ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م .

( ذ )

- ذيل طبقات الحنابلة ، ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية – مصر ، ١٣٧٢هـ – ١٩٥٢م .

( ر )

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الثناء الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) ، دار الفكر – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .

( س )

- السبعة في القراءات ، أبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

( ش )

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير – دمشق – بيروت ، د.ت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – القاهرة ، ٢٠٠٩م .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، بغداد ، ١٩٨٠م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، علي نور الدين بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٣ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ١٣٨٥هـ – ١٩٣٩م .
- شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) ، اعتنى به : محمد بن سليم اللبابيدي ، مطبعة القديس جاورجيوس – بيروت ، ١٢١٢هـ .

🕮 شرح التسهيل ، ابن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد المختون ، دار هجر – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

🕮 شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ، تحقيق : الدكتور علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام – القاهرة – مصر ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

🕮 شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

🕮 شرح الجمل ، ابن خروف (ت٦٠٩هـ) ، تحقيق : الدكتورة سلوى محمد عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ .

🕮 شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : الدكتور صاحب جعفر أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

🕮 شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : الدكتور علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

🕮 شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : خديجة محمد حسين باكساني ، ١٤٠٧هـ .

🕮 شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

🕮 شرح شذور الذهب ، محمد عبد المنعم الجوجري ، تحقيق : د. نواف بن جزاء الحارثي ، الجامعة الإسلامية – السعودية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك الأندلسي ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن ، مطبعة العاني – بغداد ، ١٩٧٧م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحسان – طهران ، ط٣ ، ١٣٨٢هـ .
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث – السعودية ، ط١٦ ، د.ت .
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
- شرح كتاب سيبويه ، علي بن عيسى الرماني ، تحقيق : محمد إبراهيم يوسف شيبة ، ١٤١٥هـ .
- شرح المعلقات السبع ، الحسين بن أحمد الزوزني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد صبيح ، د.ت .
- شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- شروح لامية العرب ، المبرد ، والزمخشري ، وابن عطاء الله المصري ، وابن زاكور المغربي ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الآفاق العربية – القاهرة – مصر ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- شعر الفضل بن العباس اللهبي ، تحقيق : مهدي عبد الحسين النجم ، مجلة البلاغ ، العدد٩ ، السنة السادسة ، ١٩٧٧م .
- شواذ القراءات ، محمد بن أبي نصر الكرماني (ت بعد٥٦٣هـ) ، تحقيق : شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك الأندلسي ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان العربي – القاهرة ، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م .


( ص )

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٨هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٠م .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي (ت٦٢٨هـ) ، تحقيق : الدكتور محسن بن سالم العميري ، دار إحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤١٥هـ .
- صورة الأرض ، ابن موصل النيصبي (ت٣٨٥هـ) دار صادر – بيروت ، د.ت .

( ع )

- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث النبوي ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : الدكتور سلمان القضاة ، دار الجيل – بيروت ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- العوامل المائة في أصول علم العربية ، عبد القاهر الجرجاني ، شرحه : الشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : الدكتور البدراوي زهران ، دار المعارف – مصر ، ط١ ، ١٩٨٣م .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م .

( غ )

- غاية النهاية في طبقات القراء ، محمد بن محمد بن الجزري ، عُنِيَ بنشره : برجستراسر ، مكتبة الخانجي – مصر ، ط١ ، ١٣٥٢هـ .

( ف )

- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، دار الفكر – بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

( ق )

- القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، رتّبه : خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ط٤ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

( ك )

- الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ، المطبعة الإسلامية – طهران ، ط٣ ، ١٣٨٧هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، أبو الحسن الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد أحمد الدّالي ، مطبعة الصباح – دمشق ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، تجقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة –بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

( ل )

- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق الجزء الأول : غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني : عبد الإله النبهان ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت ، ١٩٦٨م .

- لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية – دمشق ، ١٩٧٥م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي – عمان ، ١٩٨٨م .

( م )

- مجاز القرآن ، أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى (ت٢١٠هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي – مصر ، ط١ ، ١٤٧٤هـ – ١٩٥٤م .
- مجالس ثعلب ، أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – القاهرة ، ١٩٨٠م .
- مجمع الأمثال ، أبو الفضل الميداني ، تحقيق : محمد إبراهيم ، دار الجيل – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) ، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية – طهران – إيران ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخرين ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، القاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٦هـ) ، دار الرسالة – الكويت ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- مختصر في شواذ القراءات ، ابن خالويه ، عُنِيَ بنشره : برجستراسر ، المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م .

- المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، ١٩٦٨م .
- مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي ، مطبعة الحلبي ، ط٢ ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م .
- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات ، دار الفكر – دمشق ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : الدكتور علي حسين البوّاب ، مكتبة المعارف – الرياض ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، ط١ ، د.ت .
- معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، الكويت ، ط٢ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨٢م .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- معاني القرآن ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق : الدكتور شاكر سبع الأسدي ، مطبعة الناصرية التجارية – العراق ، ط١ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م .
- معاني القرآن ، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ، جمعه : الدكتور عيسى شحاتة عيسى ، دار قباء – القاهرة ، ١٩٩٨م .

- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معاني القراءات ، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : الدكتور عيد مصطفى درويش ، والدكتور عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .
- معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي ، شركة العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي – بيوت – لبنان ، د.ت .
- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر – بيروت ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
- المعجم المفصل في شواهد العربية ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .
- المغرب في ترتيب المعرب ، أبو الفتح ناصر الدين المطرّزي (ت٦١٠هـ) ، تحقيق : محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد – حلب – سوريا ، ط١ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، علّق عليه : أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
- المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة – بيروت ، د.ت .

- المفصل في علم العربية ، محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي – القاهرة ، د.ت .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- المقرّب ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- المنجد في اللغة والأعلام ، لويس معلوف اليسوعي (ت١٣٦٥هـ) ، دار المشرق – بيروت – لبنان ، ط٤٠ ، ٢٠٠٣م .

( ن )

- النحو العربي والعلة النحوية نشأتها وتطورها ، مازن المبارك ، ط١ ، ١٩٦٥م .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف – مصر ، ط٣ ، ١٩٦٦م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، راجعه وصححه : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، د.ت .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن السلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- النكت في القرآن الكريم ، أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

- نكت الهميان في نكت العميان ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) ، المكتبة التجارية – مصر ، ١٩١١م .

( هـ )

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، والدكتور عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

( و )

- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق : أحمد بن الخطيب وآخرين ، دار الثقافة – بيروت ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، د.ت .

<u>الرسائل والأطاريح</u>

- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، الدكتور بدر الدين ناصر البدر ، رسالة ماجستير ، مكتبة الرشيد – الرياض ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن الضائع (ت٦٨٠هـ) (ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل (الزجاجي) ، يحيى علوان البلداوي ، أطروحة دكتوراه ، كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ، ١٩٨٦م .
- ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

- العلة النحوية محاولة تفسير لنظام اللغة ، أحمد مطر العطية ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٧هـ .
- علل الاختيار في تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) ، صبيحة حسن طعيس الزوبعي ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- نحو أبي بكر بن الأنباريّ الكوفيّ في كتبه ، علاء حسين علي الخالدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .